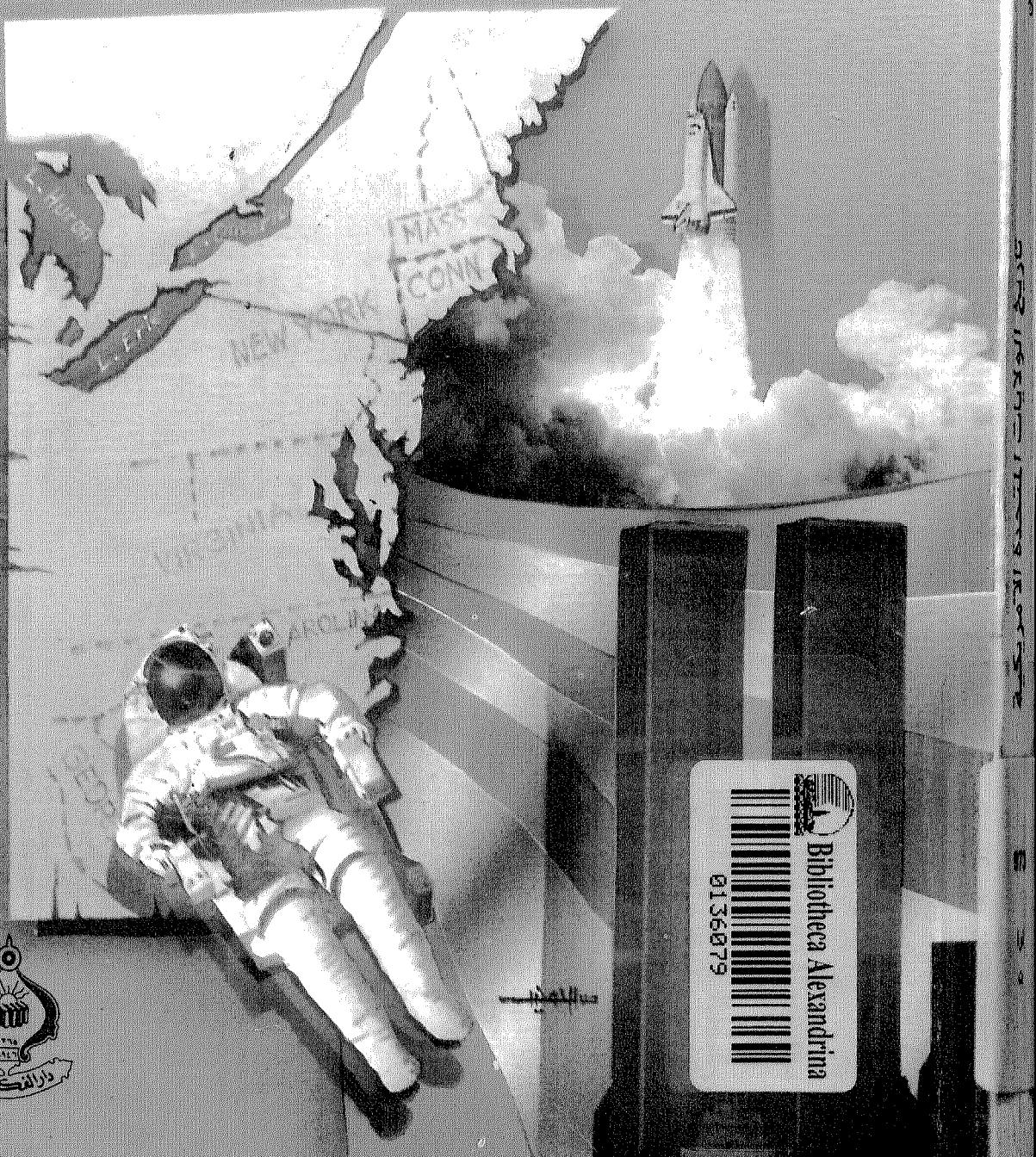


تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

الدكتور عبد العزيز سليمان نوار

الدكتور محمود محمد جمال الدين



تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

٢٠٠٣
١٩٩٩
ج

دكتور

محمود محمد جمال الدين

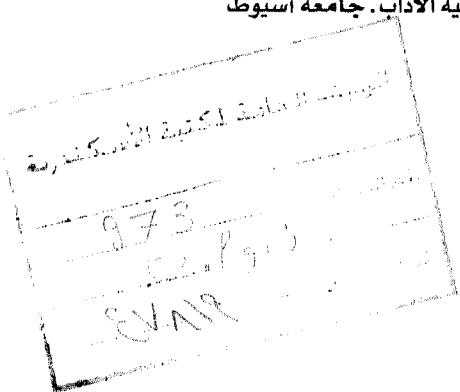
كلية الآداب، جامعة أسيوط

الأستاذ الدكتور

عبد العزيز سليمان نوار

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب، جامعة عين شمس



١٩٩٩ / ١٤١٩ م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد، مدينة نصر، القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ . فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

عبد العزيز سليمان نوار ٩٧٣
ع ز ت ١ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية: من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين / عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩.
٤٢٠ ص: خ؛ ٢٤ سم.
٤١٧ - [٣٩١] ببليوجرافية: ص
يشتمل على ملاحق.
٦ - ١١٧٦ - ١٠ - ٩٧٧ تدمك:
١ - الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ - العصر الحديث. ١- محمود محمد جمال الدين، مؤلف مشارك.
ب- العنوان.

إعداد وإخراج فنی

عادل أحمد العزب الدغيدى



لؤلؤ للطباعة والنشر (مهندس هشام الشريبي وشريكه)

١ ش المدق - خلف رقم ١٨٤ ش بورسعيد - السيدة زينب ت: ٣٩٥٧٦١٤

مقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية امتداد للحضارة الأوروبية، ولكن الأهم من ذلك، هو أنها أخذت آخر ما وصلت إليه الحضارة الأوروبية، تنطلق منها نحو حضارة أمريكية قيادية ليس للمصدر الأم (أوروبا) فقط بل للعالم ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين بصفة خاصة.

البداية مع حركة الكشوف الأوروبية، والهجرات المتألقة الأوروبية إلى العالم الجديد، وعمليات الإزالة والإزاحة للبشر أصحاب الأرض من الهند الحمر حتى أصبح هؤلاء في مناطق محاصرة أقرب إلى الماحف البشرية. وأخر صورة لحضارات متذرة (الانكا والازتك).

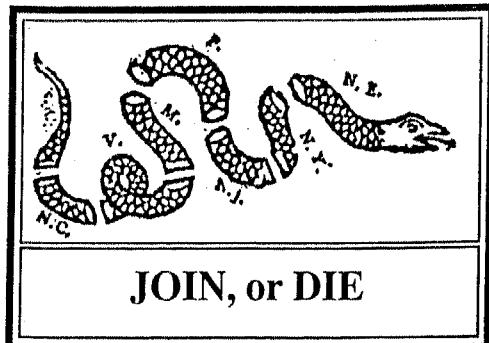
ومع انتشار حركة الاستعمار الأوروبي إلى العالم الجديد، انتقلت الصراعات الأوروبية إلى هذا العالم، وخاصة الصراعات بين إنجلترا وفرنسا وأسبانيا، حتى تفوقت إنجلترا على فرنسا، وخلص لإنجلترا الغالية العظمى من أمريكا الشمالية باستثناء بعض المساحات في الجنوب بصفة خاصة (المكسيك). وأصبح الأمريكي من بعد وجهها لوجه مع الدولة الأمسيطرة (إنجلترا). فكان أن حرر الأمريكيون أنفسهم. وظهرت دولة جديدة (الولايات المتحدة الأمريكية) وانشغلت بوضع نظام حكم حديث ديمقراطي وتوحيد بقية المناطق (الأمريكية) وتصفية الرق والاسترقاق (الحرب الأهلية)، والانطلاق الاقتصادية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال بعيدة عن الصراعات الأوروبية، بل أبعدت هذه الدول الأوروبية المتصارعة عن العالم الجديد بما أصدرته

من قرار حاسم (مبداً مونرو) الذى طالب بامتناع الدول الأوروبية عن التدخل فى شئون العالم الجديد، وإلا تصدت الولايات المتحدة لأى تدخل فى هذا العالم الجديد.

ومع النمو الاقتصادي الأمريكى وارتباكاته بالعلاقات مع مختلف دول العالم وخاصة مع أوروبا أخذت المسافة بين أمريكا وأوروبا في المجال السياسي والإستراتيجي تقترب، حتى أصبحت التطورات الأوروبية في أعقاب ظهور ألمانيا وإيطاليا والتوسعات الاستعمارية الأوروبية في العالمين القديم في آسيا وأفريقيا تحت الولايات المتحدة على اتباع سياسية معينة إزاء ذلك وهي ألا تظهر دولة واحدة أو تحالف يسيطر على أوروبا على اعتبار أن ذلك يخل بالتوازن الدولي وضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وخاصة إذا كانت الدول الساعية إلى السيطرة على أوروبا دول دكتاتورية. وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدخل الولايات المتحدة في أوروبا ضد دول الوسط خلال الحرب العالمية الأولى، وضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وضد الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة التي تخضت عن افراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية.

هذه هي مسيرة هذا الكتاب مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية عبر القرون من السادس عشر حتى نهاية القرن العشرين.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الأول

اكتشاف أمريكا

من المسلم به الآن أن كولومبوس لم يكن بالفعل أول رجل أوربي وطأت قدماه أرض القارة الأمريكية، بل إن كثيرين غيره سبقوه إلى ذلك ووصلوا الشواطئ الأمريكية الشمالية في ظروف عارضة مما جعل آثارهم هناك شبه معدومة وأخبار رحلاتهم أشبه بالأساطير منها بالواقع التاريخي. هناك دلائل كثيرة على أن السكandinافيين وهم من الشعوب العريقة في الملاحة، قد سبقو كولومبوس بقرون عده، فقد قذفت العواصف والأتواء البحار النروجي (ندود) Naddod في القرن التاسع إلى شواطئ أيسلندا ثم وصل بحارة آخرون إلى جزيرة جرينلاند، (أى الأرض الخضراء) وكان ذلك سنة 986. وبعد ذلك بسنوات قليلة، أى في نهاية القرن العاشر كان السكandinافيون قد وصلوا حتى شواطئ لا برادور وأسكتلندا الجديدة على الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية، إلا أن هذا الاكتشاف لم يكن له أثر كبير لأسباب عديدة: أهمها أن المكتشفين أنفسهم لم يدركوا حقيقة الأرض التي وصلوا إليها، كما أنهم لم يحاولوا استعمارها أو السكن فيها. ولذا فقد اندثرت أخبارها إلا القليل الذي نجده في بعض القصائد والأغانى السكandinافية القديمة أو بعض النصوص اللاتينية العائدة إلى القرون الوسطى. وعلى كل فإن هذه الإشارات غامضة ولا تساعد على معرفة الحقيقة بصورة واضحة.

أما جرينلاند فقد بقىت هناك جالية إسكندنافية حاولت أن تعيش فيها وتستعمر أرضاً وقد بني هؤلاء مدينة لاتزال آثارها باقية حتى الآن، كما خلفوا لنا آثار كثيرة تعود على الأرجح إلى القرن الثاني عشر، إلا أن هؤلاء السكان لم يلبشو أن انقرضوا تماماً بعد أن هاجر قسم منهم إلى أيسلندا واندمج آخرهم مع سكانها الأصليين (الإسكيمو). ويعود السبب في ذلك إلى انقطاع المواصلات بصورة تدريجية بين إسكندنافية وكل من أيسلندا وجرينلاند.

السكان الأصليين:

بالطبع لم تكن القارة الجديدة خالية من السكان ولا من الحضارات إنما كان القسم الأكبر من سكانها قد تجمع في المناطق الوسطى من القارة. وقد أثبتت أكثر الدراسات على أن هؤلاء السكان الذين أسماهم كولومبوس بالهنود إنما هم من سكان العالم القديم على الأرجح؛ ذلك أنه حتى الآن لم يعثر في أميركا على آثار إنسان قديم كإنسان نياندرتال في أوروبا. والأرجح أن هؤلاء قد عبروا مضيق يرينج بعد نهاية العصر الجليدي ويرجح أنهم ينتمون إلى العنصر المونغولي الذي ينتمي إليه الصينيون. أتوا من شمال آسيا إلى شمال أمريكا ومن ثم أخذوا بالاتجاه جنوباً مع الزمن بحثاً عن أسباب الحياة؛ ذلك أنهم ظلوا لفترة طويلة شعوباً رحل تعيش من الصيد والقنص. ونحن نجهل متى بدأت بعض هذه الشعوب بالانتقال إلى مرحلة الزراعة، وهذا الانتقال يعتبر خطوة مهمة في تطورهم الحضاري؛ ذلك أن ممارساتهم للزراعة هي التي أجبرتهم على الاستقرار. وبالتالي هي التي أدت إلى قيام حضارات زاهية في تلك القارة، حتى أن بعض هذه الشعوب توصلت إلى معرفة بعض المعادن وإلى استعمالها، إلا أنها لم تصل إلى اكتشاف الحديد واستخدامه.

هنا أشير إلى أن هذه الحضارات تطورت بصورة منعزلة تماماً عن حضارات آسيا وبالتالي فليس بينهما تشابه مهم، يضاف إلى ذلك أن هذه الحضارات الأمريكية كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن الحضارات السائدة في أوروبا زمن الاكتشاف، أى في القرن الخامس عشر والسادس عشر. وأفهم هذه الحضارات ثلاثة: حضارة الأزتيك وحضارة الأنكاوس وحضارة المايا.

الأزتيك

في القرن الثالث عشر نزلت في سهول المكسيك شعوب رحل تعشا من الصيد والقنص واشتبكت في صراع طويل مع السكان الأصليين تمنت في نهاية من تثبيت أقدامها هناك ومن بناء عاصمتها الشهيرة Tenochtitlan (مكسيكو

الحالية) في سنة ١٣٢٥ كما تقول الروايات القديمة حتى القرن الخامس عشر لم يكن الأزتيك قد بناوا لأنفسهم مكانة كبيرة بين سكان أمريكا الوسطى، إلا أنهم بعد ذلك تحالفوا مع بعض القبائل المجاورة مما سمح لهم تدريجياً بالسيطرة على كل الشعوب المجاورة لهم وإقامة دولة كبيرة شملت القسم الأكبر من بلاد المكسيك الحالية. في هذه المرحلة تطورت عاصمتهم وكثير سكانها حتى أن الرواد الأسبان الأوائل دهشوا لكبرها وتنظيمها وازدهارها وكثرة سكانها. الواقع أن وصول الأسبان إلى البلاد قد صادف أعلى مراحل ازدهار حضارة هذا الشعب. وأبرز مظاهر هذه الحضارة:

١- الدين:

كان للأزتيك آلهة كثُر ورثوا الاعتقاد بهم عن أجدادهم وكان بعض هذه الآلهة يتصف بالشراسة وحب الدماء البشرية، بينما بعضها كان أكثر مسامحة. إلا أن أبرز ما في الأمر كان هناك ميل واضح نحو فكرة التوحيد، والفضل في ذلك يعود إلى رجال الدين المشقين، إلا أن هذا التفكير بقي محصوراً في إطار ضيق ولم يصل إلى الجماهير.

كانت معابدهم تبني فوق أهرامات إما من الحجارة الصلبة أو من الطين المجفف والنيران تبقى مشتعلة فيها ليلاً نهاراً لإرضاء للآلهة؛ ذلك أن أبناء الأزتيك كانوا يعيشون في قلق دائم خائفين من غضب آلهتهم ولذا فكانوا يكررون من الاحتفالات الدينية ويبالغون في خدمة المعابد والهيئات وفي بعض الأعياد والمناسبات كانوا يقدمون القرابين والذبائح البشرية لها.

٢- الجيش:

كانت لأفراد الجيش مكانة كبيرة في مجتمعهم تعادل مكانة الكهنة ورجال الدين. إن هذا الشعب كله بطبيعة مشاكساً وميالاً للقتال فهو إذا بحاجة دائمة لجيش قوي منظم، ولذا فقد عرف بعض التنظيمات التي تتبعها الجيوش الحديثة في أيامنا.

قسموا جيشهم إلى متحرفين يرسلون إلى المدارس العسكرية، حيث يدرّبون لعدة سنوات على تمارين قاسية. وكان يشترط للدخول إلى هذه المدارس مستوى محدد من الثقافة. وتفرض الخدمة العسكرية العادلة على الجميع إلا أن هؤلاء كانوا يدعون فقط أثناء الحروب.

وبفضل هذا التنظيم أصبحت لهم شهرة فائقة وباتوا مرهوبى الجانب فى أمريكا الوسطى. وهنا تجدر الإشارة إلى أنهم رغم قوتهم وميلهم للمشاكسه لم يكونوا ميالين لسفك الدماء بل كانوا دائمًا يفضلون فى حروبهم الحصول على الأسرى لتقديمهم للمعابد والهياكل فكانوا يتجنبون ما أمكن قتل أخصامهم.

النظام السياسي:

لقد ثبت من الدراسات الحديثة أن الأزتيك قد مارسوا نظاماً سياسياً متطروراً في تعين الحاكم كان يتم بالاختبار وليس بالوراثة وإن كان هذا الاختبار يجب أن يتم في عائلة واحدة. وكان يساعد في شئون الحكم مجلس يتولى هو دراسة وتقرير الأمور المهمة في المجتمعات دورياً منتظمة.

الماياس Les Mayas

أصلهم: يعود شعوب الماياس في أصلهم إلى بلاد غواتيمالا وجنوب الهندوراس، حيث أقاموا لهم مدنًا بعضها بلغ درجة عالية جداً من الازدهار والتقدم كمدينة Palenque Copan ، إلا أنهم في القرن السادس هاجروا مدنهم وقرراهم لأسباب لا تزال مجهولة ربما كانت خوفهم من وباء الحمى الصفراء التي اجتاحت المنطقة أو بسبب استنفاد طاقات التربة بأساليبهم الزراعية البدائية. لجأوا إلى شبه جزيرة يوكاتان حيث حلوا وجعلوا Chichen Itza مركزاً سياسياً ودينياً لهم. ومنها نشروا حضارتهم وثقافتهم في كل أرجاء شبه الجزيرة. ثم تخلّى السكان عن المدينة لأسباب مجهولة في القرن السابع ليعودوا إليها في القرنين الحادى عشر والثانى عشر حين أصبحت أرثى مدن المكسيك وأكثرها عمراناً وتقديماً. وقبل أن يهجرها سكانها نهائياً هذه المرة في القرن الخامس عشر كانت قد

بلغت أعلى مراحل تطورها العمرانى، فالدراسات التى أجرتها علماء الآثار فى غابات أمريكا الوسطى مؤخرًا كشفت بقايا مدينة تسع لآلاف السكان، شوارعها عريضة تحفها على جانبيها أشجار النخيل، وساحتها فسيحة تقوم حولها معابد ضخمة وقصور جميلة البنيان. ويشرف على المدينة أهرام كبير ومعبد الإله (كوكولكان).

الدين:

لقد عرف هذا الشعب الازدواجية في الدين والتي تتلخص في الصراع الدائم بين قوى الخير وقوى الشر. وقد ساعدت ديانتهم إلى حد كبير على تطور فن العمارة والتصوير. إذ إنهم كانوا يغالون في تزيين معابدهم بالرسوم والصور ويغلب على فنهم الطابع الرمزي الديني. والشعبان يظهر في أكثر رسومهم وصورهم لأنّه كان بالنسبة إليهم حيوان مقدس. أكبر معبد الماياس هو ذلك القائم في مدينة Chichen Itza والذي لا تزال آثاره باقية حتى اليوم. شمالي هذا المعبد يوجد ينبوع كان يلعب دوراً كبيراً في احتفالاتهم الدينية؛ ذلك أنّهم كانوا يعتبرونه مقدساً وفيه تقدم القرابين إلى إله المطر الذي يتمتع بمكانة كبيرة عندهم؛ نظراً لأنّ الزراعة كانت مصدر رزقهم الأساسي.

وفي احتفال كبير يحضره مندوبون من جميع مدن وقرى البلاد كان الكهنة يختارون أجمل فتاة في المدينة ويلقون بها في احتفال صاحب في الماء لتكون قربانا للآلهة وهذا الاحتفال كان يجرى مرة كل سنة وكانت الفتيات يتهاffen لنيل هذا الشرف الكبير.

العلوم الثقافية:

لقد بلغ هذا الشعب درجة عالية من الحضارة والتنظيم الاجتماعي فقد عرف هؤلاء علم الفلك وأقاموا مرصدًا فلكيًا جاءت أعماله على درجة كبيرة من الدقة ذلك أنّ أعمال هؤلاء أدت إلى وضع تقويم أرفع من أي تقويم عرفته شعوب أخرى بنفس المستوى الحضاري. بل ربماً أمكننا أن نقارنه بالتقويم الغريغوري

الغربي. وانطلاقاً من دراساتهم الفلكية والرياضية توصلوا إلى نوع من الكتابة سجلوا به كل ما عرفوه من تاريخهم ومن حركات النجوم. إلا أنه لم يصل من هذه الكتابات سوى مخطوطات ثلاثة صعب على العلماء حتى الآن فك رموزها وقراءة ما فيها. إن لغتهم المحلية لاتزال موجودة حتى الآن وهي أكثر اللغات المحلية انتشاراً في أمريكا الوسطى غير أنها فقدت الكثير من مصطلحاتها القديمة بسبب مدخلها من كلمات وأفعال أخذت من الأسبانية.

حضارة الأنكا Incas:

حوالي القرن العاشر الميلادي انطلقت هذه الشعوب من ضفاف بحيرة تiticaca الواقعة في مرتفعات جبال الأنديز في بلاد البيرو وقضت على نفوذ كل من كان قبلها من شعوب وحضارات وجعلت مدينة كوزكو عاصمة ومركزاً لها. فهم وبالتالي ورثة الحضارات القديمة التي قبلهم في تلك المنطقة كحضارتي Aymaras Quechuas اللتان قامتا في مرتفعات جبال الأنديز وحضارات شواطئ البيرو التي كان ازدهارها كما يرجح العالم الأمريكي مميز في القرون الميلادية الخمسة الأولى.

وقد امتد نفوذهم تدريجياً حتى شمل في مطلع القرن السادس عشر بلاد البيرو كلها وبيوليفيا والإيكوادور وقسماً من بلاد الشيلي. وكان ذلك زمن إمبراطورهم هويناكياباك الذي عرفت البلاد في أيامه ذروة قوتها العسكرية واتساعها الجغرافي إلا أن وفاته في السنة ١٥٢٥، أي قبل وصول الغزاة الأسبان إلى بلاده بخمس عشرة سنة أدت إلى تقسيم البلاد بين ولديه.

التنظيم السياسي:

لقد سيطرت فكرة الدولة على الحياة الاجتماعية لهذه الشعوب، فالموطن يعتبر نفسه في خدمة الدولة. وبالتالي فهو مجبر على إظهار الولاء المطلق لها وللحكومة. يقف على رأس الهرم الحكومي الأنكا المقدس وهو الحاكم الأعلى للبلاد وسلطته على البلاد والمواطنين لا حد لها لما له من طابع القداسة. ومن هذه

الناحية من الصعب مقارنته سلطاته مع أى من حكام العالم القديم حتى أولئك الأباطرة المستبددين الذين عرفتهم شعوب الشرق القديم. يليه مباشرة رؤساء الوحدات الإدارية وأهمهم حكام المقاطعات وعددهم أربعة. ويقيم هؤلاء جميعاً في العاصمة ويشكلون مجلساً خاصاً يساعد الحاكم.

التنظيم الإداري:

تنظيمهم الإداري كان مركزاً لدرجة كبيرة ولعل سببه السلطات الغير محدودة التي كان يتمتع بها الأنكا، فقد ركزت جميع الإدارات الحكومية في العاصمة لتكون لها القدرة على إدارة شئون البلاد كلها بنفسه. ولتسهل هذه المهمة ربط العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية بشبكة واسعة من الطرق.

التنظيم الاجتماعي:

الوحدة الأساسية للسكان هي الأيلو أو بعبارة أصح القبيلة. ومجموعة القبائل هي التي تشكل الدولة التي يرأسها الملك أو الإمبراطور، لقد عرف هذا المجتمع نظام الطبقات الذي شاع في العالم القديم.

- ١- الأنكا وله المقام الأول نظراً لكونه الحاكم ولما له من طابع القدسية.
- ٢- طبقة الأشراف وهؤلاء لهم امتيازاتهم القديمة وأبرزها حصر المراكز القيادية فيهم وجعل التعليم والثقافة احتكاراً لهم.
- ٣- رجال الدين وكهان المعابد وهؤلاء يشكلون طبقة خاصة لها امتيازاتها وهي متساوية في المرتبة مع طبقة النبلاء ورجال الحكم ويرأسهم الكاهن الأكبر «كاهن معبد الإله الشمس» ويكون عادة شقيق أو عم الإمبراطور. وينضم إلى هذه الفئة «عذاري الإله الشمس». وهؤلاء فتيات يهبن أنفسهن لخدمة الإله، يسكنن في أديرة خاصة ويندرن العفة. وأهم أعمالهن حياكة ملابس الإمبراطور، وصنع المشروعات التي تستعمل في الأعياد والمناسبات الدينية.
- ٤- طبقة عامة الشعب ومهنتهم الأساسية خدمة الدولة. إلا أن هذه الخدمة يقابلها حقوق على الدولة، فالدولة ملزمة في أيام السلم بتؤمن لرعاياها وحمايتها من الجوع كما تلتزم بإعالتهم في حالات المرض والشيخوخة.

الملكية:

لم يعرف هذا الشعب ملكية الأرض بالشكل المألوف، فالأرض الزراعية عندهم تقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بآله الشمس يستمره ويدبره الكهنة ورجال الدين، وقسم يخص الإمبراطور الأنكا، والقسم الثالث موزع بين القبائل (أيلو) أما داخل القبيلة فلم تكن هناك ملكية خاصة إنما الأرض للجماعة يوزعها في كل عام زعيم القبيلة بين العائلات حسب حاجاتها بحيث يحصل كل فرد على الأرض اللازمة لإعاته.

الدين:

عبادة إله الشمس كانت الدين الرسمي للدولة؛ ولذا فمعابد البلاد كانت مخصصة لعبادته. وأهم هذه المعابد هو معبد إله الشمس القائم في العاصمة كوزكو. وكان يحيط به حائط كبير من الحجارة الضخمة وفي داخله كانت الجوانب والسقوف مزينة بالذهب. أما في داخله أى في قدس الأقدس فكان هناك قرص من الذهب له شكل وجه إنسان تحيط به نجوم بشكل تاج صنعت من الذهب أيضاً، يرمز إلى وجه إله الشمس. وعلى جانبيه مقاعد من الذهب صنعت عليها موبياء الأباطرة القدماء.

ومرة في العام في عيد الشمس، يحضر الوجهاء وممثلو المناطق من كل أرجاء الإمبراطورية ليحضروا حفلات خاصة تقام بهذه المناسبة وتقدم فيها للإله القرابين الحيوانية.

الكتابة:

مارس هذا الشعب نوعاً خاصاً من الكتابة، فقد وجدت في بعض القبور جبال ذات عقد كثيرة، وقد اختلف العلماء في مدلولها إلا أن علماء الآثار يرجحون أن هذه العقد تمثل إحرفاً وكتابات، بينما يرى آخرون أنها تمثل أرقاماً استعملت في حساباتهم.

في البناء والعمaran:

عرف فن العمارةتطوراً كبيراً عند شعوب الأنكا لازالت الكثير من آثاره بادية حتى اليوم في ماقهى من مدناتهم، فالآبنية الضخمة والقصور تزين الساحات العامة

والشوارع، والمعابد الضخمة تكاد لا تخلو منها مدينة كبيرة، ولعل أبرز مظاهر العمran تتجلى فى تلك الشبكة الواسعة من الطرق التى تربط العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية رغم كثرة الأودية والمرتفعات الشاهقة ورغم الطبيعة الجغرافية الجبلية حتى أن كثيرا من هذه الطرق قد شقت على محاذاة أودية سحيقة أو فوق جبل صعب المسالك، وكثيرا ما كانت هذه الطرق تخترق جبالا صلبة عبر ممرات شقها الإنسان أو تمر فوق واد عميق عبر جسر بنى بدقة متناهية. هذه الطرق أدهشت المغامرين الأسبان لدى رؤيتها فى القرن السادس عشر. وإلى جانب ذلك برعوا أيضا فى مختلف الحرف وخاصة فى صناعة الخلى والمجوهرات وفي صناعة الحياكة والنسيج والصباغ والسيراميك وصناعة الفخار التى تعتبر متممة لصناعة البناء والعمان.

وهكذا عندما وصل الأوربيون إلى العالم الجديد مكتشفين ومستعمرين له. كانت شعوب هذا العالم فى حالة حضارية عاجزة تماما عن مقاومة المكتشفين مقاومة ناجحة وبالتالي دخلت أمريكا بالكشف الجغرافية عصرا جديدا.

ولا يمكن فهم الأسباب والدوافع التى أدت إلى اكتشاف القارة الأمريكية دون أن نستعرض - ولو بصورة موجزة نشوة - حركة الاكتشافات التى بدأت فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر والتى استمرت مدة طويلة مما سمح لإنسان العالم القديم بالتعرف على جميع بقاع الأرض التى كان يجهل وجودها حتى ذلك الحين. ولقد تضافرت عوامل عديدة ومتفرقة فأدت إلى ظهور تلك الحركة وأهمها:

١- تطور الحياة الاقتصادية:

ففى أوروبا ازدادت العلاقات الاقتصادية بين دول القارة مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعادن الثمينة وبصورة خاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسائل التبادل التجارى الوحيدتان المتعارف عليهما والمقبولتان فى العالم آنذاك. ولما كانت موارد الذهب والفضة فى العالم القديم محددة وقليلة ولم تعد ترقى بحاجات التجارة الدولية أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذه المعادن أمرا ملحا وضروريا.

٤- تطور صناعة السفن:

إذ بات من الميسور بناء سفن أكبر وأسرع وأكثر قدرة على مواجهة الأنواع والعواصف وعلى تحمل السفر الطويل، مما فتح أمام العاملين في صناعة النقل آفاقاً جديدة وسمح لهم بالتوغل كثيراً في البحار والابتعاد ولمدة طويلة ولمسافات أكبر عن الشواطئ وعن المناطق المسكونة والمعروفة.

٣- مع انتشار أفكار جديدة حول كروية الأرض:

وخصوصاً بعد أن ظهر كتاب *Imago Mundi* لمؤلفه الفرنسي D'Ailly بلجيكيًا في العام ١٤٨٥ أخذ الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحراً واحداً يصل بين شواطئ أوروبا وأفريقيا وأسيا، وإذا كان هذا صحيحاً فليس ما يمنع من الوصول بحراً إلى شواطئ آسيا من شواطئ أوروبا متوجهين غرباً، وهذه الفكرة بذاتها كانت نقطة انطلاق لكثير من المغامرات.

٤- سيطرة العثمانيين على الشرق الأوسط:

منذ أقدم الأزمان كانت تجارة أوروبا مع الشرق بصورة خاصة مع الهند تتم عبر بلدان الشرق الأوسط. فبضائع الهند وخصوصاً الأفواه والبهارات المعترفة في أوروبا من أسباب الرفاه المطلوبة والمتخذة من قبل التجار كمصدر أساسى من مصادر الربح الوفير، كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربي، فالمرافئ السورية ومن سوريا كان تجار جنوبي والبنديقية يتولون نقلها إلى أوروبا بحراً محققين بذلك أرباحاً كبيرة. ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايدة أخذت تضع العوائل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريراً في أواخر القرن الخامس عشر فضلاً عن الضرائب الجمركية المتضاعفة التي كان يفرضها مالك مصر ومن هنا بدء الناس في أوروبا يتساءلون عن إمكانية الوصول إلى الهند والاتجاه معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين المتزايدة على تجارتهم.

٥- الرغبة في نشر الدين المسيحي:

كانت هناك رغبة ملحة لدى الكثيرين وخاصة في الأوساط المتدينة في العمل على نشر الدين المسيحي في تلك البلدان التي كانوا يفترضونها وثنية.

الاكتشاف الطرق البحريه

بدأت أولى مساعي الاكتشاف في شبه الجزيرة الإيبيرية وبصورة خاصة في البرتغال وهذا أمر طبيعي نظراً لموقع إسبانيا والبرتغال المغرافي على المحيط الأطلسي وإشرافهما على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية، في ذلك الحين يضاف إلى ذلك استعداد ورغبة شعبي البلدين في الانطلاق نحو آفاق جديدة واكتشاف بلدان مجهولة، وربما أمكننا أن نضيف إلى ذلك رغبة الشعرين في العمل على نشر المسيحية في أصقاع جديدة نظراً لما عرف عنهمَا في ذلك الحين من تدين ومن تمسك بال المسيحية.

هنري الملّاح:

كان من أبرز الرجال الذين اهتموا بأعمال الاكتشاف الأمير هنري ابن الملك جان الأول ملك البرتغال، والذي عُرِفَ فيما بعد بـهنري الملّاح. بدأ هذا الأمير حياته كقائد من قواد الأسطول البرتغالي وهو الذي احتل في سنة ١٤١٥ مدينة سبتا على شاطئ المغرف محققاً بذلك أول خطوة استعمارية في أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بدء يهتم بأفريقيا بصورة خاصة. فقد جعل مقره فيما بعد في قرية برتغالية اسمها Sagres في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من قارة أوروبا وهناك بني قصراً لإقامته وبجانبه مرصدًا وبسرعة كبيرة تحول قصره إلى مركز للدراسات الجغرافية والبحرية يؤمه العلماء من مختلف البلدان. وقد تركز قسم كبير من جهوده هؤلاء في محاولة تطوير صناعة السفن وجعلها قادرة على مواجهة المحيط الأطلسي والإبحار فيه لمسافات طويلة وبعيداً عن الشواطئ.

وقد أرسل هنري الملّاح الحملة الأولى في سنة ١٤١٨ فقط مسافة طويلة على محاذاة الشاطئ الأفريقي ثم تلتها حملات أخرى سارت في نفس الاتجاه، أي من الشمال إلى الجنوب على محاذاة الشاطئ الأفريقي الغربي حتى وصل البرتغاليون إلى مصب نهر السنegal. وبفضل هذه الحملات تمكّن البرتغاليون من نقل عدد كبير من الزنوج إلى بلادهم حتى أن ليشبونة أصبحت أهم أسواق الرقيق في أوروبا. وفي سنة ١٤٤٥ حقق البرتغاليون نصراً كبيراً باحتيازهم الرأس الأخضر.

ومع تقدم البرتغاليين على الشاطئ الأفريقي أخذ هنرى الملحق يفكك بتحقيق كسب سياسى لبلاده محاولا حمايتها من مزاحمة البلدان الأخرى في هذه المناطق وجعل الاكتشاف في الشرق على شواطئ أفريقيا احتكارا للبرتغال بواسطة رقيق يحصل عليه من البابا ولا بد من الإشارة إلى أن محاولته هذه قد أدت إلى قيام صراع عنيف بين إسبانيا والبرتغال للحصول على تأييد البابوية في أعمال الفتح والاستعمار.

كانت وفاة هنرى الملحق في السنة ١٤٦٠ قد حالت دون روؤيه لنتائج أعماله الباهرة، إلا أن العمل الذي بدأ به لم يتوقف بموفاته بل تولاه ابن شقيقه حنا الثاني ملك البرتغال، ففي العام ١٤٨٢تمكن البحارة البرتغاليون من اجتياز خط الاستواء ووصلوا حتى مصب نهر الكونجو. وبعد هذا التاريخ بخمس سنوات تمكن البحار دياز Diaz والذي سبق له أن اشتراك في كثير من الحملات البحرية السابقة من الوصول إلى خليج Mosselbaai . وكان ينوى مواصلة السير على محاذاة الشاطئ الشرقي لأفريقيا لولا أن تردا بين بحارته أجبره على العودة. وقد أطلق على الطرف الجنوبي للقاراء اسم «رأس الأنواء». المعروف حاليا باسم «رأس الرجاء الصالح» وفي سنة ١٤٩٤ أنهت معاهدة Tordesillas النزاع بين إسبانيا والبرتغال حول أعمال الكشف والاستعمار بجعل جميع المناطق الواقعة غرب خط الطول المار على بعد ٣٧٤ عقدة غربا من جزر الرأس الأخضر من حق إسبانيا والمناطق الواقعة شرقى الخط المذكور مناطق نفوذ برتغالية. وبعد هذا التاريخ اندفع البرتغاليون بحماس وقوة في التوسيع نحو الشرق فجهزوا حملة كبيرة تم مهمة دياز وتصل بهم إلى هدفهم الأخير: الهند. وقد ترأس هذه الحملة البحار البرتغالي فاسكو دي جاما بأمر من الملك عمانويل الأول الذي خلف الملك جان الثاني سنة ١٤٩٥ . على العرش البرتغالي. انطلقت هذه الحملة في سنة ١٤٩٧ فاجتازت رئيس الرجاء الصالح متعرضة لعواصف وأنواء مرعبة نقل أوصافها إلينا شاعر البرتغال Camoes في ملحنته Les Lusiades . ثم وصلت إلى شواطئ أفريقيا الشرقية التي كانت حتى ذلك التاريخ وقفا على التجار والبحارة العرب. وهناك وجد البرتغاليون الذهب والجاج اللذين ما دام سعوا للحصول عليهم. وبعدها اتجهوا شرقا حتى وصلوا في أيار سنة ١٤٩٨ إلى شواطئ الهند في آب من سنة

١٤٩٩ وصل دى جاما إلى لشبونة عائدا من رحلته الطويلة معلنا للعالم اكتشاف طريق جديد يصل أوروبا بالهند بحرا وهو الحلم الكبير الذى طالما راود أوروپا . ومنذ ذلك اليوم أخذ البرتغاليون يعملون لوضع أسس إمبراطورية برتغالية في الشرق .

اكتشاف أمريكا

ولم يكن الأسبان أقل رغبة من البرتغاليين في اكتشاف بلدان جديدة وفي التعرف إلى طرق جديدة للتجارة مع الشرق تحررهم من سيطرة تجارة جنوى والبندقية وماليك مصر من جهة والدولية العثمانية بأساطيلها القوية في المتوسط من جهة على خط التجارة مع الشرق وبصورة خاصة الهند . إلا أن الأسبان كانت تشغلهم طيلة القرن الخامس عشر تقريبا سلسلة طويلة من الحرروب خاصوها ضد المسلمين للقضاء على آخر ما بقى لهم من معاقل في شبه الجزيرة الأيبيرية دولة غرناطة . ولم يتم ذلك نهائيا لعرش قشتالة إلا في سنة ١٤٩٢ . وبعد هذا التاريخ فقط صار بمقدور فرديناند وزوجته إيزابيل الاهتمام بأمور التوسيع والاستعمار .

كريستوف كولومبوس:

كريستوف كولومبوس بحار من جنوى التي اشتهرت بتقاليدها البحرية وبأنها مدرسة العالم البحرية وبأنها أنجبت كثيرا من رواد عصر الاكتشاف (كولومبوس، فسبوتتشي ، كابوت وغيرهم) . رغم شهرته العظيمة فإننا نجهل الكثير عن حياته الخاصة ، فالدراسات والأبحاث الحديثة وخاصة في الوثائق القديمة لبلدية جنوى قد أظهرت أنه من مواليد سنة ١٤٥١ وأنه يتمي لعائلة متواضعة . كان أبوه يعمل حائكا في مدينة جنوى وكان دخله محدودا فعرف أولاده الفقر والفاقة وإن كان كولومبوس يدعى عكس ذلك . وقد عمل هو في صغره حائكا لأبيه ثم جاب المتوسط مرات عديدة كتاجر على الأرجح وبين ١٤٧٠ و ١٤٨٠ قصد لشبونة على متن مركب تجاري واستقر فيها وكان أخوه Bartholomeo الذي كان يعمل كرسام خرائط وكباقي كتب قد سبقه للاستقرار فيها . وعن طريق أخيه تعرف إلى الأوساط العاملة في البحر والمهتمة بشئون صناعة السفن والدراسات الجغرافية والفلكلورية . وقد ورث عن حمييه البرتغالي والذي كان من رجال حركة الاستعمار

مكتبة جغرافية ثمينة عمل على دراسة ما فيها من مخطوطات وخرائط، ومنذ سنة ١٤٨٠ أخذ يقتنع بإمكانية الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار غرباً متأثراً بالأراء المعروفة في أيامه والتي تقول بكروية الأرض. وقد عرض مشروعه هذا على ملك البرتغال فرفضه بناءً لتوصية مستشاريه الذين كانوا من جهة لا يؤمنون كثيراً للمغامرين الأجانب المتهاوفين على ليشبونة من كل حدب وصوب ومن جهة أخرى لا يجدون ضرورة للبحث عن طرق جديدة ما دامت لديهم طريق رأس الرجاء الصالح. ولما كانت زوجته البرتغالية قد توفيت في هذه الفترة فلم يعد يجد ما يربطه بهذه البلد سافر إلى إسبانيا حيث عرض مشروعه على اثنين من كبار المقربين للعرض وهياً له مقابلة مع فرديناند وإيزابيلا في سنة ١٤٨٦ اللذان أحالا الأمر إلى لجنة خاصة لدراسة نظراً لانشغالهما في الحرب ضد المسلمين وقد أعطيت هذه اللجنة رأيها برفض المشروع بعد خمس سنوات. وفي هذه الآثناء كان شقيق كولومبوس قد عرض هذا المشروع على هنري السابع ملك إنجلترا الذي رفضه نظراً لنكاليه الشديدة.

إلا أن الرجل لم ييأس بل عاد ثانية إلى البلاط الأسباني بفضل تدخل أحد رجال الدين الأسبان المقربين من الملكة إيزابيلا، ليعرض مشروعه مجدداً ومعه شروطه التي وجدها الجميع غير معقولة بل ومثيرة للسخرية. إلا أن البلاط الأسباني بعد أن انتهى نهائياً من صراعه مع المسلمين عاد فوافق في ٣٠ نيسان سنة ١٤٩٢ على مشروع كولومبوس وعلى شروطه التي تتلخص فيما يلى: إذا نجح في مشروعه فيعين نائباً للملك في المقاطعات المكتشفة ويعطى عشرة بالمائة مما ستدره التجارة على هذه المقاطعات من أرباح.

في الثالث من آب سنة ١٤٩٢ غادرت البعثة التي كانت تتتألف من ثلاثة سفن والتي كانت تحت قيادة كولومبوس متوجهة إلى جزر الكناري، حيث توقفت بعض الوقت. وفي ١٢ تشرين أول سنة ١٩٤٢ وصل الأسبان إلى إحدى جزر الباهاما. ونزل كولومبوس بنفسه يحمل علم إسبانيا ليعلن استيلاءه على الأرض الجديدة باسم العرش الأسباني. إلا أن أمراً واحداً خيب أمله وهو أنه لاحظ حالة الفقر الشديد التي كانت قائدة بين سكانها أحسن حالاً باعتبار أنهم كانوا يحملون في آذانهم بعض الأقراط الذهبية، يضاف إلى ذلك أن طبيعة هذه الأرض كانت

أكثر غنى لما فيها من أشجار ونباتات. وفي ٢٨ تشرين أول وصل إلى جزيرة كوبا حيث فقد سفيته الكبيرة (سانتا ماريا) التي غرقت في البحر.

وهناك أقام مستعمرة أسبانيولا على أرض جمهورية هايتي الحالية وبذلك أقام أول مؤسسة أوربية في العالم الجديد. وفي ١٥ آذار سنة ١٤٩٣ عاد كولومبوس إلى الشاطئ الأسباني من حيث انطلق ليعلن في البلاط وأمام كبار رجال المملكة اكتشافه الجديد.

وقام كولومبوس برحلته الثانية في أيلول سنة ١٤٩٣ وكان هذه المرة أحسن تجهيزا وأكثر عددا فتألفت حملته من سبع عشرة سفينة عليها ١٥٠٠ رجل. وجعل وجهته جزر الأنتيل أولا ثم توجه إلى هايتي ليكتشف أن السكان قد قضوا على الأسبان الذين أبقاهم في المستعمرة في المرة السابقة. فأقام مستعمرة جديدة لم يكن حظها بأحسن من سابقتها.

ثم قام برحلتين الأولى من سنة ١٤٩٨ إلى سنة ١٥٠٠ والثانية من ١٥٠٢ إلى ١٥٠٤ . وقد وصل خلالها إلى جزر ترينيداد، وإلى هوندوراس وهو لم يخرج على كل من أمريكا الوسطى وإن كان ظل يعتقد حتى وفاته أنه وقد وصل إلى شواطئ آسيا.

ومع الوقت كان نجمه في البلاط يأخذ في الأفول خاصة وأن حсадه ومزاحمييه كانوا في تزايد مستمر وقد وفروا مع الأيام في تحريض الملك عليه خاصة حينما ظهر الاضطراب والتمرد في المستعمرة التي أنشأها في العالم الجديد فأرسل الملك أحد رجاله ليتحقق في الخلاف بين كولومبوس وأخصامه. إلا أن رسول الملك بادر عند وصوله إلى اعتقال كولومبوس دون أي تحقيق وإرساله مكبلا بالحديد إلى أسبانيا.

وبالرغم من أن الملك أطلق سراحه إلا أنه لم يعد له شيئا من امتيازاته ولا إعاد إليه اعتباره السابق.

قضى السنوات الأخيرة من حياته فقيرا، ومعزولا، ومبعدا عن البلاط والشئون العامة، على الرغم من مطالبته المستمرة بالحقوق التي منحته إياها اتفاقية سنة ١٤٩٢.

أمير كوفسيوتشي Amerigo Vespucci

لم يحل أبعاد كولومبوس عن أعمال الفتح والاستعمار دون متابعة العمل الذي بدأه ذلك الرجل فكثرت رحلات المستكشفين وازداد عدد الباحثين عن المجد والثروة في البحار، وكان من أبرز هؤلاء رجال إيطالي من عائلة فلورنسية عريقة هو أميريكو فسبوتشي، عمل في أول حياته في السلك الدبلوماسي ثم التحق بخدمة آل مدیتشي الذين انتدبوه إلى إسبانيا ليشرف على مصالحهم التجارية هناك. ويفضل اتصاله التجاري مع رجال البحر، إذ كان يتولى تموين سفنهم بدأ يهتم بالعالم الجديد ويجمع المعلومات الكثيرة مما سمح له فيما بعد أن يلعب دوراً حالداً في هذا المجال.

والواقع أن دوره في اكتشاف أمريكا هو في الحقيقة أقل من دور سلفه كولومبوس. حتى وفاة هذا الأخير كان من المعتقد أن الأرض المكتشفة حديثاً ليست إلا قسماً من البر الآسيوي. إلا أن بعض معاصريه راودتهم الشكوك في صحة هذا الاعتقاد وكان فسبوتشي من هذه الفئة من الناس. فقام بعدة رحلات إلى الأرض الجديدة لحساب إسبانيا والبرتغال. وقد توغل كثيراً على محاذة الشاطئ الجنوبي الأمريكي وربما وصل بين عامي ١٥٠١ و ١٥٠٢ إلى مصب نهر لا بلاتا في الأرجنتين ويعده بلغ خط العرض ٥٢ جنوباً.

ولم يجد أى تشابه على طول الشواطئ التي اكتشفها مع الشواطئ الهندية، إذ كان لدى الأوروبيين الكثير من المعلومات عن الهند بفضل ما كتبه رحالة القرون الوسطى الذين زاروا تلك البلاد. وهذا ما دفعه للاعتقاد بأنه أمام قارة جديدة غير متصلة بالعالم القديم. وقد نشرت في أوروبا بعنوان *العالـم الـلـازـاسـي* Waldseemuller عدة رسائل من فسبوتشي يثبت فيها نظريته وهذا ما دفع الناس بناء لاقتراح العالم المذكور لإطلاق اسم أميركا على القارة الجديدة.

وبعد وفاته بستة وحدة، أي سنة ١٥١٣ أتى الرحالة الأسباني Balboa بدليل جديد على صحة نظرية فسبوتشي، إذ إنه وصل في اكتشافاته داخل الأرض الجديدة إلى المحيط الأطلسي فأثبت أن الأرض الجديدة أمامها بحر ووراءها بحر فجاء اكتشافه تصديقاً لنظرية سلفه.

ثم جاءت رحلة ماجلان التي اكتشف فيها مرا عبر القارة في قسمها الجنوبي يصل البحر الأطلسي بالحيط الهادئ ثم انطلق في رحلة طويلة وصل فيها إلى جزر الفلبين، حيث توقفت بعثته مدة من الزمن. وقد توفي هو هناك إذ أصابه سهم مسموم في إحدى المعارك التي دارت مع سكان البلاد الأصليين. وقد عادت البعثة أو بعبارة أصح ما بقي من رجالها وسفنها، إذ فقدت من هؤلاء الكثير نتيجة لما واجهته من أحوال ومتاعب في مسيرتها الطويلة، إلى إسبانيا في 6 أيلول سنة 1522 وقد استقبل رجالها استقبالاً حاراً على اعتبار أن الناس كانوا قد فقدوا الأمل بعودتهم. وهكذا ثبت للناس عملياً ولأول مرة كروية الأرض في عودة رجال ماجلان.

ولم يقف الأسبان عند حد الشواطئ بل اندفعوا في محاولة جدية للتعرف بسرعة على أرجاء الأرض الجديدة واكتشاف معالمها الداخلية في محاولة لاستعمارها واستثمار خيراتها. وسنذكر بإيجاز أهم المنجزات في هذا المجال.

فتح المكسيك:

تولى هذه المهمة Cortez وهو مفكر إسباني يتميّز لعائلة ميسورة بدأ حياته في دراسة القانون في جامعة سلمونغا، إلا أن روح المغامرة فيه دفعته لترك الجامعة والهجرة إلى كوبا حيث التحق بخدمة حاكمها. وما كان هذا الأخير قد نظم عدة حملات إلى شبه جزيرة يوكاتان فقد أوكل مهمة أهدافها إلى كورتيز وكانت تتالف من خمسة جندي وضابط ومائة بحار و 14 مدعا، إلا أن الخلاف لم يلبث أن دب بين الرجلين فاستقل كورتيز بالحملة وأخذ يعمل مستقلاً عن حاكم كوبا. وعند وصوله إلى الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة نزل هناك بعد مقاومة عنيفة من السكان الأصليين وأسس على الشاطئ مدينة اسمها Vera Cruz وأعلن استيلاءه على البلاد منذ نزوله على الشاطئ باسم ملك إسبانيا. ثم أخذ يتغلب في البلاد بعد ذلك شيئاً فشيئاً حتى تمكن من احتلال المكسيك كلها بعد القضاء نهائياً على مقاومة سكانها الأصليين في آب سنة 1521 عقب معارك دامية. وبذل قضى على إمبراطورية الأزتيك التي كانت تعتبر أقوى تجمع سياسي بين سكان أمريكا الأصليين.

احتل كورتيز فيما بعد سنة ١٥٢٤ - ١٥٢٥ بلاد الهندوراس والتي ضمها إلى أملاك أسبانيا، كما أن رجاله احتلوا بلاد غواتيمالا وتوغلوا في فتوحاتهم حتى وصلوا إلى كاليفورنيا.

Pizarro: فتح البيرو

وهو من سكان جنوب غرب أسبانيا من مواليد سنة ١٤٦٨. وقد تولى حساب الملك شارل الأول غزو بلاد البيرو وبوليفيا والقضاء على إمبراطورية الـ Inca سكان البلاد الأصليين، الذين كانوا رغم ازدهار مدينتهم وكثرة عددهم ضعفاء بسبب حروبهم الأهلية. ولم يرافق بيزارو في حملته سوى ١٨٠ رجلاً تمكن هؤلاء من إشاعة الذعر بين السكان الأصليين على كثرتهم بفضل استعمالهم للخيول وأسلحتهم النارية. ولم تلبث العاصمة كوزكو أن استسلمت للقائد الفاتح. وقد أخذ البلاد باسم العرش الأسباني، وفي ١٨ كانون الثاني سنة ١٥٣٥ أسس على الشاطئ مدينة ليما لتكون عاصمة لملكه. إلا أنه لم يلبث أن قتل في صراع مع Almagro وهو قائد أسباني آخر كان يتولى غزو بلاد الشيلي.

Cabot: جون كابوت

بالطبع لم يكن من المقبول لدى الدول الأوروبية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الاكتشافات الأسبانية فاندفعت الدول البحرية في أوروبا في مواجهة عنيفة لاكتشاف أراضي جديدة. وكان كابوت وهو بحار جنوبي اغتنى من التجارة يقيم في بريطانيا منذ سنة ١٤٩٠. وعقب اكتشاف كولومبوس عرض على ملك بريطانيا هنري السابع تمويل حملة بحرية تتجه نحو الغرب. وقد لاقت فكرة حماساً كبيراً في بريطانيا، إذ إن الفكرة لم تكن غريبة عن أذهان الجماهير، ففي بريطانيا كان يسود اعتقاد قديم بأن هناك أرضاً وراء المحيط، يضاف إلى ذلك أن الملك نفسه كان قد ندم أشد الندم لرفضه تمويل رحلة كولومبوس حين عرضها عليه شقيقه برتولومي قبل أن يتبناها الأسبان.

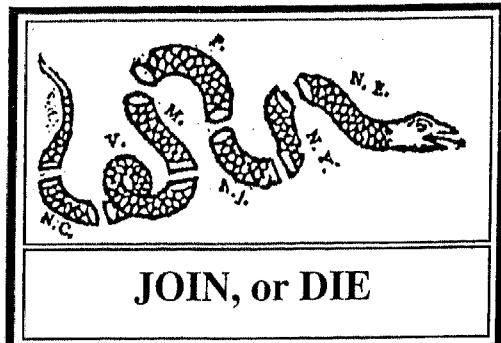
وصل كابوت في رحلته الأولى إلى (نيوفوند لاند) و (لابرادور) على الشاطئ الشرقي لشمال القارة، وفي رحلة أخرى وصل إلى جزيرة جرينلاند وعلى الرغم من أن كابوت لم يحقق مكافأة مالية عاجلة إذ لم يجد شعوباً يتجذر معها

إلا أن رحلاته كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا، إذ أعطتها الحاجة وربما السند القانوني لادعاء ملكية مساحات شاسعة من الأرض الجديدة ستكون فيما بعد مستقرًا لحركة هائلة من الهجرة البشرية من بريطانيا للعالم الجديد. وفي سنة ١٦٠٧ أسس الإنجليز أولى مستعمراتهم هناك وهي مدينة جيمستون في ولاية فرجينيا الحالية.

وقد أصابت حمى الاكتشاف الفرنسيين فركزوا جهودهم منذ مطلع القرن السادس عشر في منطقة السان لوران في شمال القارة، وفي سنة ١٥٣٦تمكن كارتييه من التوغل في منطقة السان لوران حتى وصل إلى حيث تقوم حالياً مدينة مونتريال وهو الذي أعطى هذه البلاد اسم كندا وهو الذي أسس في سنة ١٥٤٠ أول مركز تجاري فرنسي هناك، إلا أن أول محاولة جديدة للاستقرار في كندا واستعمارها وقعت سنة ١٦٠٨ حين أسس شامبلين مدينة كوييك.

وقد جرفت أيضًا هذه الحركة الهولنديين الذين أسسوا مدينة أمستردام الجديدة على جزيرة صغيرة أسمها اليوم مانهاتن في مدينة نيويورك الحالية اشتروها من الهندوجعلوها مركزاً لتجارة الفراء، إلا أن الإنجليز بادروا في سنة ١٦٦٤ إلى ضم أراضي المستعمرة لإمبراطوريتهم.

في سنة ١٦٣٢ أسس السويديون شركة لجزر الهند الغربية. وتمكن هؤلاء في سنة ١٦٣٨ بعد أن اشتروا قطعة أرض واسعة من الهند من أن يؤسسوا مستعمرة، كما بنوا حصناً سموه باسم ابنة مليكهم كريستينا. إلا أن الهولنديين اعترضوا على نزول السويديين في أراضي كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها. وقد أدى هذا إلى نزاع استمر حتى سنة ١٦٦٥ حين احتل الهولنديون الحصن وقضوا على محاولة السويد الاستقرار في العالم الجديد.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثاني

تكوين المستعمرات

والصراع الإنجليزي الفرنسي

منذ أوائل القرن السادس عشر بدأت هجرات متتالية من الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية، وقد بدأت ببعثات من المغامرين، حتى أصبحت هجرات جماعية ضخمة، بدأت بالإنجليز، واستمرت بهم وبغيرهم على مدى ثلاثة قرون، حتى تحولت تلك القارة الموحشة إلى دولة ذات حضارة جديدة، غير أنه - ومن الجدير بالذكر أنه - قبل ذلك بوقت طويل كانت هناك رحلات كشفية إلى تلك القارة إما لدافع علمية أو لدافع اقتصادية.

فقد وصل الأسبان إلى جزيرة كوبا وأصبحت قاعدة لرحلاتهم الكشفية فيما بعد، فاكتشفوا مناطق عديدة في أمريكا الجنوبية، وكان أهم تلك المناطق: المكسيك، ومدوا تحرّكاتهم إلى فلوريدا، ثم إلى كاليفورنيا. وبذلك امتد الوجود الأسباني من المكسيك إلى كاليفورنيا، أما البرتغاليون فقد تركزوا في البرازيل في مستعمرة كبيرة، وقد دعم من توسعهم هناك ممارسة زراعة القصب وكانت ناجحة.

على أن الأمر لم يخل من نزاع بين الجانبيين من أجل السيطرة وفرض النفوذ، فبدأت إسبانيا بإعلان امتلاكها للعالم الجديد، ورفضت البرتغال هذا الإعلان، لكنه ووفقاً لمعاهدة «تورديسيلاس» في يونيو سنة 1494 م بين إسبانيا والبرتغال، والتي استمدت شروطها من واقع الوجود البرتغالي غير المستقر في مقابل وجود إسباني في مستعمرات ثابتة أكثر استقراراً، وبعد أن آل حكم البرتغال لأسبانيا سنة 1580 م، ومع توحد الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية، ضمت الإمبراطورية الإسبانية أملاك البرتغال في أمريكا، وأصبحت تلك الأملاك تابعة للإمبراطورية الإسبانية.

لكنه ومن جانب آخر لم يرض الأوروبيون بذلك التقسيم الذي أعطى للأسبان والبرتغاليين وحدهم حق الوجود في تلك الأراضي، وكما سبق القول كان الإنجليز أول من نقض تلك الأحكام البابوية وبدأوا - كما هي عادتهم دائماً - البحث عن تعاملات تجارية، أو كانت هجراتهم فيما بعد لأسباب دينية أو لأسباب اقتصادية، ومن ثم كانت اكتشافات «چون كابوت» - وهو من أهل جنوه والذي مول رحلته ملك الإنجليز، وذلك في أواخر القرن الخامس عشر - للأرض الجديدة دليلاً من ثلاثة من المغامرين الإنجليز للاستيطان على الساحل الشرقي لتلك الأرض، ومن جانب آخر فقد استند على اكتشافات «چون كابوت» في ادعاءات ملك إنجلترا بالحق في ملكية تلك الأراضي المتعددة على ذلك الساحل.

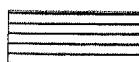
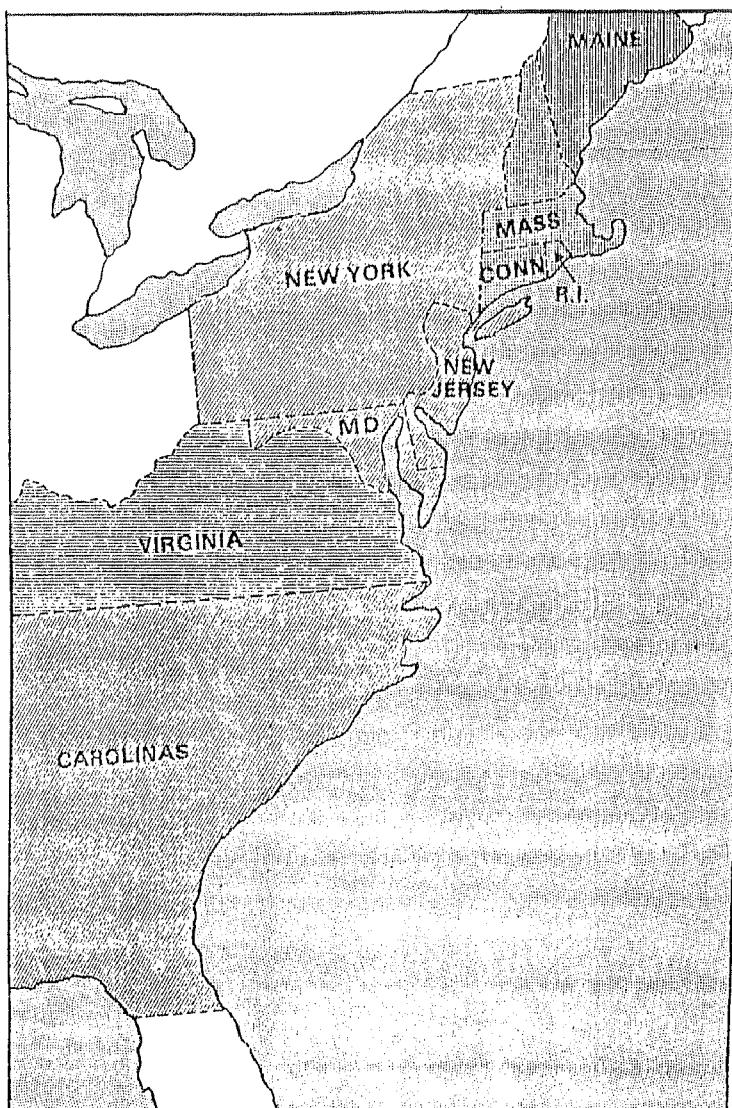
أما الفرنسيون فقد قاموا باكتشافاتهم شمال القارة فتمكن «كارتييه» في سنة ١٥٣٦ من التوغل في منطقة «سانت لورانس»، وقد أعطى هذه المنطقة اسم «كندا»، وأسس في سنة ١٥٤٠ م مركزاً تجارياً هناك، غير أن المحاولات الهامة للاستقرار في كندا كانت في سنة ١٦٠٨ م، وذلك بتأسيس مدينة «كوييك».

حاول بعد ذلك الهولنديون والسويديون تحقيق وجود لهم هناك، وإن كان الهولنديون قد نجحوا في ثبيت وجودهم في الأرض الجديدة؛ فإنهم نجحوا أيضاً في القضاء على محاولة السويديين في التوأّد هناك منفردين في مستوطنة خاصة بهم.

نعود إلى إحدى جانبي محاولات الاستيطان الضخمة، ونعني المحاولات الإنجليزية، إذ يتضح أنهم استقروا بادئ الأمر في المناطق الساحلية للشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية، وكانت أول مستوطنة إنجليزية دائمة هناك، ذلك المركز التجاري الذي أنشأ في «چيمس تاون»، والذي كان نواة لمستعمرة فرجينيا، وذلك في سنة ١٦٠٧ م، ثم انتشرت المستعمرات على طول نهر چيمس، والواقع أن ذلك النهر ساعد كثيراً على انتشارها، وكما ساعد ذلك النهر، فقد كانت هناك أنهار عديدة دعمت ذلك الانتشار، وهي: هدسون، وديلاوير، وسكويهانا، وبوتومالك، وبى

خريةطة وقم (١)

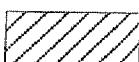
المستعمرات الملكية سنة ١٦٦٤ م



المستعمرات الملكية في ١٦٦٤



مستعمرات الحكم الذاتي
أو المسؤولين المستعمرين



المستعمرات الملكية لأفراد أو شركات

دى، وسانت لورانس. ويرغم كثرة تلك الأنهرار، فإنها لم تيسر التوغل داخل القارة، حيث لم يكن يجرى منها إلى الغرب سوى نهر سانت لورانس، والذي كان تحت سيطرة الفرنسيين حينئذ، المهم أنه قد تكونت في النهاية ثلاث عشرة مستعمرة كانت هي الأساس فيما بعد لتكوين جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية.

تكونت إذن تلك المستوطنات بادئ الأمر بدافع المغامرة أو السعى وراء التجارة والربح، كذلك كان للعامل الديني أثره في الإسهام في تكوين تلك المستعمرات، ثم كانت هناك العوامل السياسية في إضافة لأسباب الهجرة وزيادة عدد المستوطنات.

كما سبق القول، تعددت أسباب الهجرات الإنجليزية للأرض الجديدة، كما تعددت وسائل وأساليب نقل المهاجرين، وأما فيما يتعلق بواحدة من أسباب الهجرة فقد كانت الهجرة - إما بسبب الاضطهاد الديني، أو رغبة في نشر مذهب معين - هي السبب وراء ذلك، ومن ثم كانت أولى الهجرات لأسباب دينية تلك التي جرت من جانب فقراء البيوريتان أو الحجاج من إنجلترا، وهم من كانوا مواطنين إنجليز يتممون إلى الكنيسة الإنجليزية، ورغباً في إصلاح تعاليمها وتبسيط طقوس الصلاة والعبادات، وقد روى حينئذ أن أفكارهم تهدد بالانقسام الديني، وهو الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم السلطة الملكية، ومن ثم فقد اضطهدوا، ومع ازدياد الاضطهاد لهم هاجر بعض من فقراءهم إلى ليدن بهولندا، ومن هناك ومعهم بعض الهولنديين هاجروا إلى الأرض الجديدة إلى منطقة أسموها باسم ميناء إقلاعهم من إنجلترا وهي «بليموث» وذلك سنة ١٦٢٠م، وإن كان لم يقدر لتلك البلدة النمو إلا في حدود ضيقة^(١).

(١) توضح مراجع أخرى أن أولى الهجرات كانت على يد أتباع كلفن، وهم من كانوا قد انكروا على الملك السيادة على الكنيسة، ورغباً في إقامة كنيسة مستقلة، بالإضافة إلى أفكارهم الدينية المتنورة والمتحررة حينئذ، وقد روى أن أفكارهم تهدد بالانقسام الديني مما =

وفي عهد «شارل الأول» وفي سنة ١٦٢٥ م ولما زاد الاضطهاد، وخاصة لزعماء البيوريتان، هاجر هؤلاء إلى الأرض الجديدة وأسسوا مستعمرة خليج ماساتشوستس، وذلك بدءاً بتلك البلدة الصغيرة في سالم، والتي كان قد أسسها «جون أنديكوت» وبعض البيوريتان سنة ١٦٢٨ م، وقد اتخذت مستعمرة الخليج شكلها في سنة ١٦٣٠ م، استمرت هجرات البيوريتان وغيرهم، حتى أنه بنهاية العقد الثالث استطاع البيوريتان أن يطبعوا ستة من المستعمرات الإنجليزية بطبع المستعمرة الأم «خليج ماساتشوستس» وذلك في سنة ١٦٤٠ م.

ثاني الجماعات الأخرى الإنجليزية كانت من الكويكرز، وكانت لهم هجراتهم أيضاً إلى الأرض الجديدة، وأسسوا مستعمرة «بنسلفانيا» على وجه الخصوص، علاوة على من هاجروا أيضاً لإحياء المذهب الكاثوليكي سواء في «ماريلاند» و«كارولينا الشمالية»، وفي جزء من بنسلفانيا مشاركين الكويكرز هناك.

ثم كان لاعتبارات سياسية رحيل العديد إلى أمريكا، ففي عهد الحكم الفردي الجائر «الشارل الثاني» في سنة ١٦٣٠ م رحل الكثير إلى الأرض الجديدة،

= يمكنه أن يؤدي إلى تقويض دعائم السلطة الملكية، وهؤلاء كانوا من قرية «سكروبي» في مقاطعة «أونتاريو» الإنجليزية، وهؤلاء قد هاجروا من هناك بعد أن ازداد الاضطهاد لهم، هاجروا إلى ليدن في هولندا، ومن هناك في ١١ ديسمبر سنة ١٦٢٠ م هاجروا إلى الأرض الجديدة، وقد جاءت رحلتهم على السفينة مايفلاور «Mayflower» أو زهرة الربيع و كانوا مائة وأثنين فرداً، مات نصفهم أثناء الرحلة، واستقرت سفينتهم على ساحل ماساتشوستس في منطقة أسموها بليموث على اسم ميناء رحيلهم.

وإن كانت مراجع أخرى توضح أن أولى الرحلات الدينية للأرض الجديدة كانت من جانب البيوريتان، كما هو موضح في المتن.

وربما جاء ذلك الخلط إما لسوء الترجمة في الكتب المترجمة، أو للخلط التاريخي ربما غير مقصود من جانب الأميركيين، على أن الأهم أن ساحل «ماساتشوستس» قد حوى في الغالب مستعمرات كونتها هجرات دينية، كما جاءت هجراتهم تحت ضغط واضطهاد النظام الملكي القائم في إنجلترا، أو حتى تحت ضغط زعماء الكنيسة الوطنية.

وفي عهد الشورة ويفوز كرومويل ولقبه نفوذه ونفوذ أتباعه رحل كثير من فرسان حزب الملك إلى هناك في سنوات ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٠ على التالى.

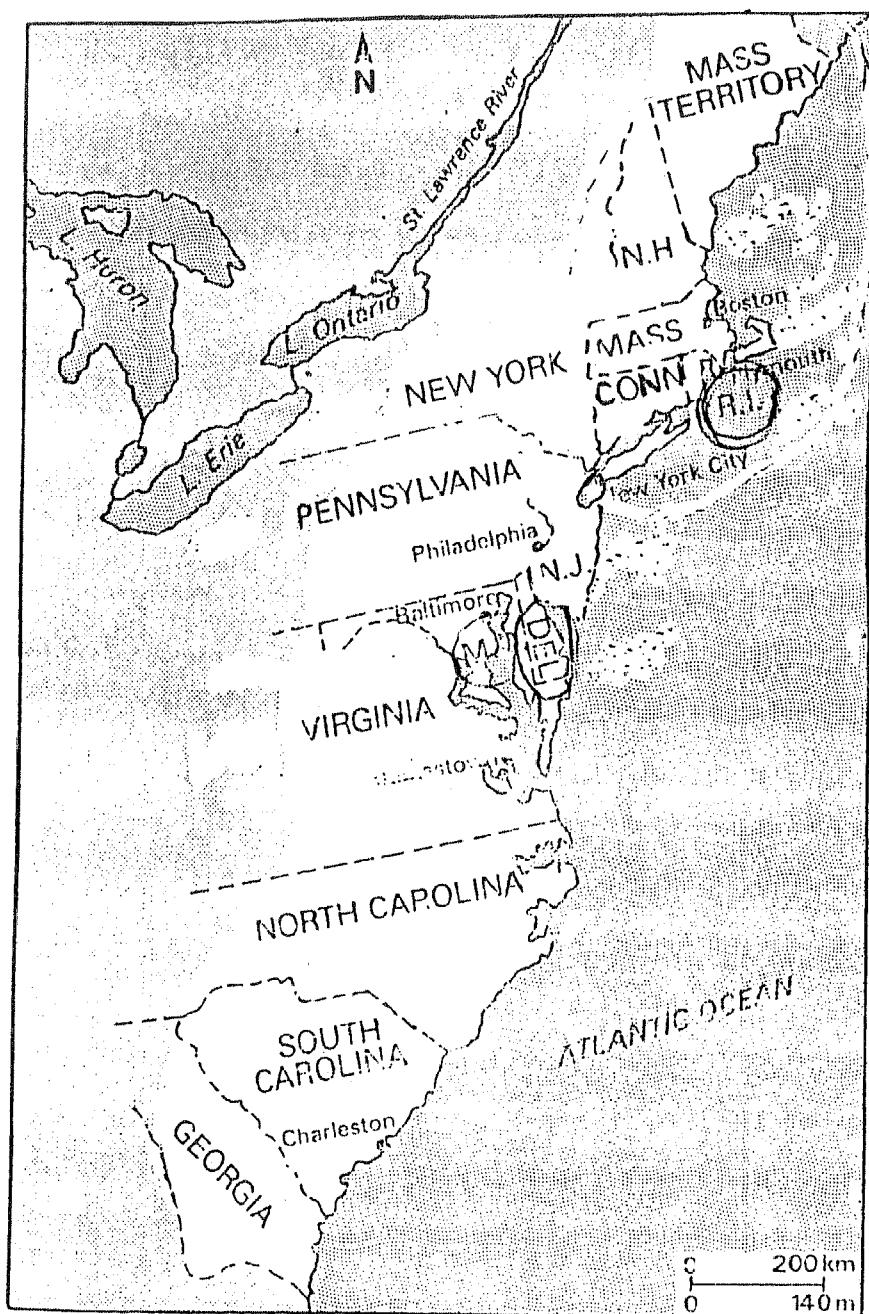
المهم أنه وبعد عام ١٦٨٠ لم تعد إنجلترا المصدر الرئيسي للمهاجرين، فقد وفدت - ولأسباب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، أو هرباً من الحرب وويلاتها - كثير من الألماان، وكثير من أيرلندا الشمالية بسبب الفقر، ثم من أسكوتلند وسويسرا، ومن فرنسا، حتى بلغ عدد السكان سنة ١٦٩٠ ربع مليون نسمة، ثم أخذ العدد يتضاعف مرتين كل (٢٥ سنة) حتى زاد على (٢,٥ مليون) نسمة سنة ١٧٧٥م، وقد صهروا جميعاً في ثقافة هي مزيج من الصفات الإنجليزية والأوروبية تكيفت وفق الأحوال في تلك الأرض الجديدة.

وبعد.. كيف كان يتم تكوين تلك المستعمرات، وخاصة أن نفقات الرحيل وإعداد المستعمرة لم تكن في مقدور المهاجرين، والذين كانوا في الأغلب فقراء ويسعون إلى التربح، أو كانوا تحت ضغوط دينية لم تسمح لهم بتوفير تلك النفقات، الواقع أنه كان هناك عديد من الطرق:

أولاً - تتمثل في قيام بعض الشركات التي أسست خصيصاً لذلك الغرض بتمويل نفقات وعمليات النقل، ثم تأسيس المستعمرة، باعتبارها عملية استثمارية صرف لتلك الشركات، ومن ثم فقد ترتب على ذلك وبعد إنشاء المستعمرة تبعيتها كلية لتلك الشركات، وخالفها لولائها للدولة الخارجة منها تلك الشركات، وقد أسست شركة «لندن» والتي أسهمت في إنشاء عدد من المستعمرات كانت تدار وفقاً لنظم الشركة وتحت سيطرتها وفي لاء كامل لملكها إنجلترا.

ثم كانت هناك شركة بليموث، كذلك شركة خليج ماساتشوستس، والتي أسسها أثرياء البيوريتانيون وذلك في سنة ١٦٢٩م، ثم حولوها بأعضائها كلية إلى مستعمرة بنفس الاسم، والتي أصبحت نواة لتكوين عديد من المستعمرات - كما سبق ذكره - ذات طابع ديني وذات حكم شعبي، وكانت نموذجاً في الحكم يحتذى

خريطة رقم (٢) المستعمرات الثلاث عشرة في سنة ١٧٥٠م



به، ربما صاغ شكل الحكم في الولايات المتحدة كلها فيما بعد على أساس ديمقراطية.

ثانياً - مسؤولية الملك أو المتملكين في إنشاء المستعمرات، وكانت هناك منحة الملك أو المتملكين، وكان المالك واحد ينتمي إلى طبقة النبلاء أو الطبقة الراقية في إنجلترا، وهم إما أنهم كانوا ينحدرون من الملك قطعة أرض كبيرة، أو أنهم كانوا يُملكونها إيفاء لدينه تجاههم، وهؤلاء كانوا مسؤولين عن إعداد تلك الأرض للاستيطان بأموالهم الخاصة، مثل ذلك ما تلقاه لورد «بلتيمور» في «ماريلاند» كمنحة عمل على تأسيسها وإعدادها، «وليام بن» في بنسيلفانيا، ثم المقربون للملك تلقوا «كارولينا» كمنحة، وقد منح هؤلاء بالذات سلطات حكم واسعة منحهم حكماً مطلقاً لتلك المستعمرات (انظر خريطة رقم 1).

على ذلك وحتى سنة ١٧٥٠م توطدت دعائم المستعمرات الثلاث عشرة، محتوية حوالي ١,٥ مليون نسمة تشكلت في أربع قطاعات محددة، وقد تشكل القطاع الأول من مستعمرات «نيو إنجلاند» والتي احتوت مستعمرات إقليم «خليج ماساتشوستس»، و«رود آيلاند Rohde Island»، و«كونكتيكت»، و«نيوهافن»، وقد اندمجت الأخيرة في «كونكتيكت»، ثم «نيوهامبشاير»، واستمرت نيوجيرسي في التوسع باضطراد حتى وصلت إلى المحيط الهادئ.

كان سكان نيوجيرسي كلهم من أصل إنجليزي صرف، وهم من تسموا «باليانكي» وقد اعتزوا بأصولهم إلى حد كبير، ولم يشذ عنهم سوى رود آيلاند لكثرة المتطرفين السياسيين ورجال الدين المتشددين بها، عن تطرفات مستعمرات ماساتشوستس الدينية فيما يتعلق بالانتخاب والترشح وغيره، وكانتأغلبية السكان تقريباً من البيوريتانيان.

أما القطاع الثاني، فقد احتوى المستعمرات الوسطى وهي: نيويورك، ونيوجيرسي، وبنسلفانيا، وديلاوير، وماريلاند. وقد كانوا أكثر تسامحاً، فيما يتعلق بالتعصب الديني، غير أنهم كانوا أقل رقياً من مستعمرات نيوجيرسي، وقد

تكون السكان بها من الكوبيكرز الإنجليز، والألمان، والسود، والأسكتلنديين، والأيرلنديين، وكان سكان هذه المستعمرات شديدي العداء لمبدأ الرق واستخدامه الرقيق.

أما القطاع الثالث، فقد احتوى المستعمرات الجنوبية، والتي احتوت مستعمرة فرجينيا وكارولينا الجنوبية والشمالية وچورچيا. وكانوا هؤلاء يؤمنون كلية ببدأ استخدام الرقيق، فكان عدد العبيد في فرجينيا يمثل نصف عدد سكانها، أي حوالي (٢٢٥ ألف) من السود، أما في كارولينا الجنوبية فقد تجاوزت أعدادهم السكان البالغ عددهم (٢٠١) وبسبب استخدامهم في الزراعة الشاسعة هناك.

أما القطاع الرابع، فقد تكون من الشريط الساحلي أو ما عرف «بالريف الداخلي» أو «الحدود». وقد عاش هناك قوم خشنون بسطاء جسوروون ذو مظهر أمريكي قبح، وقد امتد هذا القطاع من مين شملا إلى چورچيا جنوبا.

وعلى ذلك استقرت المستوطنات في النهاية على ثلات عشرة كانت هي التي شكلت الولايات المتحدة، وهي بعد تحول واندماج بعض المستوطنات؛ ماساتشوستس، رود إيلاند، كونكتيكت، ريدلواير، نيوهاميشاير، نيوجيرسي، نيويورك، بنسلفانيا، ماريلاند، كارولينا الشمالية، وكارولينا الجنوبية، فرجينيا وجورجيا (انظر خريطة رقم ٢).

نظام الحكم:

وبعد.. لنا أن نتساءل، ومع طريقة تكوين المستعمرات سواء يدعم من أثرياء إنجلترا أم بواسطة الشركات، والتي كرست كلها الولاء للمملكة الإنجليزية من جانب تلك المستعمرات.. ما هو نظام الحكم الذي طُبق هناك حينئذ.

أولاً: فيما يتعلق بمنطقة خليج ماساتشوستس ومستعمراتها، وباعتبارها موطنًا للبيوريتان، أنشأت فيها حكومة دينية، وإن كان ظاهرا انفصال الدولة عن الكنيسة إلا أنها في حقيقة الأمر كانت شيئاً واحداً، فكانت جميع النظم خاضعة للدين،

ويمتع رجال الدين بالنفوذ والسلطان، في نظام حكومي صمم لذلك، وأخذت مدن المستوطنة الأم بأهداب النظام الكنسي، ومع كل ذلك كان الحكم شعبياً، إذ ناقش الأهالي المسائل العامة، وساهموا فيما تطلبه الدولة من التزامات، عامة وخاصة، ثورية وغيرها. واستمر ذلك الوضع زهاء نصف قرن في جمهورية بيوريانية، لقد كان ذلك ثوذاً يحتذى به، ربما سارت على نهجه باقي مستوطنات نيو إنجلنด، فكان الحكم أهلياً من أعضاء منتخبين من أهلها، ومن ثم عندما حولت إلى إقليم للتج الإنجليزي سنة 1691 م ظلت الهيئة التشريعية بها قوية، كان الملك يعين فيها الحاكم فقط. أما أعضاء المجلس النيابي فكان يختارهم الأهالي (المستوطنون).

ومع ذلك كانت قد ظهرت آراء من بعض مستوطنيها ورجال الدين بضرورة انفصال الكنيسة عن الدولة، ومنهم «روجر ولیامز» وهو بروتستانتي من سالم في منطقة الخليج، أخذ يدعو لفصل الكنيسة عن الدولة، وتكون عن ذلك بلدة «بروفيدنس» على يده كنواة في بطاح «روديلاند» سنة 1636 م، بل إنه وفي نفس العام أيضاً نزع الأب «توماس هوكر» بجزء كبير من أبرشيته من كمبريدج مباشرة إلى كونكتيكت، وقد نظمت أيضاً هجرات من المستعمرة هرباً من قيود الالتزامات الدينية، وشارك فيها المتحررون فكريًا بيوريتان وغيرهم، وقد أدى ذلك إلى تكوين مستعمرات أخرى، حيث ألغى فيها شرط الانتفاء للكنيسة كمؤهل للتصويت أو الانتخاب، وخاصة في رواديلاند وكونكتيكت، وأخذت تلك المستعمرات الفرعية في الازدهار منذ سنة 1651 م.

إذن في حالة خاصة انفردت رواديلاند وكونكتيكت بممارسة نوع من الاستقلال الذاتي، وكانت قد قطعت شوطاً طويلاً من التطور والازدهار، حتى أنه لما جاء عام 1700 م كانت هاتان المستوطنتين أول من وضعنا دستوراً مكتوباً، هذا بعكس المستعمرات المنوحة أو المملكة، والتي طبق فيها نظاماً صارماً دون مشاركات شعبية في الأغلب.

كانت أولى ممارسات الحكم في تلك المستعمرات المؤسسة بشركات أو بملك أو منح، في مستعمرة فرجينيا، والتي جاء أول مجلس تشريعي لها في ٣٠ يوليو سنة ١٦١٩ مكوناً من حاكم وستة من أعضاء الكنيسة وأثنين من الأهالي كل واحد منهم يمثل (١٠ مزارع)، لكن مع إلغاء تفويض شركة لندن، قام ذلك المجلس التشريعي أو كما سمي حينئذ «مجلس مندوبي المواطنين» بدور أكبر ومهام أوسع، وقوى موقف ذلك المجلس مع الوقت إلى حد أن وقف في موقف مضاد للحاكم.

على العموم كان الإطار السياسي المعتمد به للحكم واحداً في جميع المستوطنات، فقد كان الملك أو المالك يُعين الحاكم غالباً ما كان إنجليزياً، ويساعده أيضاً مجلس يتم تعينه، بينما كان الحاكم بريطانياً باستمرار، فإن أعضاء المجلس كانوا من المستوطنين في الأغلب، ظهر ذلك جلياً في مستعمرات الوسط والجنوب في نيويورك ونيو جيرسي وفرجينيا وكارولينا وچورچيا، ثم في مستعمرات المالكين، في ماريленد وديلاوير وبنسلفانيا.. بالطبع كل هذا باستثناء مستعمرات البيوريتان والمستعمرتين المشققتين عنهم: رودايلاند وكونكتيكت.

كان للحاكم سلطة واسعة، فهو الذي يدعو المجلس التمثيلي للمستعمرة، ويتولى الإشراف على شئون الأمن وإدارة القوات المحلية، وكان يساعد الحاكم مجلس استشاري يضم (١٢ عضواً) معينون من قبل السلطة التي عينت الحاكم وهو الملك أو المالك، وسلطة هذا المجلس استشارية، وفي بعض الأحيان كان يقوم بدور السلطة القضائية العليا في المستعمرة، وكان هذا المجلس موالياً للسلطة، أما السلطة التشريعية الأساسية، فكانت بيد المجلس التمثيلي الذي يجري اختيار أعضائه بالانتخاب العام من قبل سكان المستعمرة، وكان للملك في بريطانيا، وللحاكم أيضاً، سلطة النقض لقرارات هذا المجلس، ولم يكن ذلك ينطبق خاصة على الشئون المالية، وخاصة ما يتعلق بحق فرض الضرائب، فقد كان للمجلس التمثيلي سلطات واسعة مالية، وقد أدى ذلك مع الوقت إلى التقليل من سلطات

الحاكم، كما مكنت المجلس مع الوقت من السيطرة على كافة الشئون في المستعمرة، ووسع سلطاتهم، بل والقدرة على مناورة السلطة الملكية في إنجلترا ذاتها.

أما البرلمان الإنجليزي فكانت له السلطة العليا في مجال التشريع في المستعمرات، شأنها شأن باقي الممتلكات البريطانية، وذلك فيما عدا شئون الضرائب في تلك المستعمرات، ومع ذلك كانت قرارات ذلك البرلمان مُعاقة عن التنفيذ إما بعد المسافة بين جهتي التشريع والتتنفيذ، (أو للنفاذ وعدم الاصناع الأمريكي) مع وضوح اختلاف المصالح بين الجانبيين حكامًا ومحكومين.

ورغم الولاء المعلن من جانب المستوطنات الأمريكية سياسياً للتاج البريطاني، فإنه وبمرور الوقت بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكيين، وخاصة بعد تبلور الشعور لديهم بالتفرقة بين الحكام والمحكومين من جانب الحكومة البريطانية، كما أن التاج مارس سلطاته هناك للحفاظ على استثمارات ومكاسب فئة من المقربين للملك الإنجليزي، وهو ما جعلهم يشعرون بأن الحكومة الإنجليزية لا تعاملهم من حيث الحقوق السياسية بنفس درجة معاملة الوافدين من المقربين، ولقد وسع من الفجوة بين الجانبيين الإنجليزي والمستوطنين عدم الموافقة على تمثيلهم في البرلمان الإنجليزي.

التخلص من الحكم الخارجي:

وبمرور الوقت كان لابد من أن يوضع حد لذلك الوضع السياسي، والذي كان معقلاً، وخاصة مع أوجه الاختلاف السابق عرضها، وكان لابد من التخلص من تلك القوى الخارجية الحاكمة، رغم أن السياسة هناك لم تكن مقيدة بدرجة مماثلة لما كان يجري في باقي الممتلكات البريطانية، ومن ثم كانت الإرهاصة الأولى في اتجاه الاستقلال عندما سمحت شركة «لندن» لمستعمرى فرجينيا بالحق في التمثيل الحكومي، حيث وجهت الشركة سنة 1618م تعليمات بقرار إلى الحاكم

المعين «بأن من حق الأحرار من أهالى المزارع أن ينتخبو مثليين عنهم يشتركون مع الحاكم والمجلس المعين فى سن القوانين لصالح المستعمرة».

طبق ذلك التطور بشكل عام فى باقى المستعمرات، وكان دور المجالس المنتخبة محدوداً فى بداية الأمر فى مسائل التشريع، لكن هذا الدور تضخم تدريجياً، حتى أصبح المستوطنون يتلذذون ناصية السلطة؛ ولقد تمسك المستوطنون بحقهم خاصة فى الإشراف المالى، والتشريع، وخاصة فيما يتعلق بحق فرض الضرائب، وباعتبارهم جمعية شرعية مولدة للأنشطة التنفيذية الحكومية يمكنها إسهامها من ذلك الحق.

ويعد السماح لمستعمرة فرجينيا بحق تمثيل مواطنها فى الحكومة منذ 1618 م تلتها ماريلاند وبنسلفانيا ثم كارولينا الشمالية والجنوبية ونيوجيرسى، ومن بعد نيويورك وچورچيا فى ممارسة هذا الحق ومن قبل كل هؤلاء كانت نيو إنجلند، والتى - كما أوردنا - تمنتت ولسنوات عديدة بحكومة ذات استقلال ذاتى، علاوة على البيوريتان منهم، وقد كانوا بعيدين عن أي سلطان حكومى فأسسوا لأنفسهم نظاماً سياسياً أسلوباً للحكم كانوا قد اشتقوه مما أجملوه ببساطة فى ميثاق ماى فلاور ولسنوات عديدة لم يتدخل أحد فى شأنهم.

وعلى مر السنين استولت المجالس التمثيلية على صلاحيات الحكام وعلى صلاحيات هيئاتهم الاستشارية المؤلفة من جماعة من أهل المستعمرات فى الأغلب عرفاً بتأييدهم للسلطة الملكية، وانفصل مركز إدارة المستعمرات بالتدرج من لندن إلى عواصم المقاطعات الأمريكية.

كانت للحكومة البريطانية ردود أفعال إزاء هذا الذى يحدث، فكانت قد أقامت دعوى على الشركة التى تحمل ترخيص الإنشاء متتجاوزة شركة لندن لتقيمه ضد الشركة التى أقامت مستعمرات مساتشوستس باعتبار منشئها زعماء لتلك التطورات المضادة لبريطانيا، وباعتبارهم جمعية شرعية شعبية مولدة لأنشطة

المستعمرة كلها، فألغى هذا الترخيص سنة ١٦٨٤ م وبذلك أصبحت جميع مستعمرات نيو إنجلنด تحت إشراف الملك ووضعت السلطة التامة في يد حاكم معين من قبله، خلافاً لما كان يجري في تلك المنطقة، ولقد باعد ذلك الإجراء كثيراً بين مستوطني ماساتشوستس وبين بريطانيا (انظر خريطة رقم ٣).

ولقد بذلت بريطانيا محاولة لتعديل العلاقة بين المستعمرات وإنجلترا تعديلاً جوهرياً، إذ إنه وفي مستهل القرن الثامن عشر ركزت بريطانيا على أن يكون من أهم أهداف تلك الحركة، حالة مناسبة الظروف لذلك، هو طرد الفرنسيين نهائياً من أمريكا الشمالية، مع إجراء التعديلات الجوهيرية المطلوبة في العلاقات لكل مستعمرات الساحل، والمستوطنات المتوقع إنشائها في أراضي الغرب بعد ضمها.

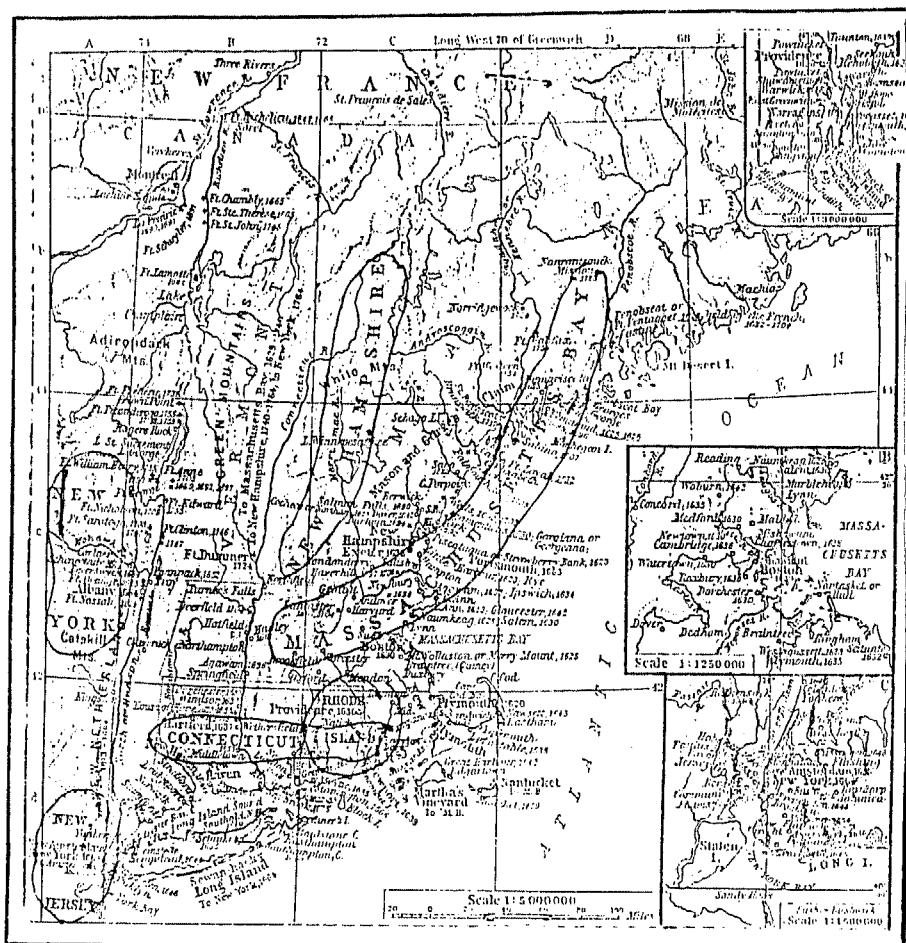
وكان ما شغل فكر صانعي القرار البريطانيين هو ازدياد عدد المستعمرات البريطانية وتطور مكانتها؛ وهو أمر دعى إلى ضرورة التوسيع لإيجاد أراضي جديدة؛ وكان الفرنسيون خاصة قد شغلو مساحة ضخمة بدون أن يتركوا الفرصة لإمكانية توسيع مستعمرات الساحل تجاهها، ومن هنا كان بحث مسألة المشكلة الاستعمارية أمراً ضرورياً.

كان الفرنسيون قد استولوا على إمبراطورية ضخمة تتد من كيبك شمالاً إلى نيويورك في الجنوب، وهكذا عملوا على حصر البريطانيين في ذلك الشريط الساحلي الضيق وهو أمر اعتبره الإنجليز تعدياً عليهم؛ ولذلك وبهذا الصدد كانت قد دارت حروب متقطعة من سنة ١٦١٣ م إلى سنة ١٧٦٣ م بهدف إحراز السيطرة الفرنسية أو الإنجليزية في القارة الأمريكية؛ وانتهت في ذلك العام الأخير إلى التخلص من الوجود الفرنسي في أمريكا الشمالية وتفصيل ذلك:

أنه في واقع الأمر كان الفرنسيون قد قاموا بالعديد من الاكتشافات استمرت من سنة ١٦٣٤ م إلى سنة ١٧٥٠ م. وبعد عديد من تلك الاكتشافات من كندا شمالاً إلى خليج المكسيك جنوباً، وعبر وادي المسيسيبي العريض في منطقة سميت بـ«لويزيانا» تيمناً باسم الملك لويس الرابع عشر راعي تلك البعثات، أعلن

خريطة رقم (٣)

توضح مستعمرات نيو إنجلن드 ومن بينها ماساتشوستس سنوات ١٦٠٧ م إلى ١٧٦٠ م



يتضح من الخريطة أن مستعمرات نيو إنجلنด هي خليج ماساتشوستس ثم بليموث الجديدة ديني ونيو هامشاير وكونكتيكوت ورودايلاند، غير أنه وبين سنوات ١٦٨٦ إلى ١٦٨٩ م تطورت لتشمل مستعمرة خليج ماساتشوستس ومنطقة خاضعة لها في ميني ثم نيو بليموث ونيو هامشير ورودايلاند وكونكتيكوت ونيويورك ونيو چيرسي الشرقية والغربية.

الفرنسيون استيلاعهم على تلك الأراضي؛ غير أنه كان استيلاعًا نظريًا لم تدعمه القوة أو التجهيزات، واستمر الفرنسيون طيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر في التعرف على الوادي الكبير وعلى روافد النهر حتى وصلوا إلى أولى مرتفعات جبال روكي في الغرب.

ومن ثم وفي سنة ١٧٥٠ م تقريبًا كانت الممتلكات الفرنسية تشمل مساحة شاسعة من الشمال إلى الجنوب ضامة قسمًا كبيرًا من كندا ووادي المisisipi والقسم الغربي الأوسط من أراضي الولايات المتحدة حالياً؛ وهي أراضي شكلت كلها هلالا ضخما حول مستعمرات الساحل الإنجليزي المتدة من كندا في الشمال حتى فلوريدا جنوباً، والممتدة غرباً حتى جبال الألبيكانى؛ كانت الممتلكات الفرنسية أكبر كثيراً من أراضي المستعمرات الإنجليزية (انظر خريطة رقم ٤).

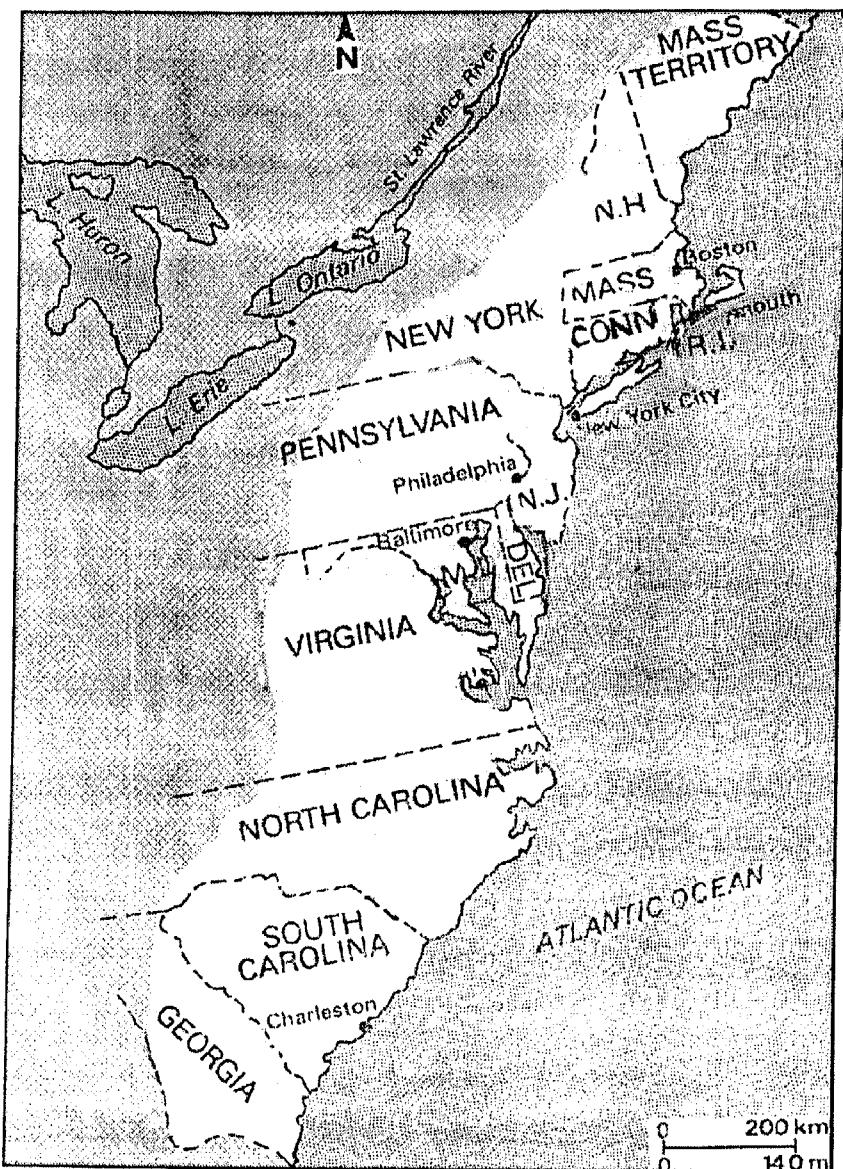
غير أن ذلك الوجود الفرنسي كان غير مستقر الأركان، فكان عدد المهاجرين الفرنسيين إلى تلك المناطق ضئيلاً قياساً إلى مساحتها، ورغم أن الفرنسيين حاولوا تعويض ذلك بالتحالف مع الهنود والتزاوج مع كثير من قبائلهم، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة؛ ومع تحرك الإنجليز لجسم مسألة أيلولة تلك الأراضي الشاسعة في الشمال والجنوب وفي الغرب الأوسط؛ بات واضحًا أن الحرب بين الفريقين الإنجليزي والفرنسي قادمة، بل كان يمكن التنبؤ بت نتيجة ذلك الصراع.

والواقع أنه ومع الرغبة المحمومة للنجاح البريطاني في ضم تلك الممتلكات، كانت هناك أسباب أخرى قد بلورت أهمية توجيه ضربة للفرنسيين في آية منطقة من العالم، انعكاساً لما كان يجرى من أحداث على المسرح الأوروبي؛ فها هو الخلاف قد دب بين فرنسا وإنجلترا مع تأييد لويس الرابع عشر لجيمس الثاني ملك إنجلترا بعد فراره إثر تولي «وليام أوف أورانج» سنة ١٦٨٨؛ ومع اشتداد الصراع الفرنسي الإنجليزي في أوروبا طوال القرن الثامن عشر كان الاقتراب من الصراع المسلح بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية في الأرض الجديدة وشيكاً.

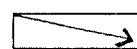
كما كان للصراع الديني الدائري في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك أثره أيضاً في نقل حمى ذلك الصراع إلى أمريكا.

خریطة رقم (٤)

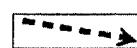
توضع اكتشافات المسيبى الفرنسي بين ١٦٧٣ م إلى ١٦٨٢ م



طريق بير ماركيت ولويس جوليت ١٦٧٣



طريق روبرٹ كافلين دي لاسال ١٦٨٢



وأخيراً، وكما سبق القول كان للأهداف الاقتصادية دور أساسي في ختمية ذلك الصراع فمسائل التجارة والملاحة والأراضي والزراعة، وموطن الفرار الأصلي في سانت لورانس كمورد لتجارة رابحة، كلها كانت مسائل جذر الصراع حولها.

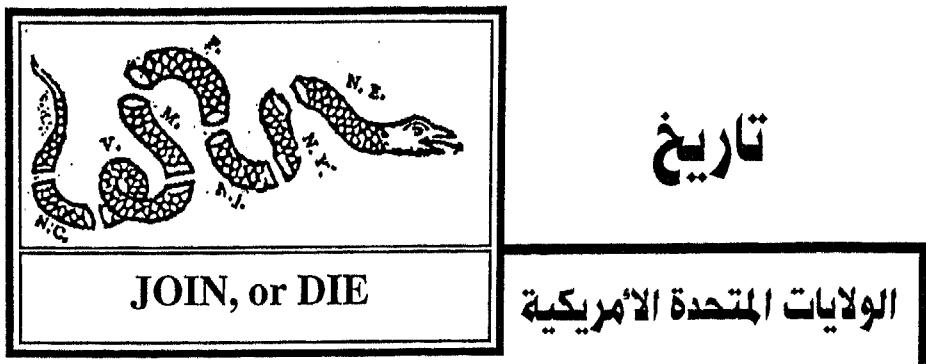
حاول الفرنسيون الاستعداد لمواجهة فرنسيّة إنجليزية وشيكّة، وذلك بإقامة الحصون والقلاع في استداد من كيبك شمالاً حتى مدينة أورليان على خليج المكسيك - والتي كانت قد وضعت نواة لتشكيلها في مطلع القرن الثامن عشر؛ في محاولة لتقيد التحركات الإنجليزية داخل ذلك الهلال، ومنع توسيعهم نحو الغرب.

وكما سبق القول، فقد كانت نتيجة ذلك الصراع متوقعة، فقد اتضح أن عدد سكان المستعمرات الإنجليزية كان في منتصف القرن السابع عشر حوالي (٥١ مليون) فرد؛ أما عدد سكان كندا من الفرنسيين فكان تقريباً (٨٠٠٠٠) فرد، ولم يهتمّ الفرنسيون في كندا بالزراعة، وإنما ركزوا على التجارة مما قلل من الهجرات إلى تلك الأرض؛ وقلل من فرص استقرارهم بها، علاوة على أن موقف القوات العسكرية الفرنسية مع الاهتمام الموجه لمشاكل القارة الأوروبية، كان قد أضعف من موقفها في الأرض الجديدة، كما أن ضيق مساحة المستعمرات الإنجليزية كان في صالح الإنجليز مما أدى إلى ترابطها وتقويتها وضعفهم الدفاعي في مواجهة الفرنسيين.

وأخيراً، كان لهزيمة الفرنسيين في حرب السنوات السبع ١٧٥٦ - ١٧٦٣ م في أوروبا أثره البالغ على المعارك التي دارت في الأرض الجديدة بداية من سنة ١٧٥٥ م والتي هزموا فيها أيضاً، مما جعلهم يبدؤون مفاوضات الصلح في باريس ١٧٦٣ م، وقد فرضت عليهم شروط المتصرّ، إذ تنازلوا للإنجليز عن كل أراضي كندا وعن الأرض الملوكة لهم على الضفة الشرقية لنهر المسيسيبي، أما أراضي لوبيزيانا الواقعه بين جبال روكي والنهر فقد تنازلوا عنها لأسبانيا والتي تنازلت في مقابلها عن فلوريدا للإنجليز، وبذلك تكون فرنسا قد خسرت كل أراضيها في شمال القارة الأمريكية.

وبذلك لم يعد هناك من منافس في الأرض الجديدة لإنجلترا إلا إسبانيا؛ والتي لم يحسب لها الإنجليز كثير حساب خاص بعد غرق أسطولها العظيم الأرمادا؛ كما أن إسبانيا كانت قد ركزت اهتماماتها بتنظيم شئونها في المكسيك.

وهكذا أصبح الطريق مفتوحا إلى الغرب الأمريكي وبلا حدود، وهي مشكلة في حد ذاتها كرست أعباءً ثقيلة على صانعي القرار البريطانيين في مواجهة ذلك التوسيع، بل إنها ربما كانت الشرارة الأساسية في تحريك الأميركيين نحو ثورة أدت إلى استقلال تلك المستوطنات، وخاصة بعدما تبين لهم من قدرات عسكرية وإدارية وطنية برزت هنا أو هناك أثناء دعمهم للإنجليز في مواجهة الفرنسيين.



الله اعلم

استقلال

الولايات المتحدة الأمريكية

التحرك نحو استقلال المستوطنات:

بعد ذلك النصر على الفرنسيين ومع تحقيق الهدف الأول للناتج الإنجليزي، حاولت الحكومة البريطانية تسوية العلاقات بين الناتج والمستعمرات تسوية جوهرية؛ ولقد تبلور ذلك الاتجاه بشكل واضح في عهد «چورچ الثالث» بداية من سنة ۱۷۶۰م، والذي حاول تقوية السلطة المركزية في بلاده؛ وبالتالي ربط سياسة الإمبراطورية كلها بالنظام في إنجلترا، كان حكم چورچ الثالث حكماً دكتاتوريًا فلم يأبه كثيراً لآراء البرلمان والحكومة، ولقد تجاوز ذلك الملك صلاحياته في سياسة واضحة نحو المستعمرات، مقوياً مركزه على حساب حرريتها؛ وخاصة مع ما كشفته حرب السنوات السبع من ضعف الرابطة بين إنجلترا ومستعمراتها من حيث عدم اهتمام الأميركيين كثيراً بتلك الحرب الدائرة على أراضيهم؛ لا بوقف الإنجليز ولا بوقف الفرنسيين، حتى إنهم أحياناً استمروا في تجارتهم مع الفرنسيين هناك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر كان في ضم تلك المساحة الشاسعة من الأراضي ضرورة لاتباع تلك السياسة المتشددة، وخاصة مع ضرورة حماية الحدود الغربية ضد كثير من الأخطار، منها هجمات الهند؛ ثم ضرورة تحديد العلاقة بين سكان كندا الفرنسيين؛ وإحكام السيطرة على تحركاتهم باعتبارهم جانباً كان معادياً لوقت قريب، ثم إدارة شئونهم؛ وقد ألقى ذلك كله على الحكومة البريطانية عبء توفير موارد مالية لتحقيق تلك الأهداف؛ ثم إعداد قوات عسكرية لحفظ الأمن في مواجهة تلك الأخطار؛ ومن ثم ومع متطلبات إحكام الإدارة والسيطرة؛ كان لابد من إشراك سكان المستوطنات في توفير تلك الموارد عن طريق دفع الضرائب والتي لم يكن المتحصل منها في الواقع ذات قيمة كبيرة قبل سنة ۱۷۶۳م.

قوانين الضرائب:

رغم أن صلح باريس سنة ١٧٦٣ م كان ينبي باستقرار الأحوال في السهل الساحلي وشمال وجنوب الميسسيبي وفي الغرب الأوسط، لكن أمور أخرى نبأت بأحوال مغایرة، فحالة التباعد التي كانت آخذة في النمو بين سكان المستوطنات والوطن الأم إنجلترا، وكذلك قرارات چورج الثالث والتي وصفها بعض الباحثين بأنها ذات طابع استبدادي، من حيث تركيز السلطة والتي تطلبها في الواقع تطورات الأحداث في العالم الجديد، ومن ضمنها ضرورة توفير الموارد للسيطرة على الوضع في تلك الأراضي، كذلك للإسهام في التزامات الإمبراطورية كلها، والتي أصبحت في حالة اقتصادية سيئة وخاصة بعد حرب السنوات السبع؛ إنما كلها أمور كانت تدفع نحو تغيير طبيعة العلاقات بين المستوطنين وبين إنجلترا؛ وخاصة وكما اتضح لضرورة إسهام المواطنين الأمريكيين بدخولهم، ومن ثم فقد فرضت الضرائب تباعاً:

أولاً - قانون السكر، ١٧٦٤:

كان الهدف من ذلك القانون هو زيادة دخل الخزانة من الضرائب، وبموجبه فرضت ضرائب جمركية على البضائع الواردة من غير المناطق الإنجليزية، كما كان يقضى بعدم استيراد العسل الأسود إلا من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإنجليزية ومن ثم فقد فرضت الضرائب على العسل والنبيذ والحرير والبن وعديد من المنتجات الواردة من مناطق أخرى، ولقد حاولت السلطات المختصة إحكام تنفيذ القانون من حيث متابعة مقرراته بدقة ثم مكافحة أعمال التهريب؛ لم يكن في هذا القانون ما يزعج الأمريكيين مالياً، غير أن ما أزعجهم أولاً: فرض ضريبة من جانب الناج متعديا حقوق المجالس التشريعية للمستوطنات، والتي كان لها وحدتها حق فرض الضرائب، وبذلك تم التعدي على حقوقهم الدستورية، وثانياً: لأنه كان واضحاً أن القانون قد فرض لزيادة الدخل دون تنظيم التجارة بين المستعمرات وغيرها، وكما جاء في ديباجة القانون «لتنظيم دخل المملكة»؛ وذلك وفقاً لقانون

الدخل الملحق في سنة ١٧٦٤م؛ وكان لهذا القانون وتلك الديباجة أثراً الفعال لتأليب المستوطنيين ضد الحكومة الإنجليزية.

ثانياً - قانون العملة (١٧٦٤م)،

وقد سلب هذا القانون الصفة القانونية المحققة للأوراق المالية المتداولة في المستعمرات، من حيث قانونيتها لسداد الديون، وهو أمر أثار ضغينة كبيرة لدى جماعات الدينين في كافة المستوطنات البريطانية.

ثالثاً - قانون التمرد (١٧٦٤م)،

وهو قانون كان سارياً، وكان يتجدد كل ستة شهور، وقد جدد سنة ١٧٦٤م وطبق على المستعمرات كلها، وكان ذلك القانون مقصوراً فيما سبق علي تقديم نجدة سريعة بقوات التمرد لجهة التمرد، وهو قانون أسهم بالفعل في إذكاء الأضطراب.

رابعاً - قانون مساكن المستعمرات (١٧٦٥م)،

وقد قرر هذا القانون مسؤولية المستوطنات عن إعداد أماكن لإيواء القوات الملكية، والتي فرض أن تكون مسؤولة عن حماية الحدود الغربية ضد هجمات الهنود ولحفظ الأمن، وكان قد تقرر مرکزة حوالي عشرة آلاف جندي هناك، وكان مقر قيادته في نيويورك؛ وإضافة لذلك توفير وإمداد تلك القوات باحتياجاتها.

خامساً - قانون التمغة (١٧٦٥م)،

فرضت هذه الضريبة لموازنة الإنفاق على الدفاع الإنجليزي على المستعمرات، وقد عرفت هذه الضريبة بضريبة التمغة، وقد أصاب هذا القانون بالدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال الأعمال، وقد فرضت تلك الضريبة على أساس لصق طابع يتراوح ثمنه بين ستة بنسات وستة جنيهات على الصحف والبطاقات والكتيبات والرخص والإيجارات والوثائق القانونية، و المستندات التجارية وعقود البيع والرهن، وغيرها، ولقد أثار هؤلاء ضجة كبيرة مضادة لذلك القانون أثرت

في الرأي العام، وكان هذا القانون هو آخر التدابير الإنجليزية في تفويض نظام السيطرة من جانب البرلمان الإنجليزي، وبشكل عام أخذت ولاية فرچينيا زمام المبادرة في معارضة هذه القوانين، إذ أعلن مجلس المواطنين أو «مجلس مندوبي المواطنين» فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرچينيا غير مجلسها التمثيلي، ثم تلتها ماساتشوستس في الحملة على تلك القوانين، ولم تلبث روح المعارضة أن انتشرت في كل أنحاء البلاد وتشكلت حينئذ جماعة أطلقت على نفسها اسم «أبناء الحرية» وأخذت تدعو لمقاومة الضرائب الجديدة ولقد لقى ذلك القانون مقاومة منظمة وأعنف من كل المقاومات التي سبقتها، وقد انتشرت في جميع المستوطنات.

نتج عن قوانين سنوات ١٧٦٤ م إلى ١٧٦٥ م أن عممت المظاهرات السلمية بوسطن وغيرها، وبدأت أحذاث العنف تحت توجيه جماعة أبناء الحرية، وهبطت التعاملات التجارية بوضوح مع إنجلترا، من واقع اتفاقيات عدم الاستيراد من جانب المستوطنات، ولم تواافق المجالس التشريعية للمستوطنات على الإطلاق على قانون التمuga، إلا حال صدوره عن تلك المجالس، وأبطلت المستوطنات العمل به من جانبها.

جاءت المعارضة القوية لقانون التمuga لسبعين رئيسين، الأول دستوري ومؤداته أن الأميركيين يرون أنه لا يحق للبرلمان الإنجليزي أن يفرض عليهم ضرائب ما دام أنهم غير ممثلين فيه، وهو مبدأ برلناني إنجليزي قديم ينص على أن الضرائب لا تفرض إلا بموافقة الشعب مثلاً بنوابه، والسبب الثاني: كون تلك الضريبة لصالح الدفاع عن المستعمرات ومنها أحكام الرقابة على حركة الملاحة والتهريب، ومن ثم تقوية الرقابة المالية والجمركية؛ وهو أمر سيتحقق المبدأ التجاري القاضي بجعل الاقتصاد الأميركي متمماً للاقتصاد الإنجليزي، وفي هذا إضرار كبير بمصالح رجال الأعمال والتجارة، والذين كونوا ثروات بتجاوزهم لقوانين الملاحة الإنجليزية مسبقاً، وهو ما سيؤدي إلى ضربة لهم في الصميم، المهم أنه ومع إصرار الأميركيين بقوة على آرائهم تنازل الإنجليز عن موقفهم وألغى ذلك القانون، وقد أسهم في ذلك ضغط رجال التجارة الإنجليز لتوقف مصالحهم تقريراً مع المستوطنات

وذلك سنة ١٧٦٦ م، ومن جانبهم أبطل التجار الأمريكيون العمل باتفاقية عدم الاستيراد التي كانوا قد أقروها، واستكانت جماعة أبناء الحرية، غير أنه وتخسما للظروف كان البرلمان الإنجليزي قد أقر قانوناً بصلاحيته لفرض ضرائب على المستوطنات.

حقيقة خضعت الحكومة البريطانية لصلابة الموقف الأمريكي، غير أن هدفها ثابت في المنطقة كان السيطرة على المستوطنات، وعلى الأقل اقتصادياً، ناهيك عن الجوانب السياسية، ومن ثم اتضح أن الأهداف الإنجليزية إنما هي دائمة في طريق تحقيقها، ومن ثم كان الهدف الملحوظ هو الدفاع وإحكام السيطرة على المسافات الشاسعة المنضمة على الساحل الشرقي وعلى الساحل ذاته والحدود؛ كانت الموارد المالية هامة، وعلى ذلك استمر البحث عن ضرائب جديدة لتحقيق ذلك الهدف، والإشراك مستوطني المستعمرات في تلك المسؤولية، ولتأكيد السيادة البريطانية هناك، ومن ثم فرضت ضرائب جديدة على الورق والشاي والزجاج والرصاص المستورد.

ولقد أصدر وزير المالية البريطاني تاونشنيد Townshend سلسلة من القرارات تقضى بفرض ضرائب على الورق والشاي والزجاج والرصاص المستورد إلى المستعمرات، على أن تستخدم حصيلة هذه الضرائب لدفع مرتبات الحكام والموظفين الإنجليز هناك.

ولم تلبث أن ارتفعت الصيحات في جميع أنحاء البلاد ضد القوانين الجديدة وقام الزعيم الأمريكي «صمويل آدامز» بدعاوة المستعمرات للعمل ضد القوانين الجديدة، ثم قامت حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية، وكانت المعارضة لهذه القوانين عنيفة في بوسطن وهي مركز تجاري مهم إذ هاجم السكان موظفي الجمارك حين تنفيذ القوانين الجديدة، مما جعل السلطات العسكرية تحرك قوات إلى المدينة.

وقد سبب وجود الجنود الإنجليز في المدينة هياجاً دائماً انتهى بما يسمى «مذبحة بوسطن» التي وقعت في ٥ مارس سنة ١٧٧٠ م، والتي وقع فيها ثلاثة من القتلى الأمريكيين، إلا أن خصوم السياسة الإنجليزية استغلوا هذا الحادث بدرجة كبيرة في كل أنحاء البلاد.

وأما تزايد معارضة الأميركيين لهذه الضرائب وبفضل تدخل رجال الأعمال الإنجليز الذين تأثرت تجارتهم بالمقاطعة الأمريكية التي جعلت صادرات إنجلترا للمستعمرات تنخفض للنصف، تراجع برمان لندن وألغى ضرائب (تاونشنند) ما عدا ضريبة واحدة هي ضريبة الشاي التي أصر الملك چورج الثالث على الاحتفاظ بها «لبيقي حق فرض الضرائب قائما».

وقد ساد الهدوء عقب ذلك المستعمرات لمدة ثلاث سنوات، وأخذت العلاقات تتحسن تدريجيا مع إنجلترا، كما أفسح المجال أمام العناصر المعتدلة للعمل على إقرار السلام؛ ذلك أن المواطن العادي في هذا التاريخ لم يكن قد اتجه نحو فكرة الانفصال النهائي عن الإمبراطورية. كما أن فئة الممولين كانت ميالة للتفاهم مع البريطانيين وكبح جماح العناصر الثورية والمتطورة على أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها التجارية.

إلا أن فئة الوطنين ظلت تناضل ضدبقاء ضريبة الشاي وتعمل على إلغائها، وبالتالي إلغاء مبدأ حق البرلمان الإنجليزي في فرض ضرائب على المستعمرات. وقد تحاول الأميركيون عاملا مع الدعوة لمقاطعة الشاي الإنجليزي وأقبلوا على شراء الشاي المهرب من المستعمرات الهولندية رغم ارتفاع ثمنه، وذلك لإظهار إصرارهم على معارضة رغبة الملك في التدخل في شؤون المستعمرات.

حفلة شاي بوسطن:

إن الهدنة في العلاقات بين الأميركيين وحكومة لندن لم تلبث أن انتهت بسبب سوء تصرف لندن؛ ذلك أن شركة الهند الشرقية كانت سنة ١٧٧٣ م تجتاز أزمة مالية حادة فمنحتها الحكومة حق احتكار بيع الشاي في المستعمرات، ولما كان أكثر الشاي المستهلك في أمريكا مهربا فقد عمدت إلى تخفيض أسعارها بشكل جعل التهريب غير مربح مما شل أعمال التجار المحليين وجعلهم يثورون ضد مبدأ الاحتكار الجديد وينضمون لفئة الناقمين الناشطة بقيادة آدامز. وقد بادرت جميع المستعمرات لمقاومة تدابير الشركة ورفض وكلاؤها تصريف بضائعها، كما أعيدت شحنات كثيرة من الشاي إلى المرافئ الإنجليزية.

وأمام إصرار حاكم بوسطن الإنجليزي على تفريغ كمية الشاي وصلت على متنه ثلاثة سفن، بادرت فرقة من الوطنين متنكريين بزي الهندود تحت قيادة آدامز إلى دخول السفن وإلقاء حمولتها من الشاي في البحر وكان ذلك ليل 16 ديسمبر سنة 1773م. وتعرف هذه الحادثة في التاريخ الأمريكي باسم «حفلة شاي بوسطن».

وقد أثار هذا العمل العنيف موجة عارمة من الاستياء البريطاني، حتى أن تلك الفئات المتحررة التي اعتادت أن تقف إلى جانب الأمريكيين وتدافع عن قضيتهم من أمثال الزعيم «وليم بن» ساءها هذا التصرف الذي وصفته بالهمجية. وبالطبع فإنه لم يكن بإمكان الملك چورج الثالث وبرلمان لندن التساهل حيال هذا الحادث، باعتبار أن شركة الهند الشرقية أرسلت بضائعها إلى أمريكا تنفيذاً لقانون أقره البرلمان وأى تراجع عنه يبدو أمام العالم بمثابة اعتراف بزوال سلطته من المستعمرات.

ولذا، فقد عمل الملك على جعل البرلمان يقرر خمسة قوانين تعرف باسم القوانين الجائزة للرد على تصرفات سكان بوسطن، ويقضي أول هذه القوانين بإغلاق مرفأ بوسطن حتى يدفع ثمن الشاي، كما أعطى حق تعيين مستشاري مستعمرة ماساتشوستس للملك بعد أن كانوا ينتخبون من قبل السكان، وأحد هذه القوانين يعطى الجيش الإنجليزي المرابط في المستعمرات حق مصادرة الفنادق والحانات والمنازل لسكن جنوده.

قانون كوبيك،

وفي هذه الفترة أى في سنة 1774م أصدر البرلمان البريطاني قانون «كوبيك» الذي كان له أسوأ الواقع عند الأمريكيين عامه؛ ذلك أنه جاء لتنظيم أوضاع الأراضي التي غنمها إنجلترا من فرنسا، والواقعة بين المستعمرات الإنجليزية ونهر المسيسيبي. لقد أظهرت بريطانيا منذ سنة 1763م رغبتها في تنظيم أمور هذه الأرضي بطريقة أكثر حزماً وانضباطاً مما أظهرته في ذلك الوقت في مستعمراتها الأمريكية.

كما فرضت رقابة قوية على التوسع في هذه المناطق وجعلت شراء هذه الأراضي والإقامة فيها يخضع لإجازة خاصة. وقد هدفت من هذا وضع هذه الأراضي تحت سلطان حكومة لندن المباشر، وذلك من جهة لكي لا تبقى سكانها من الهنود تحت رحمة الرواد الأمريكيين والمتاجرين بالأراضي، ومن جهة ثانية لكي تحول دون قيام سلسلة من المزارعات بين المستعمرات حول السيطرة عليها، إلا أن الإنجليز لم يوفقا في أن يفرضوا سلطانهم كما أرادوا ولم تمنع قوانينهم سكان المستعمرات عن امتلاك مساحات شاسعة في الأراضي الداخلية.

لقد أعطى هذا القانون أيضاً أراضي كندا الفرنسية حكومة خاصة لإدارة شئونها، وضمن لها احترام قانونها المدني الفرنسي وكنيستها الكاثوليكية، كما أنه جعل حدودها تضم كل الأراضي الغربية الواقعة بين نهر أوهايو والبحيرات الكبرى مما أثار غضب الأمريكيين لدرجة كبيرة، إذ أنه أقام بوجههم سداً يحول دون توسيعهم في الغرب وأقام على حدودهم دولة فرنسية للكنيسة الكاثوليكية فيها مركز متاز. يضاف إلى ذلك أن هذا القانون قد قضى على آمال الكثيرين الذين كانوا يطمعون بالأراضي الغربية جبال اللبناني والتى كانت قد وصلتهم أخبار غناها وخصبها.

مؤتمر فيلادلفيا:

هذه الإجراءات، وخاصة القوانين الجائرة، أعطت نتائج معاكسة لما كان يرجوه منها الإنجليز. فإن مستعمرة ماساتشوستس لم تخضع، بل إن المستعمرات الأخرى هبت لمساعدتها وتأييدها كما اقترح نواب فرجينيا دعوة مندوبي المستعمرات للاجتماع في 15 سبتمبر سنة 1774م في مدينة فيلادلفيا، ولما كانت قد تشكلت بجانب دائمة لكل مستعمرة، منذ سنة 1773م مهمتها القيام بالدعية ضد القوانيين الإنجليزية والدعوة للتعاون بين المستعمرات دفاعاً من مصالحها السياسية والاقتصادية؛ فإن الشعب الأمريكي كان مهياً للتعاون مع ماساتشوستس والدفاع عن قضيتها. وقد لبت جميع المستعمرات - ما عدا چورچيا - الدعوة، واجتمع ست وخمسون مندوبياً يمثلون ثنتي عشرة مستعمرة.

وقد أقر المؤتمر منذ البداية مبدأ عدم الرضوخ للقوانين الجائرة، ثم وضعوا نص إعلان الحقوق والمظالم لشعب المستعمرات، كما وجهوا طلباً للملك لإلغاء الضرائب. وبانتظار تحقيق ذلك أقروا إعادة المقاطعة التجارية للبضائع البريطانية وتنظيم لجان في كل المدن لتنظيم عملية المقاطعة والإشراف على الجمارك.

وهكذا نرى أن الكونغرس الأول للشعب الأمريكي قد خرج بعد مداولات دامت سبعة أسابيع بمقررات على درجة كبيرة من الاعتدال، كما أنكروا أنهم يريدون الاستقلال أو يفكرون فيه. إلا أن الملك جورج الثالث لم يستطع أن يدرك التحولات التي كانت تطأها تدريجياً على مفاهيم الأمريكيين ومصالحهم القومية والسياسية، كان تمسك ملك إنجلترا ب موقف التعتن قد أدى إلى تصلب الفئات الوطنية في أمريكا وجعلها تتوجه نحو العنف لتحقيق مطالبتها.

وأمام إصرار الحكومة الإنجليزية على تنفيذ مقرراتها الجائرة أخذ سكان ماتشوستس يستعدون للمقاومة المسلحة، فأقاموا معسكراً عند مدينة كونكورد، جمعوا فيه كميات من الأسلحة والبارود، كما أنهم أخذوا يعملون على تأليف ميليشيا للمستعمرة وتدريب أفرادها. ولما ترامت أخبار هذا المعسكر إلى جيدج Jage قائد الحامية البريطانية في بوسطن أرسل في 18 أبريل سنة 1775 م قسماً من حاميته لمصادرة الأسلحة واعتقال صمويل آدامز الذي بات أبرز الزعماء الوطنيين، إلا أن الحملة وقعت في كمين صغير نصبه لها رجال الميليشيا عند مدينة لكتنفوت Lescington وفي عودتها أيضاً من المعسكر إلى بوسطن تعرضت لهجمات من الفلاحين والميليشيا، كانت خسائر الإنجليز فيها ثلاثة أضعاف خسائر رجال المستعمرات. ولم يلبث الإنجليز أن وجدوا أنفسهم محاصرين بعد ذلك من قبل . . . ١٦ من رجال المستعمرات، وهكذا ظهر منذ البداية أن استجابة سكان المستعمرة لنداء الحرب كان قوياً وغرياً وفعلاً. ولم تلبث أخبار المعارك هذه أن انتشرت في جميع المستعمرات، حيث بادر الوطنيون إلى طرد الحكومات الملكية واستلموا إدارة الأمور للدفاع عن بلدانهم. ومع هذا وحتى ذلك التاريخ فإن فكرة الاستقلال لم تكن قد طرحت، وإمكانية الوصول إلى حل سلمي ظلت موفورة لو أراد ذلك ملك الإنجليز جورج الثالث.

مؤتمر فلادلشيا الثاني:

وفي ١٠ مايو سنة ١٧٧٥ م اجتمع الكونجرس الثاني في مدينة فيلادلشيا في جو من الحيرة والقلق، وكان أكثر أعضائه من تلك الفئة التي كانت لا تزال تؤمن بضرورة الإبقاء على العلاقات مع التاج البريطاني. وكان يرأس المؤتمر «چون هانكوك» وهو تاجر من بوسطن. وقد حضره أيضاً «بنيامين فرانكلين» و«جفرسون». وقد وجد المؤتمر نفسه مسقماً تحت وطأة الأحداث نحو مواقف عنيفة، فالرغم من أن أعضاء طالبوا الملك بإعادة السلم، إلا أنهم على كل حال اضطروا لتبني الجيش المحارب حول بوسطن واعتبروه جيشاً أمريكياً يخص كل المستعمرات لا واحدة منها. وقد عينوا لقيادته «چورج واشنطن» وهو شاب من فرجينيا لمع اسمه في حرب السبع سنوات، كما عرف بالشجاعة والاتزان والكفاية الإدارية.

ورغم تكوين الجيش الوطني واستمرار الحرب الفعلية فإن أكثرية الأمريكيين ظلت معادية لفكرة الانفصال عن التاج البريطاني. وكان المعتدلون يجدون تنكيراً لتصوفاتهم المتناقضة بأنهم كانوا في حرب مع الحكومة البريطانية وليس الملك، إلا أنهم مع الوقت أخذوا يجدون صعوبة في الاستمرار في وضعهم المتناقض، وخاصة أن إنجلترا لم تحاول أن تصل إلى اتفاق معهم، كما أن الملك أصدر في ٢٣ أغسطس سنة ١٧٧٥ م تصريحاً أعلن فيه أن المستعمرات في حالة عصيان. غير أن أبرز ما حدث خلال هذه الفترة هو أن الكونجرس كان يساق تدريجياً نحو القيام بوظائف الدولة، فأصدر أوراقاً مالية ومنح المستعمرات سلطة تكوين حكومات محلية.

كما أن قوات المستعمرات أخذت تنشط في عدة أماكن من البلاد وخاضت معركة «بانكرهيل»، وهو موقع يشرف على مدينة بوسطن. ومع أن الأمريكيين خسروا هذه المعركة، إلا أنهم أزلوا بالقوات الإنجليزية خسائر فادحة مما رفع معنويات القوى الوطنية للدرجة كبيرة. وبعد ذلك استكان الوطنيون للهدوء والسكينة ليعطوا چورج واشنطن الفرصة الكافية لإعادة تنظيم قواته، ولم يأت ربيع

سنة ١٧٧٦م حتى كانت قوات واشنطن تهدد مدينة بوسطن وتطرد قوات الاحتلال منها.

إعلان الاستقلال،

عندما بدأ الأميركيون الحرب مارسوها كالمجليز يعملون للدفاع عن حقوق تقليدية لهم تحاول حكومة لندن سلبهم إياها. بل إنه فيما تسلم چورچ واشنطن قيادة الجيوش الأميركيّة كانت فكرة الاستقلال تبدو له «سريعة» كما كان يقول إلا أن أحداثاً كبيرة جرت في البلاد بعد سنة ١٧٧٥م أخذت تجعل زعماء البلاد يتوجهون بها نحو الاستقلال بكثير من التردد والخوف؛ ذلك أن الفكرة الوطنية لم تكن قد شملت غير جزء من السكان وليس كل السكان الذين كانوا منقسمين حيال الموقف الواجب اتخاذه تجاه الإنجليز.

وبصورة عامة، نجد أن فئة الوطنيين كانت تضم على الأغلب أبناء الطبقات الدنيا والمشقة، بينما كانت فئة الموالين لبريطانيا تضم القسم الأكبر من المالكين والأثرياء. وكان هناك فئة ثالثة تضم حوالي ثلث السكان لم تأخذ موقفاً محدداً وإنما كانت تفضل الانتظار قبل أن تحدد موقفها.

إن الفئة الوطنية والمؤيدة للانفصال عن إنجلترا كانت أقلية بين السكان، إلا أنها كانت تميز بحيويتها ونشاطها، وبوجود نخبة من الزعماء المخلصين وذوى الأفكار الواضحة في مقدمتها. وهذا ما ساعد في أن تغير البلاد كلها إلى المصير الذي أرادته هي: لقد عمل هؤلاء الزعماء بعد مؤتمر الكونغرس الشانى بكثير من الحذر والحيطة على تهيئة الرأي العام لتبديل فكرة الانفصال وجعل الناس يفكرون في الاستقلال كمخرج وحيد لأزمتهم. وقد ساعد هؤلاء في مهمتهم عوامل كثيرة أبرزها:

- ١ - في يناير سنة ١٧٧٦م أصدر بابن T. Paine كتاباً اسمه الإدراك Common Sense حاول أن يتأيده لفكرة الاستقلال بتأكيده أن يحكموا أنفسهم إذا استقلوا بأفضل

بما تفعله حكومة لندن. وإن بإمكانهم إقامة حكومة متصرفة من ظلم ملك أوربي، ومن استغلال بلد معين، كما أظهر لهم أنه من العبث أن تحكم جزيرة صغيرة قارة كبيرة تبعد عنهاآلاف الأميال. وقد لقى هذا الكتاب رواجاً كبيراً، وبيع منه حوالي مائة ألف نسخة، وكان له تأثير كبير في إقناع بعض التمردرين في السير في طريق الاستقلال.

٢ - بما أن الحرب الأمريكية لم تكن تلقى تأييداً من الشعب الإنجليزي، فإن حكومة لندن أخذت تجد صعوبة كبيرة في جمع المتطوعين لإرسالهم إلى المستعمرات. مما جعل الملك جورج الثالث يلتجأ إلى جنود مرتفقة من الألماان فاستأجر من أمير مقاطعة هسن Hesse حوالي عشرين ألف جندي أرسلهم لمحاربة الأمريكيين، وقد أساء هذا التصرف إلى سمعة الملك لدرجة كبيرة.

٣ - تصلب حكومة لندن المتزايد تجاه المستعمرات؛ ذلك أن آخر ملتزم للسلام أرسله الكونغرس إلى ملك لندن مع رسول خاص لقى هناك تجاهلاً تاماً، بل إن الملك رفض مقابلة الرسول.

هذه الأحداث مع ما سبقتها من تصرف السلطات الإنجليزية فقد أصدقاء الحكومة البريطانية وفته التمردرين كل مبرر لتمسكهم بولائهم للعرش الإنجليزي وأوجد في الأشهر الأولى من سنة ١٧٧٦م في المستعمرات استعداداً نفسياً لتقبل فكرة الانفصال بل والقتال دفاعاً عنها.

وفي يوليو سنة ١٧٧٦م تقدم الزعيم لي Lee من فرجينيا إلى الكونغرس باقتراح يدعو المستعمرات لأن تكون دولاً حرة مستقلة. وقد لقى هذا الاقتراح تأييداً عاماً فشكلت لجنة من خمسة رعماء تضم: فرانكلين، جفرسون وأدامز، مهمتها إعداد وثيقة الاستقلال، وفي ٤ يوليو أقرت الوثيقة التي أعدها جفرسون بعد إدخال تعديلات عديدة عليها من قبل الكونغرس، ثم أعلنت بشكلها النهائي في ٥ يوليو موضحة للعالم ولادة أمة جديدة مستقلة.

وقد أبرزت هذه الوثيقة للعالم الأسباب التي دعت الأمريكيين للانفصال عن العرش الإنجليزي، وحددت الخطوط الرئيسية للمعتقدات السياسية عند الأمريكيين:

- إن البشر خلقو متساوين وأنهم منحوا من قبل خالقهم حقوقا ثابتة من بينها حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة.

العلاقات الفرنسية الأمريكية:

كانت فرنسا تراقب باهتمام تطور الأحداث في المستعمرات الأمريكية، إذ كان يسرها إلى حد كبير أن ترى عدوتها القديمة إنجلترا تواجه الحروب والمصاعب في العالم الجديد، كما أنها كانت تتضرر الفرصة الملائمة لتحاول أن تثار لهزيمتها في حرب السبع سنوات، وأن تخلص من بعض شروط معاهدة باريس القاسية. ولذا فإن وزارة الخارجية الفرنسية كانت على اتصال سري مستمر ببعض رجال الثورة الأمريكية مقدمة لهم النصائح أحيانا، والمساعدة أحيانا أخرى، وكثيرا ما أرسلت لهم في غفلة عن أعين الأسطول البريطاني شحنات من الأسلحة والذخيرة، كما أنها استقبلت عددا من زعماء الكونغرس ورسله بصورة غير رسمية في باريس. هذا بالنسبة للدولة الفرنسية، وأما بالنسبة للفرنسيين فكان حماس الأحرار منهم لها عظيمما إذ رأوا في انتصارها انتصاراً لثلهم ومبادئهم في الحرية والعدالة والمساوة. ومنذ أن بدأت الاصطدامات في بوسطن أبحر كثير من المتطوعين الفرنسيين إلى العالم الجديد ليقدموا لثواره خدماتهم الحرية، وكان على رأس هؤلاء المركيز لافاييت وهو ضابط شاب في الجيش الفرنسي، وقد التحق بجيش چورچ واشنطن جنرال وخدم القضية الأمريكية بإخلاص وتفان دون أجر مما جعله يتبوأ مكانة كبيرة عند الأمريكيين. وقد وفد على البلاد الأمريكية الأحرار من بلدان أوربية أخرى نذكر منهم الجنرال الألماني الأصل J. De. Kalb، والجنرال الروسي البارون فون شتوبن Von Steuben، والنبلين البولونيين يو لاسكي وکوشیوزکو & Kosciuzko & Pulaski. وكانت لهؤلاء خبرات كبيرة في الشؤون العسكرية أفاد منها الأمريكيون كثيرا.

إلا أن المساعدة الفرنسية في سنة ١٧٧٧ م بقيت محدودة وغير علنية، ذلك أن حكومة باريس لم تشا أن تتخذ موقف العداء الصريح من إنجلترا قبل التأكد من استمرار الأمريكيين في ثورتهم، ومن قدرتهم على الصمود، غير أنها بعد انتصار الأمريكيين في معركة ساراتوغا سنة ١٧٧٧ م، وصمودهم القوى أمام القوات

البريطانية المتفوقة في العدد والكفاية اتخذت موقف التأييد الصريح للثورة واستقبلت «بنيامين فرانكلين» عضو الكونغرس الأمريكي بصورة رسمية في البلاط الفرنسي .. وفي سنة ١٧٧٨ م اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الولايات المتحدة وعقدت معها تحالفًا تعهدت فيه الدولتان بمتابعة الحرب حتى تصير الدولة الأخرى مستعدة لتوقيع الصلح، وهكذا دخلت فرنسا الحرب بصورة علنية ضد إنجلترا، وبدأت الإمدادات الفرنسية تصل بصورة متتابعة للأمريكيين، كما أن الحكومة الفرنسية أمدت الكونغرس بقرض مالي كبير تبعته قروض أخرى، وأبحر الأسطول الفرنسي إلى الولايات المتحدة حاملاً معه ستة آلاف جندي بقيادة المركيز رو شامبو- *Rochambeau*، ثم إن الفرنسيين أعطوا بعض المغامرين الأمريكيين سفناً قاماً بها بأعمال جريئة في القناة الإنجليزية عرقلت مواصلات الإمبراطورية، ثم أعلن حينئذ الأسبان والهولنديون تأييدهم القضية الثوار وأمدواهم بمساعدات هامة.

الحرب الإنجليزية الأمريكية:

في بداية الحرب كانت تبدو كفة الإنجليز هي الراجحة؛ ذلك أن أسطولهم القوي فرض حصاراً قوياً على شواطئ المستعمرات فشل اقتصادها وجعل الاتصال فيما بينها وبين أوروبا صعباً للغاية؛ ثم إن قواتهم كانت أكثر عدداً وخبرة وكفاية، تضاف إلى ذلك أنها كانت تعتمد على الموارد الاقتصادية لدولة كبيرة ولم يكن يضعف موقف الجيش الإنجليزي إلا انقسام الرأي العام في بريطانيا حول هذه الحرب.

أما الأمريكيون فقد انطلقوا منذ البداية من الناحية العسكرية من موقف ضعيف للغاية وذلك للأسباب التالية:

- ١ - أن فئة من الأمريكيين بقيت موالية للإنجليز، فأمدتها بحوالى ثلاثة ألف جندي وتعاونت معها وقدمت لها المعلومات، كما أن الجنود كانوا على الأغلب وخاصة في الشمال يوالون الإنجليز ويساعدونهم.
- ٢ - أن القوات الأمريكية كانت سيئة التنظيم وعديمة الخبرة وكان ينقص جنودها روح الارتباط العسكري.

- ٣ - عجز الحكومة الأمريكية عن مواجهة نفقات الحرب باعتبار أنه لم يكن للكونغرس حق فرض الضرائب، مما اضطره لإصدار سندات مالية لم تثبت أن تدهورت قيمتها مما أدى إلى إفلاس مؤسسات وأفراد كثيرين.
- ٤ - عدم ثقة المستعمرات ببعضها البعض وعدم استعداد أي منها للتنازل ولو عن جزء من سيادتها للكونغرس ليتمكن من الانتصار في الحرب.
- إلا أن القوات الأمريكية كانت تعوض عن ذلك بقيادتهم الحكيمة المخلصة التي يتولاها چورج واشنطن، وبواسع رقعة أراضيها ووفرة إمكاناتها مما كان يعرقل عمل القوات النظامية الإنجليزية.

مسير العمليات:

عقب إعلان الاستقلال حاول واشنطن طرد الجنرال «هاو» وجنوده من بوسطن، إلا أنه فشل في المعركة التي جرت بين الجيشين في نيويورك؛ من أجل السيطرة على هذه المدينة، وقد هزم الأمريكيون بفضل تعاون الجيش الإنجليزي وجيشه «هس» التي جرت الألماني وما تلقاه الجيشان من مساعدات وإمدادات مما اضطر واشنطن للتراجع نحو الجنوب عبر نيوجيرسي حتى وصل بنسلفانيا، وأخذ يعمل على إعادة تنظيم قواته ثم عاد ليلة عيد ميلاد ١٧٧٦ م وباغت الجنود الألمان المأجورين في ترنتون وهزمهم ثم أتبع نصره هذا بانتصار آخر في برنستون واسترجع ولاية نيو جيرسي، وفي عام ١٧٧٧ م قام الجنرال الإنجليزي هاو بهجوم بحري على العاصمة فيلادلفيا واحتلها طاردا منها جيوش واشنطن، إلا أنه بينما كان واشنطن يتلقى هذه الضربة ويعاني مع جنوده من برد الشتاء القارس كانت تجري معركة ساراتوجا شمال نيويورك، حيث حاصر الإنجليز جيشاً كاملاً من ستة آلاف جندي استسلم مع قائله بورجن في نفس السنة إثر حصار قام به عشرين ألفاً من المزارعين الأمريكيين ومن جنود المستعمرات.

وتعتبر معركة «ساراتوجا» المعركة الفاصلة في حرب الاستقلال الأمريكية، ذلك أن خسارة إنجلترا شجعت فرنسا وأسبانيا على دخول الحرب إلى جانب

أقسامها، كما أنها أعطتهم المبادرة في السيطرة على المناطق الشمالية، وبعد هذه المعركة أخذت نتائج الحرب تتحول لصالح الوطنيين تدريجياً.

إن دخول فرنسا الحرب بأساطولها القوي زاد في متابعة الإنجليز وعرقل عملية تموين الجنود الذين يقاتلون في القارة الجديدة، كما أن امتداد أجل الحرب عرقل التجارة الإنجليزية رغم أن الإنجليز تابعوا حربهم بإصرار إلا أنهم اضطروا سنة 1778 م إلى إخلاء فلاديفيا العاصمة بسبب محاصرة الأسطول الفرنسي وتهديده للمدينة وتتابعت الهزائم في وادي أوهايو مما كرس سلطة الأمريكيين في القسم الشمالي إلا أنهم لكن تابعوا الحرب في الجنوب واحتلوا مرفأ شارلوستون في سنة 1778 م واستولوا على مقاطعة كارولينا الجنوبيّة، وفي سنة 1781 م أرغمن الإنجليز على إخلاء كارولينا وهناك عند مدينة يورك تاون وعلى بعد أميال من چيمس تاون حدثت المعركة الأخيرة في حرب الاستقلال الأمريكية.

إذ تعاونت القوات الفرنسية والأمريكية يدعمها أسطول فرنسي قوي على البحر لمحاصرة جيوش الجنرال الإنجليزي كورنو والبن، وأمام قوة الجيوش المحاصرة التي كان يقودها چورچ واشنطن ولافييت قام الجنرال الإنجليزي بعملية جريئة للخلاص من الحصار لكنه فشل، وعند ذلك بادر إلى الاستسلام في 19 أكتوبر سنة 1781 م، وقد حقق ذلك الانتصار للأمريكيين السيطرة على أكثر المناطق الجنوبيّة.

وبالرغم من أن الشعب البريطاني إن كان قد مل هذه الحرب الطويلة والمضنية، إلا أن الملك چورج الثالث أصر على متابعتها غير أن هزائم متتالية للإنجليز في سنة 1782 م طردوا على أثرها من كل المرافق الأمريكية ما عدا نيويورك أقنعته بضرورة الجنوح إلى السلام، وفي سنة 1782 م استقال رئيس الوزراء البريطاني اللورد «نورث» مفسحا المجال أمام اللورد «روكنجهام» ليبدأ مع الأمريكيين مفاوضات السلام⁽¹⁾.

(1) نيويورك كانت في الأصل هي ولاية نيونيلاند والتي أسسها الهولنديون.

معاهدة باريس سنة ١٧٨٣ م:

في سنة ١٧٨٢ م بدأت سلسلة من المفاوضات السرية بين الأمريكيين وحكومة لندن، وبالطبع لم يكن بدء مفاوضات رسمية، باعتبار أن شروط التحالف بين فرنسا وأمريكا الموقع سنة ١٧٧٨ تنص على الا تعقد أى من الدولتين الصلح إلا متى أصبحت الأخرى مستعدة لذلك، وفي سنة ١٧٨٢ م كان الفرنسيون لا يزالون يتبعون القتال في محاولة لاستعادة جزء مما فقدوه عقب حرب السبع سنوات في أمريكا.

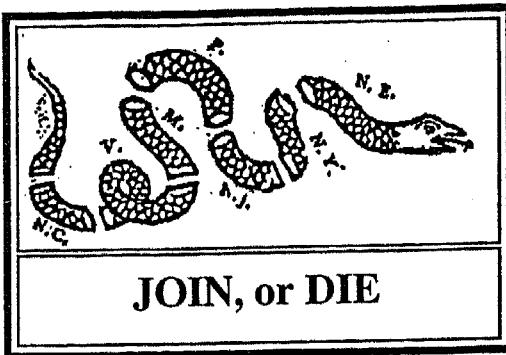
لقد أظهر الإنجليز أثناء المفاوضات مرونة وكياسة إذ وافقوا على إنشاء دولة أمريكية تمتد حدودها من البحيرات الكبرى إلى فلوريدا ومن المحيط الأطلسي إلى نهر المسيسيبي، كما وافقوا على منح الدولة الجديدة حق الصيد في سواحل كندا والملاحة في نهر المسيسيبي، وفي مقابل ذلك تعهد الأمريكيون بحماية الأمريكيين الذين ظلوا حتى النهاية موالين للعرش البريطاني، إذ إن الكثيرين منهم أصابهم الأذى في أرواحهم وأراضيهم ومؤسساتهم.

وفي سنة ١٧٨٣ م وبعد أن يأس الفرنسيون من تحقيق انتصار كبير على الإنجليز وبعد أن أدرك الأسبان استحالة استحالة جبل طارق، وافق جميع الفرقاء على عقد مؤتمر لجميع الأطراف المتنازعة في مدينة باريس، وقد تبنى الجميع في هذا المؤتمر الشروط التي توصل إليها الإنجليز والأمريكيون في مفاوضاتهم الثانية سنة ١٧٨٢ م، كما أضيف إليها شرط جديد يعطى أسبانيا مستعمرة فلوريدا، وفي ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣ م وقع الجميع على المعاهدة النهائية وبانتهاء حرب الاستقلال بات الأمريكيون أحرازاً في أن يقيموا مجتمعاً جديداً وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها، وقد استهل هؤلاء أعمال البناء في محاولة إعطاء دولتهم الجديدة دستوراً.

- إن الحكومات تنشأ للمحافظة على هذه الحقوق وهي تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين. فعندما تسيء الدولة استعمال سلطاتها يحق

للشعب أن يبدلها أو يلغيها أو يستبدل بها حكومة أخرى تقوم على الأسس التي تبدو له أكثر موافقة لتأمين سلامته وسعادته.

وبصورة عامة فإن وثيقة إعلان الاستقلال حملت في طياتها بذور الفكر الديمقراطي، وأكدت المبدأ الذي طالما نادى به أحذار أوربا، وهو أن الدولة وجدت لخدمة الشعب، وإنها إنما تستمد منه سلطاتها. وإن مبرر وجود السلطة يزول متى انحازت هي عن مهمتها الأساسية وهي العمل لخير مسؤوليتها، ولعل أفكار لوك وروسو، ومونتسكيو تبدو إلى حد كبير السندي الأيديولوجي والفلسفى لكثير من مبادئ وثيقة إعلان الحقوق.



تاریخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الرابع

الدستور الأمريكي

اتُخذ المؤتمر القاري الأول (الكونجرس) ١٧٧٤ م ركيزة لتكوين حكومة فيدرالية سنة ١٧٨١؛ وكان هذا الكونجرس يضم مندوبي المستوطنات، كان لذلك المؤتمر قد عمل حتى سنة ١٧٨١ م في شكل هيئة عليا تتولى إدارة الحرب وتنسيق متطلباتها بين المستوطنات، لكن لم يكن لهذا المؤتمر صفة تمثيل الشعب الأمريكي، غير أنه مع إصرار بعض من بعيدى النظر من الوطنين على استمرار هذا الشكل بعد الحرب وأثناء السلم؛ أتم هذا، رغم معارضة بعض المتشككين، في تحويل ذلك الكونجرس المؤقت إلى مؤسسة دائمة لتحقيق تعاون مرجو بين الأميركيين، وذلك في نظام مشكل من حكومة مركزية ذات سلطات محدودة، ولها استقلالها مع استقلال كل ولاية بنظمها السيادية والحكومية، حيث كانت المستوطنات في ذلك الحين تنظر إلى مسألة الاتحاد الكلى بكل حذر.

غير أن هذا الاقتراح لاقى في البداية معارضة ولاية ماريلاند إلا حال الموافقة على اعتبار أراضي الغرب كلها ممتلكات عامة يقسمها الكونجرس إلى حكومات حرة مستقلة، وأمام هذا الإصرار قبلت جميع الدول التنازل عملا لها من حقوق ومصالح في الغرب وجعلت الأراضي الواقعة بين جبال الألباس ونهر المسيسيبي ممتلكات وطنية تشرف عليها الحكومة الكونفدرالية^(١).

(١) نظام الحكم الكونفدرالي (الاتحاد الاستقلال أو التعاهدى):

أولاً: معناه إن دولتين أو أكثر تدخل معا في اتحاد يقصد توحيد الجهد السياسي أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية، تحقيقا يقصد التعاون فيما بينها للمحافظة على استقلالها ولمنع الحروب بينها ولتنسيق خطط الدفاع عن مصالحها المشتركة في المجال الدولي ويتميز في الغالب بإنشاء هيئة سياسية عليا في شكل مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس يشرف على تنفيذ الأهداف المشتركة (Congree - Droit - Conseil) بين الدول الأعضاء وهو يتكون من أعضاء لا تنتخبهم شعوب الدول، بل تخذلهم الحكومات باعتبارهم عثثين لها، يتلقون منها التعليمات وياخرون بأمرها، وهذا معناه أن المؤتمر ليس برمانا ولا هيئة تشريعية كما أنه ليس دولة جديدة، ولا حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، وهو يصدر توصيات غير ملزمة =

وُضع نظام الحكم الجديد موضع التنفيذ منذ سنة ١٧٨١ م مستنداً على دستوره المعروف باسم «شروط الاتحاد التعاہدی» Article of Confederation ضاماً الولايات الأمريكية فيما سمي باسم «الدول الأمريكية المتحدة» وكان المؤتمر هو الهيئة التنفيذية العليا لهذا النظام؛ كان هذا الكونجرس يضم مندوبي الولايات الثلاثة عشر بنسبة ٢ على الأقل وبسبعة على الأكثر لكل ولاية حسب مساحتها وعدد سكانها.

كانت صلاحيات ذلك الكونجرس تنحصر في: حق إعلان الحرب والسلم، وعقد المحالفات، وإرسال واستقبال السفراء، ومعالجة الأمور الخارجية، والهندية، وإجراء القروض والصرف وتأليف الجيوش، وإنشاء وحدات الأسطول البحري، وقبول مستعمرات جديدة في الاتحاد. كانت المهمة الأساسية التي يتبعها ذلك

للدول الأعضاء لا تفتأل إلا بموافقتها، وتحدد اختصاصاته معااهدة إنشاؤه ولا يتم التوسيع فيها إلا باتفاق جديد بين كل الدول الأعضاء؛ وعلى ذلك ثبت باتفاق أن الاتحاد التعاہدی لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء والمؤتمر المشترك ليس حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، لكن فريق من الشرائح يذهب إلى الاعتراف للاتحاد التعاہدی بالشخصية الدولية بالرغم من عدم تمعنه بحق التمثيل السياسي المستقل؛ ولذلك بما أنه لا يؤثر على سياسة الدول الداخلية والخارجية ترتب عليه الآتي:

١ - الدول الأعضاء لها حق الدخول في علاقات دولية سلمية أو حربية مع الدول الأخرى ومع الدول الأعضاء في الاتحاد.

٢ - الحرب التي تقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد ليست حرزاً أهلية ولكن حرب دولية

يعنى الكلمة:

٣ - لكل دولة من الأعضاء استقلالها الكامل في اختيار نظامها الدستوري ولا تقيدتها عضويتها في الاتحاد بأى قيود في هذا المجال.

وهناك مثال لذلك الاتحاد المركزي السويسري القائم منذ سنة ١٨٤٨ م أنشئ على أنماط نظام تعاہدی جمع سلفاً مجموعة الولايات السويسرية، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي يجمعها منذ سنة ١٧٨٧ م نظام الاتحاد المركزي كانت قد ارتبطت وقبل ذلك وفي غضون حرب الاستقلال منذ سنة ١٧٧٦ م بنوع من الاتحاد التعاہدی.

ثانياً - الاتحاد المركزي «الفيدرالي»: أقوى أنواع الاتحادات وأآخر مراحل التطور في اتجاه الاتحاد، وخطوة سابقة على الانتقال إلى شكل الدولة الموحدة، وفيه تفقد الدوليات الداخلة في تكوينه استقلالها وسيادتها الخارجية فتفنى شخصياتها الدولية في شخص دولي جديد هو دولة الاتحاد.

النظام هو الدفاع عن سلامة الولايات وال العلاقات الخارجية فهو يتناول قضيابا الدفاع والتمثيل الخارجي ، ولم يكن له حق جبائية الضرائب . كان ذلك الاتحاد يمارس سلطاته وفقا لما تقرره مجالس الولايات ، كما أن الكونغرس لم يكن من صلاحياته إجبار الولايات على تنفيذ قرارات الاتحاد إلا أن تقبلها هي وتنفيذها .

لكن ذلك النظام الذي اتفق عليه مندوبي الولايات كان دون مستوى السيطرة على شئون تلك الولايات سياسيا واقتصاديا ، لقد وصل الأمر إلى إمكانية نشوب حرب أهلية بينها المشاكل أساسها ترسيم الحدود ومشاكل التجارة والملاحة وغيرها كثير ، مما لفت النظر بشدة إلى ضرورة التغيير .

و قبل أن نتحدث عن الخطوات الفعالة في تعديل ذلك النظام الكونفدرالي لتوائم الدول الأمريكية المتحدة من نظمها مع متطلبات الوضع الجديد؛ وذلك في ضرورة لوضع دستور جديد ونظام حكم مغاير؛ سعرض للمشكلة الملحقة التي فرضت نفسها على الكونغرس المعين وهي تطبيع الأراضي المنضمة من كوييك حتى المسيسيبي الأعلى بطابع الولايات القديمة .

أولاً، اتضح أنه كانت تجرى قبل وأثناء الثورة توسعات إلى جهة الغرب بعيدا عن الساحل الشرقي للقارة غرب جبال الأ بلاش ، وعلى طول المرات والطرق المائية ، كان روادها المستعمرون الجدد والمغامرون وبعض من مستوطني الولايات القديمة ، وقد شكلوا مستوطنات جديدة ذات حكومات خاصة بها ، ولقد بدأ الكونغرس المعين في حل تلك المسألة ، والتي عرفت «بالمسألة الغربية» أو «المشكلة الإمبراطورية» والتي شملت منطقة الشمال الغربي أو المقاطعة الغربية ، وقد بدا حيثيت ذلك للكونغرس أن الحل لهذه المشكلة سيأتي من خلال مواد دستور الاتحاد التعااهدى أو جامعة الولايات لسنة 1781م ، غير أن الكونغرس بالفعل استطاع أن ينظمها رغم الصراع بين الولايات والمستعمرون الجدد على تلك الأراضي لاتساع مساحات الأرض الخصبة الحالية ، ذلك أن تلك الولايات في خطوة قومية واعتراضها منها بعد جديد وهو السيادة الوطنية تنازلت عن مطالبهما في تلك الأراضي للكونغرس ، وكان رائداً في ذلك ولاية نيويورك ، وقد كان قانون الشمال الغربي

لسنة ١٧٨٧ هو المنظم لمسألة الاستيطان تلك والتي بوجبه أباحت حكومة الدول الأمريكية الاستيطان المنظم في تلك المقاطعة.

نظمت المقاطعة الشمالية الغربية باعتبارها قسما لا يجوز أن يزيد عن خمس ولايات ولا يقل عن ثلاثة، وقد شجعت الحكومة السكان على إقامة حكم ذاتي على مراحل متتظمة - حكم ذاتي محدود وذلك وفقا لما نص عليه دستور جامعة الولايات وقانون الشمال الغربي - وقد نظم قانون الشمال الغربي تلك المسائل للمنطقة الواقعة شمال نهر أوهايو، «بحيث إنه تسمى تلك الخطوات البناءة في المنطقة لتشمل أقاليمها تحول حينما تصل إلى ستين ألفا، إلى ولايات، كل منطقة لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد عن خمس». وقد طبق ذلك النظام بداية في تلك المنطقة واستمر التوسيع بهذا الأسلوب فيما بعد، حتى وصل إلى المحيط الهادئ، ليصل عدد الولايات في النهاية إلى خمسون ولاية. ولقد حدد القانون ثلاثة مراحل منتظمة للحكم، وكان للكونغرس أولاً أن يقيم إقليما، وأن يعين له حاكما وقضاة لسن القوانين، وكان للكونغرس حق الفيتو أو نقض أحكام القضاة والحاكم، وإذا ما بلغ عدد سكان الإقليم خمسة آلاف من الذكور تكون له هيئة تشريعية من مجلسين أكبرهما يعين الأصغر، ويمكن أن يمثل منها مندوبيا في الكونغرس دون أن يكون له صوت مؤثر. وعندما يبلغ تعداد الإقليم ستون ألفا من السكان يعتبر ولاية من الولايات يمكن انضمامها إلى الاتحاد لتكون على قدم المساواة مع باقي الولايات القديمة.

وقد كفلت المواد الستة الأولى من قانون الشمال الغربي:

أولاً: أن يتم التعامل بين الولايات ذلك الإقليم بعد تكوينه والولايات القديمة بعدالة، حيث كفلت لها الحكومة الحقوق والمحريات، وشجعت التعليم، نصت على أنه «لن يكون سمة رق أو سخرة في الإقليم المذكور». وربما كان في قانون الشمال الغربي من وجهة نظر واضعية أنه إنما حقّ كيان حر جديـد، هو امتداد للأمة الأمريكية، ولم يكن مشكلا كما هو الحال في المستعمرات القديمة لصالح الدول الاستعمارية.

نجحت الحكومة الكونفدرالية في حل مشكلة التوسيع إلى الغرب في منطقة الشمال الغربي لتابع بعدها خطوات في هذا الاتجاه، لكن بقيت المشاكل الأخرى تعلن عن نفسها بإصرار حتى مرحلة الكساد الذي كان دافعا هاما للرغبة في التغيير (انظر خريطة رقم ٥).

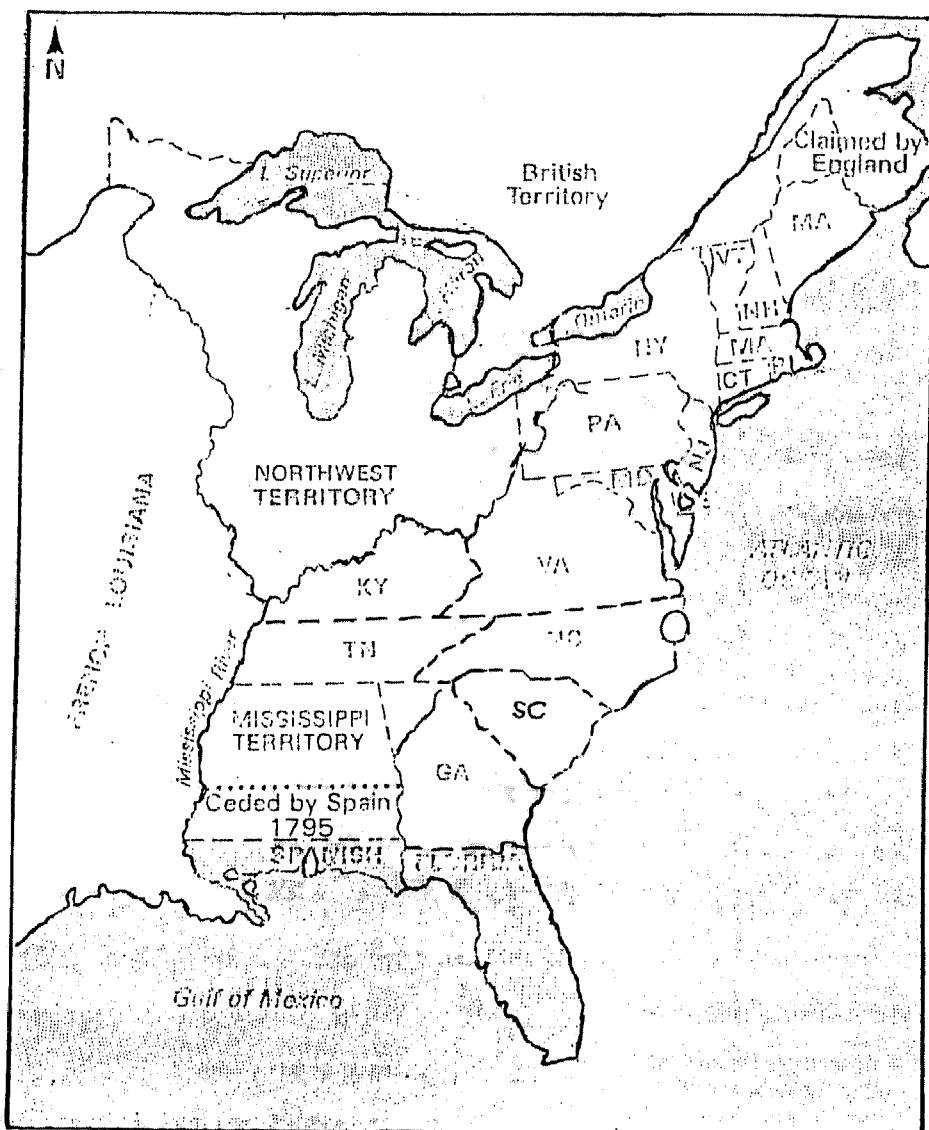
فتلك الحكومة الكونفدرالية وقد وفقت في تلك الخطوة الوحيدة، فإنها لم تكن موفقة في أمور أخرى عديدة، وذلك لواقع القيود الناشئة عن طبيعة تشكيلها، فلم يكن لديها قدرة السيطرة على الولايات أو إدارة شئونها، كما أن المشاكل الاقتصادية أصبحت مستفحلة، ولم يكن هناك صلاحيات لحلها، وقد اختتمت بكساد ١٧٧٥م - ١٧٧٦م، وأصبح واضحاً أن هناك ضرورة، بداية، لضبط دستور الاتحاد ليواجه تلك المشاكل، ثم وذلك في ظل حكومة جديدة قوية ذات صلاحيات مغایرة لما كانت عليه صلاحيات الاتحاد الكونفدرالي، وقد اتفق أن كانت تلك الضرورات متماشية مع آمال وطموحات المواطن الأمريكي، رغم توجسه من فكرة التغيير، ومن ثم جاءت الفرصة حينما عقد واحداً من الاجتماعات المتعلقة بأحد المشاكل الاقتصادية والتي كانت الشغل الشاغل للمواطن الأمريكي.

مؤتمر فلادلفيا سنة ١٧٨٧م:

وفي سنة ١٧٨٦م عقد في مدينة أنسبريس مؤتمر اشتهرت فيه خمس دول الأمريكية للنظر في نزاع على الملاحة في نهر البوتوماك قام بين فرجينيا وماريلاند. ولم يعرض هذا النزاع بالطبع على الكونجرس؛ لأنَّه كان قد وصل إلى مرحلة من الضعف لم يعد معها قادراً على القيام بأي دور إيجابي في حياة البلاد الأمريكية.

وفي الاجتماع الأول تمكَّن الزعيم ألكسندر هامilton من تحويل المؤتمر عن هدفه الأساسي وطرح قضية البلاد كلها. لقد صارح المجتمعين بأن الموقف في البلاد الأمريكية بات خطراً للدرجة أنه لا يمكن معالجته على يد مؤتمر صغير، واقنع المجتمعين بأن يطلبوا من جميع الدول تعين ممثلين عنها «لوضع النصوص الضرورية التي تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسباً لحالات هذا الاتحاد».

خریطة رقم (٥)
أراضي الشمال الغربي سنة ١٨٠٢ م



وفي مايو سنة ١٧٨٧ م التقى في دار الحكومة في فيلادلفيا خمسة وخمسون مندوبيا يمثلون اثنى عشر ولاية - امتنعت عن الاشتراك رودأيلاند - وكان أكثر هؤلاء المندوبيين من ذوى الخبرة في الشؤون العسكرية والقانونية ومن عملوا في حكومات المستعمرات . وقد اختار الجميع چورج واشنطن ، نظرا لنزاهته وسمعته الحسنة أثناء حرب الاستقلال رئيسا للمؤتمر .

ومنذ البداية تمكّن زعماء أفادوا من أمثال ماديسون ، واشنطن ، وهاملتون والحاكم موريس من السيطرة على الأكثريّة رغم أن المؤتمر لم يخول تعديل مواد دستور جامعة الولايات ، وتوجيهه المؤتمر نحو تحقيق نظام حكومي جديد ، ولذا فقد أقرروا إلغاء شروط الاتحاد الكونفدرالي وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي على اختلاف سلالاتهم ، وجنسياتهم الأصلية ، ومصالحهم الاقتصادية ، كان كل هم المؤتمرين التوفيق بين سلطة الرقابة المحلية وسلطة حكومة مركزية ، في نظام حكومي قوي .

إعداد الدستور:

في أثناء جلسات عمل المؤتمر التي كانت سرية واجه المؤمنون صعوبات كثيرة في التوفيق بين مصالح الولايات المختلفة المتضاربة ، وخاصة في التوفيق بين حرص بعض الولايات على استقلالها والرغبة العارمة في تقوية السلطة المركزية الاتحادية ، وقد عارض المؤتمر مشروعين لدستور أمريكي يختلفان اختلافا جذريا ، وهما :

١ - مشروع فرجينيا : وقدمه ماديسون المعروف بباب الدستور الجديد ، ويمثل هذا المشروع مصالح الولايات الكبرى ، ولقد اقترح ماديسون شكلا حقيقيا لحكومة وطنية ، يتولى السلطة التشريعية فيها مجلسان : المجلس الأعلى وتمثل فيه الولايات وبما يتناسب مع حجمها وثروتها ، وي منتخب الشعب الأمريكي المجلس الآخر ، ويهدف مشروع فرجينيا في الأساس إلى الإقلال من سلطة الولايات وجعل المواطنين يمثلون في الكونغرس ، ويحكمون من قبله أيضا وفي هذا تجاوز لسلطات الولايات .

٢ - مشروع نيو جيرسي: وكان أكثر حذراً، لأنه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة، وسيطرتها على الكونجرس فيما إذا أقر مشروع فرجينيا، لقد طالب مندوب نيو جيرسي بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات في التمثيل كما كان الوضع في شروط الاتحاد، على أن يمنع الكونجرس السلطة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة.

على الرغم من تعارض المشروعين وتباعدهما، فإن المجتمعين تكروا بعد اجتماعات طويلة وحلول وسطى وتنازلات إلى إيجاد أساس لاتفاق يقضي بأن يتالف الكونجرس الجديد من مجلسين، كما أرادت الولايات الكبرى، على أن تمثل في المجلس الأول كل ولاية بعضوين مهما يلغى تعداد سكانها ومساحة أراضيها، أما في المجلس الآخر فالشعب يتخبّن نوابه مباشرة وترسل كل ولاية عدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها.

وقد واجه المؤتمر عقبة أخرى، لم يكن من السهل التغلب عليها؛ ذلك أن مندوبي الولايات الجنوبيّة طالبوا بأن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد النواب في كل ولاية تحديد عدد نواب كل ولاية في مجلس الممثليين بما فيها من العبيد الأرقاء، بالرغم من أن هذه الولايات لم تكن تعطيهم حق الاقتراع وذلك لزيادة مثيلتها، وبعد نقاش طويل وتسويات عديدة اتفق المؤتمرون على أن يحسبوا ثلاثة أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية وبذلك يزداد عدد مثيلتها في المجلس.

ثم جرى بحث قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وقد وافق المؤتمرون على إعطاء السلطات الفيدرالية الصلاحيات الكبرى العائدة للمصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء، كالضرائب التي عينها والنظام والأمن العام في الأراضي الأمريكية، والدفاع، والشئون الخارجية، والاقتصاد العام، والجمارك، والنقد، والتجارة الدولية.

فالسلطات الحكومية الفيدرالية إذن محددة في المجالات المذكورة أعلاه، بينما بقيت سلطات الدول ضمن أراضيها عامة، بمعنى أن لها الحق والحرية في ممارسة

كل الصلاحيات والشئون التي لا ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفيدرالية، وكل واحدة من الولايات الأمريكية حرة في اختيار حكوماتها و المجالسها وقوانينها، وهي لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها.

وقد تم الاتفاق أيضاً على جعل الدستور الأمريكي المقترن قابلاً للتعديل ضمن شروط محددة. مادة (٥) يمكن لثلاثي أعضاء مجلس الكونغرس أو لثلثي مثل الولايات كلها مجتمعين على هيئة مؤتمر اقتراح التعديلات الخاصة بالدستور، وأن يصبح الاقتراح قانوناً بإحدى طريقتين: إما بصادقة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات، أو عن طريق مؤتمر يضم مثلثي ثلاثة أرباع الولايات، ويقترح الكونغرس طريقة منهما. وقد أدخل على الدستور بالفعل منذ وضعه موضع التنفيذ تعديلات عديدة اقتضتها ضرورات تطور الحياة الأمريكية.

وأخيراً، جرى الاتفاق على شكل الحكومة الفيدرالية، فأقر المؤمنون أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصلة:

١ - السلطة التنفيذية:

وقد أقر الدستور الأمريكي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بأكملها، وهو المسئول أمام الشعب الأمريكي، وليس أمام البرلمان كما هي الحال في الأنظمة الديمocrاطية، إلا أنه يمكن محاكمةه أمام الكونغرس إذا اقترف جرائم عظمى، ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة مندوبيين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة، فكل ولاية يحق لها أن تنتخب عدد من المندوبيين يتساوى مع عدد ممثليها في مجلس الكونغرس، على أن يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس ونائبه ونرسل كل ولاية نتيجة الانتخابات بها إلى رئيس الكونغرس الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يتولى جمع الأصوات، والمُرشح الذي ينال أكبر عدد من أصوات المرشحين الثانويين يكون هو الفائز، لكن الحد الأدنى للفوز يكون أكثر من نصف عدد المندوبيين الثانويين الفائزين.

ومدة ولاية الرئيس ونائبه أربع سنوات يمكن تجديدها، وفي حالة وفاة الرئيس أو انقطاعه لسبب ما عن ممارسة سلطاته يحل نائبه مكانه حكماً ويكمel مده، وإذا توفي نائب الرئيس أو استقال حل مكانه رئيس مجلس الممثلين.

أما سلطات الرئيس فهي واسعة جداً، فهو الذي يمارس صلاحيات السيادة، وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، وهو الذي يعقد المعاهدات مع البلدان الأجنبية شرط أن يوافق عليها مجلس الشيوخ، وكذلك بعض السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار موظفي الاتحاد بموافقة المجلس المذكور، ويساعد الرئيس موظفون إداريون يعينهم هو بعد موافقة الكونغرس، ويكونون مسئولين تجاهه وحده ولا يحضرون جلسات الكونغرس؛ لأنهم غير مسئولين أمامه. ويسمى هؤلاء ناظر أو سكريتير، ومنهم وزير الشئون الخارجية، وزير المالية ووزير الحربية والمدعى العام. ويشكل هؤلاء مجلساً يساعد الرئيس في أعماله، دون أن تكون قراراته ملزمة للرئيس ويسمى هذا المجلس *Cabinet* أو مجلس الوزراء.

أما نائب الرئيس فدوره محدد بموجب الدستور، فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس إذا توقف عن ممارسة سلطاته.

أما في مجالات التشريع فبالرغم من أن الدستور يجعل وضع القوانين من حق الكونغرس وحده إلا أن العادة جرت أن يطلب الرئيس من الكونغرس صياغة قانون ما إذا وجد ضرورة لذلك، كما أن للرئيس الحق في أن يعيد للكونغرس أي قانون يرسل إليه ليوقعه، فإذا أصر الكونغرس بأغلبية ثلثيه على القانون المعاد فعلى الرئيس قبوله. كما أن على الرئيس أن يكون أميناً على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

٢- السلطة التشريعية:

إن السلطة التشريعية بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكي منوطه بـ مجلس الكونغرس الذي يتتألف من مجلسين:

أ- مجلس النواب: ويتألف من نواب ينتخبهم جميع المواطنين الأمريكيين الذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة، وبنسبة نائب واحد لكل ثلاثة ألف مواطن، وإذا تمثل كل ولاية بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها. أما شروط الانتخاب فتحددها كل ولاية شرط أن تراعي فيها المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور، وهي المساواة التامة بين

المواطنين، ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر، وأن يكونأمريكيًا منذ سبع سنوات على الأقل، ومدة هذا المجلس ستة وعشرين فقط.

بـ- مجلس الشيوخ: إذا كان مجلس النواب يمثل عامة الشعب الأمريكي، فإن مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الأمريكية، فلكل ولاية أن تمثل فيها بمندوبي مهما كان عدد سكانها ومساحتها، وبهذا فإن الولايات تتساوى في التمثيل والنفوذ داخل هذا المجلس، فقد جاءت هذه المساواة من جهة للمحافظة على حقوق الولايات الكبرى على الكونجرس، ومن ناحية ثانية لتحول دون الاتجاه نحو حكومة موحدة؛ وكان الشيوخ حتى سنة ١٩١٣ يتصرفون من قبل مجالس الولايات، ولكن بعد التعديل الذي أدخل على الدستور الأمريكي في السنة المذكورة صار الشيوخ يتصرفون من قبل الشعب مباشرة، والشروط الواجب توافرها في الناخب لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هي نفسها المطلوب توافرها لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وافتراض في المرشح الدخول في مجلس الشيوخ لا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وأن يكون أمريكيًا منذ تسعة سنوات على الأقل، ومدة ولاية الشيف وهي ستة سنوات ويجرى انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ مرة كل ستين، وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار في سياسة المجلس وأعماله، ويرأس هذا المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة.

وللكونجرس بصفته الهيئة التشريعية العليا في الحكومة الاتحادية سلطة سن القوانين في المجالات التي تتعلق بالنواحي الوطنية والسياسة الخارجية. ومن صلاحياته الهامة: فرض الضرائب وجبايتها، عقد القروض باسم الحكومة الاتحادية، تسديد الدين العام، صك العملة وحمايتها وحماية الأسهم، تحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية، تأسيس مكاتب البريد، العمل على تقدم الفنون والعلوم، وإصدار قوانين الجنسية.

وللكونجرس صلاحيات واسعة في شؤون الدفاع وإعلان الحرب وتشكيل الجيوش. وله أيضًا حق قبول دولة جديدة في الاتحاد.

٣ - السلطة القضائية:

وتمارس السلطة القضائية في الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الأمريكي المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأدنى التي يعينها الكونغرس، وتتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرون يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ويترأسه الرئيس عادة في اختياره لقضاة هذه المحكمة أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان ويعين هؤلاء لدى الحياة مقابل مرتبتات ضخمة.

وتنتظر هذه المحكمة في النزاعات الناشبة بين الولايات الأمريكية، وفي الدعاوى المقدمة على الحكومة الاتحادية من قبل الولايات أو الأفراد بصورة عامة تنظر جميع الدعاوى التي تطبق عليها القوانين الاتحادية.

وأهم صلاحيات المحكمة المذكورة هي التأكيد من دستورية القوانين الصادرة عن الكونغرس أو مجالس الولايات.

وتأتي بعد المحكمة العليا المحاكم الفيدرالية الموزعة في جميع أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

وبعد ذلك كانت العقبة الأساسية هي كيف تمارس الحكومة سلطاتها على الولايات، ورأى البعض باستخدام القوة، لكن كان هذا من شأنه ضرب وقوفيس أركان الوحدة، غير أنه تقرر أن تفرض الحكومة سلطاتها على شعوب الولايات وليس على الولايات نفسها (الحكومات)، ومن ثم كان ما يلى حجر الزاوية في الدستور.

مادة (١) فقرة (٨) «انظر ملحق رقم ١

«للكونغرس سلطة سن القوانين الضرورية والملازمة لتنفيذ السلطات التي منحها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة».

«وهذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التي تسن طبقا له، وكل العاهدات المبرمة، والتي ستبرم في ظل تلك السلطة، ينص أن تكون القانون الأعلى للبلاد، وعلى القضاة في كل ولاية أن يتقيدوا به بصرف النظر عمما يخالف ذلك في دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

وعلى هذا أصبحت قوانين الولايات المتحدة نافذة في جميع محاكمها الوطنية عن طريق قضاتها وموظفيها، وحين كان على القضاة أن يتقيدوا بصرف النظر - وكما سبق القول - عمما يخالفها في دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

إقرار دستور سنة 1789: (انظر ملحق (1))

في 17 سبتمبر سنة 1787م، أي بعد عمل شاق ومضني طيلة صيف ذلك العام أمكن تذليل جميع العقبات، وتوصيل المؤتمر إلى صياغة دستور جديد للبلاد الأمريكية يقيم حكومة فدرالية قوية دون أن يقضى على كيانات الدول واستقلالها. وفي اليوم السابع عشر من الشهر المذكور وقع جميع المندوبين وثيقة الدستور الجديد الذي يعود الفضل الأكبر في وضع نصوصه إلى ماديسون الذي يعرف في التاريخ الأمريكي بأبي الدستور. وبقى على هؤلاء المندوبين أن يعملوا على جعل ولاياتهم تقر هذا الدستور في أقرب فرصة ممكنة إذ لم يكن بالإمكان وضعه التنفيذ إلا إذا أقرته تسعة دول على الأقل.

وكان على كل ولاية أن تعقد مؤتمراً خاصاً لإقرار الدستور الجديد بدلاً من المجالس التشريعية التي كان أكثرها معادية لنصوصه، وكانت أولى الدول التي أقرته بنسلفانيا حيث تمكن أنصار الدستور أو الفدراليون، وهو الاسم الذي أطلق عليهم حيث انتد من الاستحسان بسرعة كبيرة على قرار بالموافقة عليه. ثم تلتها ماساتشوستس حيث أقر بأغلبية ضئيلة. وأمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والانتقادات الكثيرة الموجهة إليه، وخاصة بأنه لا ينص على ضمان الحريات الأساسية للمواطن، فقد قام الزعماء الفدراليون من أمثال هامilton وMadison وWashington بحملة إعلامية واسعة لشرح أهداف الدستور وتبييد شكوك معارضيه أو الإشارة لفوائد الجمة التي يمكن أن يؤديها للبلاد. وقد أعطت هذه الحملة نتائج طيبة، إذ بلغ عدد الدول التي أقرته في 25 يونيو سنة 1788م تسعة، وهو الرقم الضروري لإقراره نهائياً. إلا أن دولتين كبيرتين هما فرجينيا ونيويورك لم تتوصلان لإقراره بسبب قوة معارضيه هناك. وأخيراً ويفضل تحالف كبار المزارعين في شرق فرجينيا وسكان الحدود أمكن إقرار الدستور في هذه الدول بأغلبية ضئيلة.

أما في نيويورك فقد كان على ألكسندر هامilton أن يبذل جهوداً جباراً لإقناع الدولة المذكورة بالموافقة على الدستور الجديد ولم يوفق إلا بعد أن هددت مدينة نيويورك بالانفصال والانضمام للاتحاد منفردة. وأخيراً، وافقت ولاية نيويورك على الدستور الجديد وبذا بلغ عدد الدول المؤيدة له أحد عشر ولم تلبث ولم تلبث ولاية كارولينا الشمالية إن انصاعت لرغبات الأكثريّة.

أما ولاية رودأيلاند التي كانت منذ البداية معارضة للفكرة الاتحادية فلم تحضر مؤتمر فلادلفيا ولم تفكّر في دعوة مؤتمر مواطنها لبحث الدستور الجديد فإنّها لم تلبث أن استسلمت لمشيّة الأكثريّة بعد أن هددتها الدول الأخرى بأن تعاملها كدولة أجنبية واضعة التعريفات على بضائعها.

تعديلات الدستور:

والواقع أنه قد ثار جدل عنيف فهناك المتوجسون، قلة خائفين من تكوين حكومة مركزية قوية قد تشقّل الشعب بمحطّالها وتغدو إلى حروب عديدة، ولقد تكون حيئاً حزبين وهذا الاتحاديين، ومعاهدو الاتحاد، وقد رأى الأول بضرورة قيام حكومة قوية، هذا بعكس مناهضوا الاتحاد، وكان من نتيجة ذلك الجدل أن ظهرت «وثيقة الحقوق» وخاصة بعد ذلك الصمت الذي ثار بين مزارعي «مساتشوسيس»، ويتم ذلك أن أضيفت وثيقة الحقوق للدستور كتعديلات جرت عليه، كما أن الولايات كلها سعت حيئاً إلى أمداح حقوقها المكتوبة من دساتيرها إلى الدستور الأعلى للبلاد.

ومن ثم فقد كونت وثيقة الحقوق ودساتير الولايات التعديلات العشرة الأولى للوثيقة الدستورية العامة الأصلية (انظر ملحق ١).

وهذا كفالة هذه التعديلات لهم - مع حقوقهم الدستورية الأخرى - الحرية الدينية وحرية الرأي، والصحافة، والمجتمعات، وحق المحاكمة أمام محلفين، وسرعة المحاكمة، وإلغاء أوامر القبض العامة.

وكان جراء الأخذ بقانون الحقوق أن أسرعت الولايات المترددة وأيدت

الدستور، فاعتمد آخر الأمر في ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨، ثم اتخذ كونغرس البلاد التدابير اللازمة لإجراء انتخابات الرئاسة الأولى، وأعلن أن الحكومة الجديدة ستبدأ عملها في ٤ مارس ١٧٨٩.

وتأتي بعد المحكمة العليا المحاكم الفيدرالية الموزعة في أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

تكوين الحكومة وتنفيذ القانون؛

ومع الزراعة تطورت صناعات وإن كانت بدائية، فقد وضعت ماساتشوستس وروડأيلاند أسس صناعات النسيج الهاامة، وبدأت كونيكتية في صناعة الساعات ومصنوعات الصفيح؛ بدأت نيويورك ونيو جيرسي وبنسلفانيا في تطوير صناعة الزجاج والخليد، واتسعت صناعة الشحن البحري، حتى لم يعد يفوق الولايات المتحدة في الشحن البحري إلا إنجلترا.

ومع ذلك فإنه في ظاهرة واضحة بدأ معظم النشاط الأميركي يتوجه نحو الغرب، إذ يبدعون قانون الشمال الغربي قد بدأ يؤتى ثماره، فتدفق المهاجرين من أوروبا يجري إما لشراء الأرض الخصبة نظير مبالغ زهيدة، أو للعملة والذى كان الطلب عليها على أشدده، كما بدأ السكان القدامى فى الهجرة أيضا؛ فسكان نيوجرلند وبنسلفانيا بدأوا في الرحيل إلى أوهايو، وبالإضافة إلى هؤلاء بدأ بعض من سكان فرجينيا وكارولينا الشمالية والجنوبية ينقلون أنشطتهم نحو كنكتكي وتنسى،

واستمرت الهجرات عبر جبال اللجنى إلى الجانب الغربى، وعاماً بعد عام ازدادت أهمية المدن الغربية، وببدأ المسيسيبى يشهد حركة ملاحية نشطة.

تلك كانت حالة البلاد حين تولى چورج واشنطن رئاستها، ورغم الابتهاج الشامل لتسوليه، فلم يكن ذلك ينفى أن هناك خلافاً ما زال قائماً حول الدستور وحول تقوية مركز الحكومة الفدرالية على حساب حكومة الولايات. كان طرفى الخلاف هم الاتحاديون ومناهضوا الاتحاد، وكان الفريق الأول يرى بتفوقة السلطة المركزية، واستخدام مواد الدستور بأقصى حدود مرونته، وذلك في النهاية للمحافظة على الصالح الرأسمالية، هذا بعكس الفريق الآخر وهو صغار المالك والحرفيين وغيرهم، وكانوا يرون في تقوية سلطة الولايات حفاظاً على مكاسبهم وعدم ضياعها، ومع كل فإن الصراع بين الحزبين قد أفاد في النهاية في تقوية بناء الاتحاد من واقع ذلك الصراع بين حزب الحكومة القوى وحزب أنصار حقوق الولايات ونظام تقسيم الأراضى.

وكان لابد حينئذ من تحويل ما خطط نظرياً إلى واقع تطبيقي، وأن تشكل حكومة بأجهزة قوية تبدأ في ممارسة مهامها، مع قدرتها على صيانة القانون، وخاصة مع ذلك الصراع الحزبى الدائر والذى كان يمكن أن يذهب بالطالب الدستورية الوليدة؛ خاصة وأنه لم يكن هناك تقاليد موروثة أو التزام أصيل يمكن أن يستند عليها في ثباته وتحقيقه؛ كذلك كان لابد من الاستقلال بالمهام الملحقة حينئذ وأهمها عملية الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم فقد بدأ في تشكيل الحكومة، فأنشأ الكونجرس وزارة للخارجية وعين توماس چيفرسون وزيراً، كما أنشأ وزارة للمالية وعين لها «الكسندر هاملتون» وزيراً، كما أنشأت هيئة قضائية اتحادية مكونة محكمة عليا من قاضى كبير رئيساً لها، وعين «جون جاي» لهذا الغرض، ثم خمسة أعضاء، ثلاثة دوائر قضائية، إضافة إلى ثلاثة عشر محكمة في الولايات كلها لضمان تنفيذ القوانين الفيدرالية ويبقى قضاة المحكمة العليا وغيرها شاغلين مناصبهم ما داموا حسن السلوك.

وفي الحكومة الأولى لواشنطن عين نائب للرئيس ووزير للخارجية، كما أنه وتحقيقاً لرغبة واشنطن الخاصة بـلا يصدر قراراً إلا بعد استشارة رجال يثق في

حكمتهم كون حبيثتذ مجلس الوزراء الأمريكي وكان يتتألف من رؤساء جميع الدوائر التي أوجدها الكونجرس.

حاول واشنطن طوال فترة رئاسته المحافظة على التألف والارتفاع فوق مستوى الخصومات، لكن وضع منذ البداية أن هناك خلافاً واضحاً بين الحزب الديمقراطي وعلى رأسهم ألكسندر هامilton، وبين الحزب الجمهوري وعلى رأسهم توماس جفرسون، وكان واضحاً أن الرجلين بعيدان كل البعد عن أن يلتقيا أو يتفقاً.

ومع ذلك كانت المصلحة تختيم ضرورة عمل الرجلين جنباً إلى جنب في حكومة واشنطن فكانوا مستشارين مقربين لواشنطن طوال فترة حكمه، وكان على ألكسندر هامilton العمل وكانت أهم المشاكل في الحكومة الجديدة هي المشكلة المالية، ومن ثم فقد تفرع حلها بجراة وكفاية. والمعروف أن الكونجرس وكذلك حكومات الولايات كانوا قد أصدروا أثناء حرب الاستقلال سندات كانت بمثابة دين على السلطة التي أصدرتها. وأمام عجز الحكومات المستمرة عن دفع ديونها فإن قيمة هذه السندات قد تدهورت إلى حد كبير، ثم عملت أيدي المضاربين على استغلال أصحابها، وشرائها بأبخس الأثمان. ولم يجد هامilton من علاج لهذا الوضع إلا بدفع ديون الكونجرس بكاملها. وأما هذه الانتقادات الشهيرة التي وجهت لعمل هامilton في هذا من جانب الجمهوريين واتهامه بأن عمله هذا أدى إلى عمله هذا أدى إثراء المضاربين الذين تجمعت عندهم أكثر السندات كان يجب بأن ما يهمه بالدرجة الأولى هو صيانة سمعة الحكومة المركزية، وإعادة ثقة الناس بأوضاعها المالية. ولم يكتف بذلك بل أصر على دفع ديون حكومات الولايات المتحدة رغم اعتراض بعض الولايات بأن ديونها أقل من ديون غيرها، أو أنها غير مدرونة، وبالتالي فإنها لا تزيد المساهمة بإيفاء ديون غيرها.

ولما كان يريد العمل على تقوية النهضة الصناعية والنشاط التجاري فقد وجد أنه لابد لتحقيق ذلك من إقامة المركز المالي للحكومة الفيدرالية على أسس سليمة وثابتة، وهذا لا يكون إلا بإقامة «بنك للولايات المتحدة» يقوم بنفس الدور الذي يقوم به البنك المركزي في بريطانيا. وقد تأسس هذا البنك بمساهمة من الدول

وبعض رجال الأعمال، وأمر أن توضع فيه وحده أموال الحكومة الفيدرالية، وأن يتولى إصدار عملة ورقية موحدة للبلاد. ولقى تأسيس هذا البنك معارضه شديدة للغاية من قبل الجمهوريين إذ لم يرد أي نص في الدستور بشأن المصرف المذكور، إلا أن هامilton أجاب على هذه الاعتراضات بأن سلطة إنشاء بنك سمح بها الدستور «ضمنيا» حين أعطى الحكومة المركزية حق فرض الضرائب واستدانة الأموال ودفع الديون، والبنك المركزي ضروري لا غنى عنه للقيام بهذه الوظائف.

ومن أجل توفير المال اللازم للحكومة الفيدرالية تقوم بواجباتها في صيانة المال العام، وتنظيم علاقتها الخارجية، عمد هامilton إلى فرض الضرائب على البضائع المستوردة. وهذا التصرف أدى إلى انقسام عميق بين المواطنين إنما على أساس جغرافية فالشمال الذي كان قد أقام صناعة ناشئة رحب بهذه الضرائب؛ لأنها رأى فيها حماية مفيدة لمصانعه تساعد على تطوير الإنتاج وازدهار الوضع الاقتصادي، أما الولايات الجنوبية فكانت لا تزال تعتمد في اقتصادها على الزراعة فهي تصدر القطن والتبغ وتستورد من أوروبا السلع المصنوعة، ولذا فإن الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة أدت إلى ارتفاع ثمنها وإلى عرقلة التجارة الخارجية في الجنوب. وقد أوجدت هذه الضرائب سبباً دائماً للتزاع بين الشمال والجنوب استمر حتى انفجر أثناء الحرب الأهلية.

وكما ظهر انقسام الأميركيين في نظرتهم وطرق معالجتهم لمشاكلهم الداخلية، فقد ظهر هذا الانقسام أيضاً في مجال الشئون الخارجية، ففي نفس السنة التي تسلم فيها چورچ واشنطن الرئاسة اندلعت في فرنسا الثورة الفرنسية، ولم تثبت أحداثها أن تطورت وأدت إلى الإطاحة بعرش آل بوربون وإعدام لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت شقيقة إمبراطور النمسا، ولم تثبت فرنسا عقب إعدام ملكها أن أصبحت في حرب مع كل من إسبانيا، إنجلترا، النمسا وبروسيا.

كانت فرنسا لا تزال حليفة للولايات المتحدة بموجب معاهدة سنة 1778م، وهي بالتالي تتضرر العون والتأييد، وخاصة أن الفرنسيين كانوا قد قدموا لأميريكا عوناً كثيراً أثناء حرب الاستقلال وقد أظهر الأميركيون على اختلاف فئاتهم في

بادئ الأمر عطفا على الثورة الفرنسية، إلا أن الفئات الحاكمة، وخاصة الرئيس واشنطن وحزب الفدراليين عامة، رغم اعترافهم بجميل فرنسا، كان لهم رأي آخر حيث فضلا إبقاء الولايات المتحدة بمعزل عن المشاكل الأوروبية للتفرغ لأمورها الداخلية، وقد استغل واشنطن فرصة دخول فرنسا الحرب ليعلن حياد الولايات المتحدة تجاه المحاربين في أوروبا. ولعل ما شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف كون المذابح وإحداث عنف الثورة قد أربعت رجال المال والرأستقراطيين الأميركيين المعروفيين بتأييدهم للفيدراليين. أما الجمهوريين وهم الذين أصبحوا فيما بعد الحزب الديمقراطي الموجود حاليا في أمريكا، فقد وجدوا في الثورة الفرنسية صراعا بين الطغيان والحرية وبين حكم الفرد والحكم الديمقراطي فأيدوها وتحمسوا لها.

أما العلاقات مع بريطانيا في هذه الأثناء لم تكن حسنة؛ ذلك أن الإنجليز كانوا لا يزالون يحتفظون في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد ببعض الحصون والماراكز ومن آن لآخر كانوا يستغلونها لإثارة الهندود ضد الأميركيين في محاولة لاستعادة بعض الأراضي الغربية التي فقدوها، أما في البحار فكثيرا ما كانت سفنها تعترض السفن الأمريكية، وتأخذ بعض بحارتها بحججة أنهם مواطنين إنجليز هاربين من الخدمة العسكرية. وفي سنة ١٧٩٤م أرسل الرئيس واشنطن «چون جاي» رئيس المحكمة العليا إلى لندن لحل المشكلة، وقد وفق جاي في عقد معاهدة قضت بجلاء الإنجليز عن الحصون الغربية، وإنما تجاهلت قضية تعرض الإنجليز للسفن الأمريكية وأسر بحارتها، وبالرغم من أن معاهدة جاي قد حللت مشكلة العلاقات مع إنجلترا، إلا أنها أدت من جهة ثانية إلى إثارة فرنسا التي كانت آنذاك في حرب مع الإنجليز وإلى قيام موجة عارمة من السخط ضدها في أمريكا نظرا لاغفالها قضية السفن الأمريكية والملاحة والشحن.

ثم إن الرئيس واشنطن قد وقع مع أسبانيا معاهدة حصل فيها بلاده على الملاحة في نهر المسيسيبي، وحق تفريغ البضائع في نيو أورليانز.

رئاسة چون آدامز:

خلف واشنطن في الرئاسة چون آدامز، كما انتخب جفرسون - وزير الخارجية الأسبق - لنيابة الرئاسة، ولم تكن مهمة الرئيس الجديد سهلة؛ لأنَّه واجه منذ بداية عهده رأياً عاماً منقسمًا بسبب المعاهدة مع إنجلترا، كما أنه كان عليه أن يعالج مشكلة العلاقات السيئة مع فرنسا بسبب المعاهدة مع إنجلترا. وقد أرسل وفداً إلى باريس في محاولة لإيجاد علاقات حسنة بين البلدين إلا أنَّ مندوبيه استقبلوا هناك بموجة من الاستهزاء مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، ووُقعت عدة معارك بحرية بين أسطولى البلدين انتصر فيها الأميركيون. وفي سنة 1798 ظهر أنَّ الحرب الشاملة واقعة بين البلدين حتماً وجمعت أمريكا جيوشها إلا أنَّ حكمة الرئيس آدامز وتمسكت بالسلم حال دون ذلك، ولما انتقل الحكم في فرنسا إلى أيدي نابوليون أرسل الرئيس الأميركي وزيراً جديداً إلى باريس لقى كل ترحيب من نابوليون مما أدى إلى روال خطر الحرب.

أما في الشؤون الداخلية فلم يكن عهد الرئيس آدامز خصباً، ذلك أنه هو شخصياً لم يكن محبوباً من الجماهير، وأيضاً بسبب القانونين الذين أصدرهما بسبب ظروف الحرب وهما «قانون الأجانب» الذي يعطى الرئيس حق طرد أي أجنبي يشكل مشكلة «خطراً على السلم وعلى سلامة الولايات المتحدة» و«قانون الفتنة» الذي يعاقب من ثبت عليه تهمة (الكذب الفاضح أو الحقد) ضد حكومة الولايات المتحدة وقد لقى هذان القانونان معارضة جديدة من جانب الجمهوريين.

رئاسة جفرسون:

ولما انتهت مدة رئاسة آدامز الأولى عبر الأميركيون عن نقمتهم على الحزب الفيدرالي بانتخاب توماس جفرسون كبير مفكري الجمهورية عام 1801م. وقد استهل الرئيس الجديد عهده بنقل العاصمة الفيدرالية إلى قرية صغيرة أسماها وشنطن مما أثار عاصفة من النقد ضده في الولايات الشمالية. وقد أظهر منذ تسلمه الرئاسة انسجاماً تاماً مع الأفكار والأراء التي طالما بشر بها، فعمل على إنشاء

حكومة تصون النظام بين المواطنين «ولكنها تتركهم فيما عدا ذلك أحرار لينظموا شئونهم الخاصة في نواحي العمل والإصلاح». وانطلاقاً من هذا المبدأ اختصر مصاريف الحكومة، وألغى ضريبة الوسكي التي وضعت زمن واشنطن، والتي أثارت نسمة المزارعين والمتجمين آنذاك وأطلق المسجونين بوجب قانون الفتنة وشجع التوسيع نحو الغرب.

شراء لوبيزيانا:

بموجب معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ م حصلت إسبانيا على مساحات في أمريكا تقدر بما يزيد عن مليون ميل مربع، وهي كل الأراضي المتعدة من الضفة الغربية لنهر المسيسيبي في جبال روكي، بما في ذلك ميناء نيوأورليانز الضروري لشحن المحاصلات الزراعية الأمريكية. وفي سنة ١٨٠٠ أرغم نابليون ملك إسبانيا على أن يعيد لفرنسا كل هذه الأراضي المعروفة باسم مستعمرة لوبيزيانا. وقد أثار هذا التصرف الرعب في أمريكا، إذ اعتبر هناك كدليل على رغبة نابليون في إقامة إمبراطورية فرنسية غربي الولايات المتحدة. وفي هذا تهديد مباشر لسلامة أمريكا وتجاراتها؛ ولهذا فقد قرر جفرسون أن يتصرف بسرعة وحزم وحتى لو اضطره الأمر لدخول الحرب إلى جانب الإنجليز ضد فرنسا.

إلا أن رغبة نابليون في هزيمة إنجلترا بأى ثمن واستعداداته الضخمة بعد صلح «إميـان» لغزو الجزر البريطانية جعلوه في حاجة كبيرة للمال، ولذا فإن مبعوثي الرئيس جفرسون الذين وفدوا على باريس سنة ١٨٠٣ م لم يجدوا صعوبة في الانفاق معه على شراء المستعمرة لقاء خمسة عشر مليونا من الدولارات.

وقد أدهش الرئيس جفرسون الأمريكيين بتصرفه هذا، الذي تجاوز فيه الفدراليين في نظرتهم إلى مرونة النصوص الدستورية، فالرئيس جفرسون الذي كان منذ وضع الدستور يطالب باحترام حرافية نصوصه، وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها إذ به أمام ضرورات أمن الولايات المتحدة وسلامتها فقط ليس فقط يقبل شراء أرض جديدة وضمها للدولة، وليس في الدستور ما ينص على

مثل هذا الحق، وإنما بتجاوزه للدستور وعقد الاتفاق مع فرنسا، ودونأخذ إذن الكونجرس. وقد ببر موقفه أن الدستور يعطى للرئيس حق عقد المعاهدات، وهو إنما عقد معاهدة مع فرنسا، وهكذا كما هو ظاهر تفسير مرن جداً للدستور. وقد اعترف هو بذلك، وإنما لقى عمله تأييداً كبيراً من الأميركيين؛ لأنه أكسب البلاد مساحات من الأراضي الخصبة ذات إمكانيات هائلة. ولم تمض سنوات حتى شعر الأميركيون بعظيم فائدة هذه العملية حينما امتلأت مجاري الأنهر الغربية بالسفن حاملة المهاجرين الجدد إلى الغرب، وناقلة إلى المرافئ والمدن الشرقية الفراء والحبوب واللحوم المحفوظة. (انظر خريطة رقم ٦).

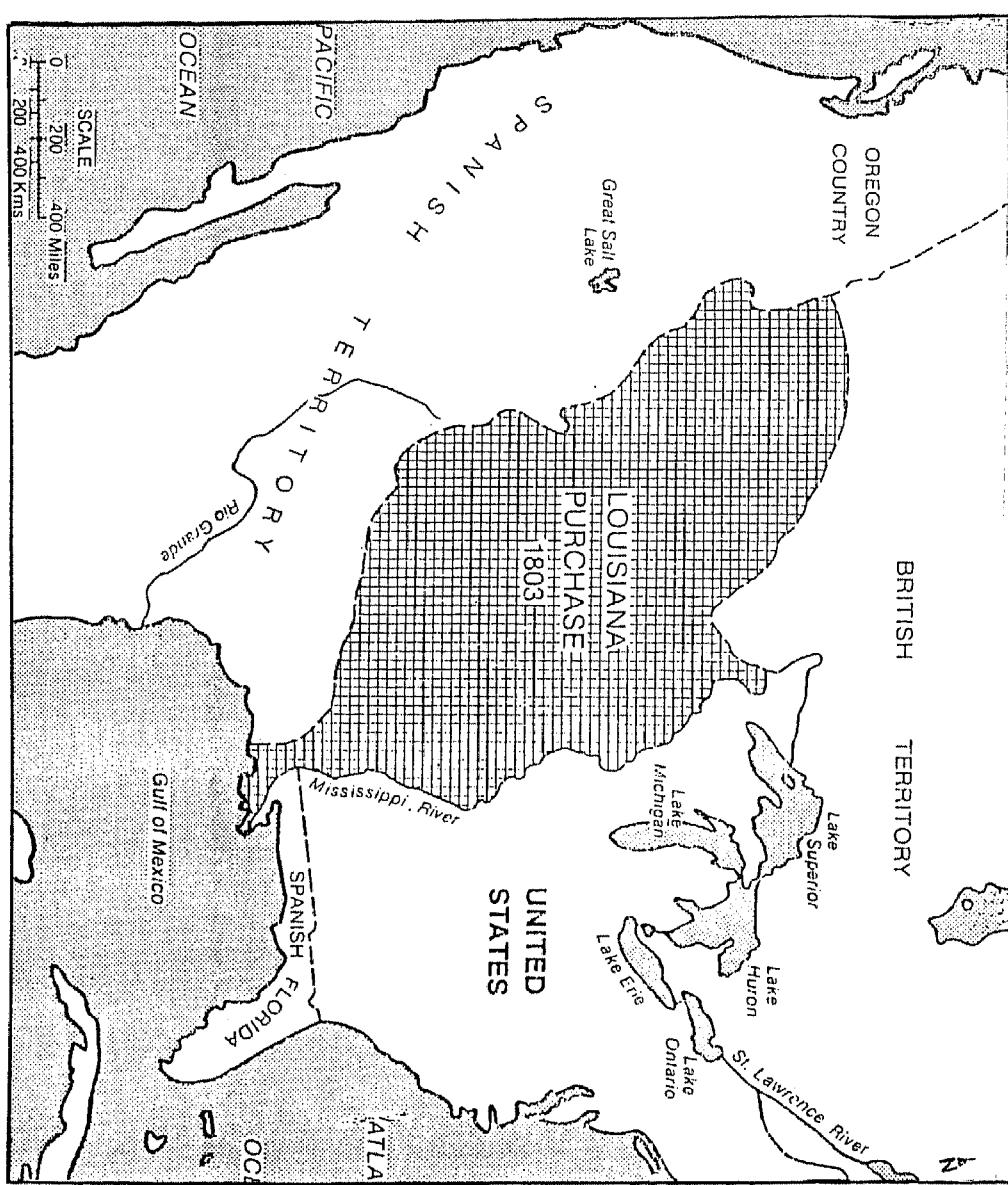
أمريكا والحصار القاري:

في مدة رئاسة جفرسون الثانية التي بدأت سنة ١٨٠٥ واجهت الولايات المتحدة مشكلة كبيرة في علاقاتها الخارجية للصراع القائم في أوروبا بين فرنسا من جهة، وإنجلترا وحلفائها من جهة ثانية. فنتيجة لهذه الحرب فرضت كل من الدولتين الحصار على شواطئ الأخرى. ولم يعد بإمكان السفن الأمريكية حمل بضائع إلى فرنسا، والدول التابعة لها، كما أن فرنسا أمرت بمصادرة كل سفينة تقبل تفتيش الأسطول البريطاني لها، أو تدخل الشواطئ الإنجليزية. ونتيجة لذلك شلت تجارة أمريكا مع المنطقة الواسعة التي كانت تسيطر عليها فرنسا في أوروبا. كما أن إنجلترا بسبب حاجتها الماسة للتجارة استمرت في عملية حطف البحارة على السفن الأمريكية، مع ما في ذلك من انتهاك للسيادة الأمريكية وإذلال للأميركيين.

وأمام تصلب موقف كل من إنجلترا وفرنسا في موقفيهما تجاه أمريكا ونتيجة لرغبة الرئيس جفرسون في المحافظة على حياد الولايات المتحدة طلب من الكونجرس الأمريكي أن يسن تشريعاً يحظر التجارة الخارجية. واعتقد أنه بذلك سوف يجبر بريطانيا على تغيير سلوكها بسبب حرمانها من البضائع الأمريكية التي تحتاج إليها.

خریطة رقم (٦)

أراضي فلوريدا ولويسيانا



إلا أن هذا القانون كان بمثابة الكارثة على التجارة الأمريكية، وعلى صناعة النقل البحري، فانتشر السخط على الرئيس في المراقب التجارية، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في الجنوب والغرب بسبب انخفاض الصادرات الأمريكية إلى خمس معدتها العادي، وأمام تذمر الأمريكيين تراجع الرئيس عن قانون الحظر وسن تشريعيا آخر يعطي الرئيس الحق بإعادة العلاقات التجارية مع أي من الدولتين الأوروبيتين، التي تعهد باحترام حرية الملاحة الأمريكية وسلامتها. ولما أعلن نابوليون رسميا سنة ١٨١٠ م احترامه للملاحة الأمريكية، مع أنه تمسك عملياً بسياسة الحصار القرى اعتبرت الولايات المتحدة هذا الإعلان كافياً وأعادت العلاقات التجارية مع فرنسا والأراضي الواقعة تحت سلطتها في أوروبا.

ولقد انتهت الفترة الرئاسية لجييربسون سنة ١٨٠٩ م خلفه بعدها الرئيس جيمي ماديسون.

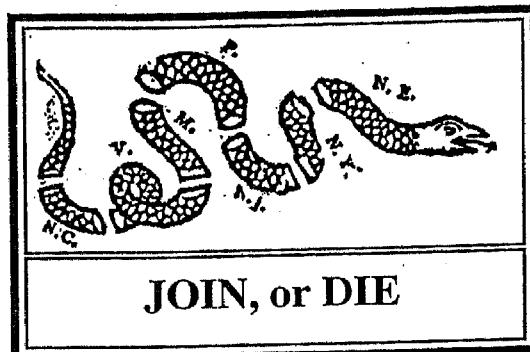
ولما انتهت مدة رئاسته سنة ١٨٠٩ م خلفه الرئيس جيمي ماديسون.

رئاسة جيمس ماديسون:

حين تسلم الرئيس ماديسون صلاحياته كانت العلاقات مع إنجلترا تتدحرج بصورة مستمرة، ويداً أن الحرب التي حاول الرؤساء الثلاثة السابقون تجنبها قد باتت أمراً لا بد من حدوثه، فالإنجليز كانوا مستمرين في التعرض للسفن الأمريكية في عرض البحر، ومحاولاتهم عرقلة التجارة الأمريكية مع فرنسا كانت لا تنتهي. وقد ذكر الرئيس في تقرير قدمه إلى الكونجرس (٦٠٥٧) حادثة تعرض فيها الإنجلiz لبحارة أمريكيين وأجبروهم على العمل على سفنهما.

يضاف إلى ذلك أن سكان المناطق الغربية كانوا يريدون محاربة الإنجليز بسبب الغارات المستمرة التي كان الهنود يشنونها على قراهم ومزارعهم. وكانوا يعتقدون أن الهنود إنما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من العملاء الإنجليز. ثم إن العناصر الشابة في الجنوب كانت تريد أيضاً الحرب ضد إنجلترا لاستغلال تلك الفرصة واحتلال فلوريدا الأمريكية باعتبار أن إسبانيا آنذاك كانت حليفه إنجلترا. ولعبت العلاقات الفرنسية الأمريكية دوراً رئيسياً في الحرب الإنجليزية الأمريكية.

١٨١٢



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الناجح

ضم ولايات الغرب

فى سنة ١٨١٧ م تسلم الرئاسة الأمريكية جيمس مونرو، المعروف بخبرته الطويلة فى الشئون الدولية، إذ سبق له أن عمل وزيرًا لبلاده فى باريس، ثم فى لندن. كما ساهم فى المفاوضات التى أدت إلى شراء مقاطعات لويسيانا. وقد استدعاى چون آدامز المعروف بوطنيته وخبرته فى إدارة الشئون العامة ليكون المسئول عن الشئون الخارجية، ومنحه ثقة واسعة ساعده فى القيام بمهامه. ولما كانت البلاد عقب حرب ١٨١٢ م قد بدأت تنعم بفترة من السلام والرخاء والتقدم الاجتماعى والاقتصادى، فقد تمكן الرجال من الاهتمام بالشئون الخارجية والدولية توصلًا إلى حل الكثير من مشاكل الولايات المتحدة المعلقة مع الدول الأخرى. وبفضل التعاون المخلص مع وزير خارجية بريطانيا أمكن حل ما تبقى من مشاكل معلقة مع الإنجليز، ورسم الحدود الفاصلة بين كندا والولايات المتحدة المتدة من بحيرة سوبيريو باتجاه الغرب على محازاة خط العرض ٤٩°، ولا تزال هذه الحدود قائمة حتى اليوم.

شراء فلوريدا:

كانت فلوريدا حتى ذلك الوقت لا تزال تحت الحكم الأسبانى، ولما كانت منشغلة فى متابعتها مع مستعمرات أمريكا الوسطى والجنوبية؛ بسبب رغبة هذه المستعمرات بالاستقلال، فإن أوضاع الأمن قد ترددت كثيراً فى فلوريدا فصارت ملجاً يأوى العبيد الهاربون من أسيادهم فى الجنوب الأمريكى، كما أن قبائل الهنود الحمر المعروفة باسم (السيميون) اتخذوا من هذه المستعمرات منطلقاً لغاراتهم على المواطنين الأمريكيين فى الولايات الجنوبية. وقد اضطر القائد الجنوبي چاكسون للقيام بأكثر من حملة تأدبية ضد هذه القبائل خرق فيها حرمة الحدود الأسبانية، مما عمل على تدهور العلاقات بين كل من مدريد وواشنطن. وفي سنة ١٨١٨ م قام القائد الأمريكية الجنوبي بحملة ضد القبائل الهندية توغل فيها ضمن

أراضي فلوريدا بتأييد من حكومته، وبصورة خاصة من آدامز وزير الخارجية. وقد انتهت هذه الحملة باحتلال كامل المستعمرة وجميع الأراضي الساحلية لاسبانيا الممتدة من فلوريدا حتى مصب المسيسيبي على خليج المكسيك. أدى هذا الاحتلال إلى أزمة دبلوماسية بين إسبانيا والولايات المتحدة انتهت بعد مفاوضات طويلة بمعاهدة سنة 1819 تنازلت بموجبها إسبانيا عن أراضيها في جنوب الولايات المتحدة، وذلك مقابل تعويض مالي مقداره خمسة ملايين دولار (انظر خريطة رقم 6).

المحكمة العليا:

لقد لعبت المحكمة العليا في زمن الرئيس مونرو والرؤساء الذين سبقوه منذ بدء القرن التاسع عشر، دوراً بارزاً في إيجاد الأسس القانونية المؤدية إلى تشريع دعائم الحكم المركزي، فذلك قاضي القضاة «مارشال» الذي تسلم رئاسة المحكمة المذكورة منذ سنة 1801م واستمر فيها حتى سنة 1835م، عمل طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفدراليين. لقد فصل خلال مدة رئاسته الطويلة في عدد كبير من القضايا التي تتضمن مسائل دستورية. ولم ينحرف أبداً في قراراته عن المبدأ الأساسي الذي آمن به، وهو سيادة الحكومة الفدرالية. كما أنه صرخ في إحدى القضايا سنة 1819م بأن الدستور يعطي الحكومة ضمناً سلطات أخرى، بالإضافة إلى تلك السلطات التي يقرها الدستور. وب بهذه القرارات ساهم مارشال في جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية قوة حية فعالة.

التوسع نحو الغرب:

عقب انتهاء حرب الاستقلال، وبصورة خاصة منذ مطلع القرن التاسع عشر، كان تيار الهجرة إلى الغرب، أى إلى ما وراء جبال الألب الشمالي يقوى بصورة مستمرة؛ خاصة وأن أراضي الغرب كلها اعتبرت بعد الاستقلال ملكاً للاتحاد، وألغيت جميع الحقوق السابقة عليها، ثم إن قرار سنة 1787م قد شجع الهجرة إلى هذه الأراضي بالسماح للمهاجرين إليها بأن يشكلوا حكومات ذاتية تدير شؤونهم، وكما سبق ذكره، إلى أن يبلغ تعداد السكان في كل منطقة ستين ألف

مواطن عندها يدخلون الاتحاد على قدم المساواة مع الولايات المؤسسة. وبذا فقد أعطى المهاجرون إلى هذه المناطق الضمادات التامة بأنهم سوف يعاملون دوماً على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقية. ولم يثبت هذا القانون أن أعطى ثماره لأن ضمت سنة ١٨٩٢ ولاية كنساس للاتحاد، ولم تثبت أن تبعتها ولاية تينيسي سنة ١٧٩٦ م وأوهايو سنة ١٨٠٣ م. ثم دخلت الاتحاد بين سنتي ١٨١٦ م و ١٨٢١ م ستة ولايات هي: أندیانا، میسیسپی، الینوی، الیباما، مین، ومیسوری.

وهكذا أخذ الغرب ينمو ويتطور بصورة مدهشة بعد أن تلاقت فيه وتصاہرت أجناس عديدة أقامت بصورة كبيرة مجتمعاً جديداً يختلف إلى حد كبير عن المجتمع الموجود في الشمال أو الجنوب، ففي سنة ١٨٣٠ م مثلاً صار لسكان الغرب الذين يمثلون تقريباً نصف سكان الولايات المتحدة، مجتمعاً لا يرتبط إلى حد كبير بـتقاليـد وعادات العالم القديم، فـفي مجتمع الغرب الجديد يقيـم الفرد بالنسبة لما يمكن أن يؤديه من خدمات، ولـما يملـكه من شجاعة وخلق وقدرة على العمل والإبداع بغض النظر عما ورث من مال وألقاب. فالأرض مـوفـورة للجميع، إذ كانت الحكومة تبيع الفدان بـدولـار وربع الدولـار، والحصول على أدوات الزراعة والـفـلاحـة متـيسـر للـجمـيع. لـذا فالـناس متسـاوـون في الفرص، وبالتالي فإن إمكانـية النجاح مـفتوـحة أمام الجميع دون تميـز.

ميدـا مـونـرو (١٨٢٣ م) :

في أيام الاحتلال الفرنسي لكل من إسبانيا والبرتغال انقطعت العلاقات بين هذين البلدين وبين مستعمراتها في أمريكا الجنوبيـة، وأخذـت هذه المستعمرات تمارس الحكم الذاتي بصورة تدريـجـية. وبعد زوال عـهد نـابـليـون وـعودـةـ الملك الأـسـپـانـي فـرـديـنـانـدـ إلى عـرـشـهـ في مدـرـيدـ عـادـتـ العـلـاقـاتـ بـيـنـ مدـرـيدـ وـالمـسـتعـمرـاتـ إلىـ الـوـضـعـ السـابـقـ وـلـكـنـ لـفـتـرـةـ قـصـيرـةـ. إذـ لمـ تـلـبـتـ هـذـهـ المـسـتعـمرـاتـ مـتـأـثـرـةـ بالـشـورـتـينـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـفـرـنـسـيـةـ أـنـ جـنـحـتـ نحوـ استـقـلالـ فعلـىـ. ولمـ تـلـبـتـ أـنـ اـشـتـعـلتـ الثـورـاتـ فـيـ هـذـهـ المـسـتعـمرـاتـ بـقـيـادـةـ الزـعـيمـينـ سـيمـونـ بـولـيفـارـ وـخـوسـىـ دـىـ

سان مارتن (Jose de san Martin & Simon Bolivar)، وفي سنة ١٨٢١ كانت الأرجنتين وشيلي قد حصلتا على استقلالهما وتبعتهما في سنة ١٨٢٢ م ببرو، وكولومبيا، والمكسيك. وكذلك أعلنت البرازيل في نفس السنة استقلالها واتصالها عن البرتغال. وقد بادرت هذه الدول إلى تشكيل حكومات ديمقراطية على النمط الأمريكي.

لما كانت الدول الكبرى، روسيا وبروسيا وفرنسا، قد وقعت في سنة ١٨١٥ م التحالف المقدس الذي أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين في أوروبا من الثورات والأنظمة الحرة، حتى ولو اضطره الأمر إلى التدخل العسكري في شئون الدول الأخرى. وأمام عجز ملك إسبانيا عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية في مستعمراته الأمريكية فقد جأ إلى التحالف المذكور طالبا منه المساعدة لاسترجاع مستعمراته، أما الإنجليز فكان لهم رأي آخر. كانت إنجلترا ترى ضرورة المحافظة على استقلالات هذه الدول الأمريكية، حيث وجدت أسواقاً واسعة لمنتجاتها، ومرافق غنية بالمواد الأولية الضرورية لصناعاتها وإنطلاقاً من هذه النظرة أخذت إنجلترا تعارض مساعي الحلف المقدس للتدخل في أمريكا الجنوبية، كما أن وزير خارجيتها كان ينصح حاول إقناع الولايات المتحدة أن تصدر الدولتان إعلاناً تعريان فيه عن معارضتهما لأى تدخل خارجي في شئون الدول الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة تنظر بكثير من الشك والريبة إلى أطماع بعض دول الحلف المقدس في العالم الجديد، وخاصة أن روسيا كانت تبدي اهتماماً متزايداً بشئون آلاسكا التي كانت تابعة لها آنذاك. إلا أن وزير الخارجية الأمريكي آدامز لم يكن ميلاً للتعاون مع الإنجليز خاصة وأنه كان يرى في مثل هذا الإعلان محاولة إنجليزية لإبعاد الولايات المتحدة عن شئون أمريكا اللاتينية، وعلى هذا فقد اقتنع الرئيس مونرو بأن تصرف الولايات المتحدة لوحدها وانطلاقاً من سياسة العزلة وعدم التدخل في الشئون الأوروبية التي سار عليها أسلافه. وعلى هذا فقد عرض الرئيس في الرسالة السنوية التي وجهها للكونجرس في ٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ م سياسته تجاه أوروبا وأمريكا اللاتينية والتي أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبادأة مونرو)، وأبرز نقاط هذا المبدأ:

- ١ - إن قارتي أمريكا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوربية في المستقبل.
 - ٢ - أن النظام السياسي للدول المتحالف يختلف تماماً عن نظام أمريكا، ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء في هذا الجزء من الكوكبة الأرضية خطراً على سلامتنا وأمننا.
 - ٣ - لم نساهم بتاتاً في الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية لأمور خاصة بها، كما أنه ليس مما يتافق مع سياستنا أن نفعل ذلك.
- وقد أصبح هذا المبدأ حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر، بل وربما كان لايزال حتى الآن في بعض الأوساط السياسية في الولايات المتحدة.

حرب المكسيك:

وفي سنة ١٨٢٠ كان أكثر سكان تكساس التابعة للمكسيك من الأمريكيين. وكانت الحكومة المكسيكية تشجع هؤلاء على الاستيطان في أراضيها أول الأمر، ولكنها لم تلبث أن غيرت رأيها بعد أن شعرت بأنها تفقد تدريجياً السيطرة في هذه المناطق. ففرضت قوانين شديدة على أهالي تكساس وعملت على تحديد الهجرة الأمريكية. وهذا ما جعل هؤلاء يعلنون استقلالهم في سنة ١٨٣٥ م فقادت المكسيك ضدهم حملة عسكرية انتهت بهزيمة المكسيك، وأعلنت تكساس جمهورية مستقلة برئاسة بطل حربها التحريرية (هاوشين) وكان هؤلاء يريدون الدخول في الاتحاد الأمريكي، إلا أن عسكрем بالرغم وتهديد المكسيك بالحرب إذا وافقت الولايات المتحدة على ذلك أخر هذا الدخول.

وفي سنة ١٨٤٥م أقر المجلس التمثيلي لجمهورية تكساس الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية. وبموافقة الكونغرس الأمريكي على هذا القرار كان إنما يعلن بصورة مباشرة الحرب على المكسيك. وبالفعل فقد بدأت هذه الحرب في سنة ١٨٤٦م ولم تنته إلا في سنة ١٨٤٨م. ولما لم تكن القوى متكافئة على الإطلاق، فإن الولايات المتحدة أرسلت جيشاً يتكون من اثنى عشر ألف جندي بقيادة الجنرال

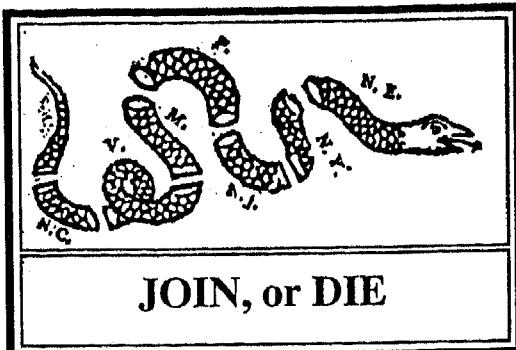
(Scott). وتمكن هذا الجيش من احتلال أكثر الأراضي المكسيكية ودخول العاصمة في سنة ١٨٤٧ وفى سنة ١٨٤٨م وقعت بين الدولتين معاهدة صلح أقرها مجلس الشيوخ المكسيكي، أعطت الولايات المتحدة أراضي تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو. كل ذلك مقابل خمسة عشر مليونا من الدولارات الأمريكية.

وهكذا صار للولايات المتحدة نتيجة لهذه الحرب أراضي تقدر مساحتها بثمانية ملايين من الكيلومترات المربعة، مع شواطئ واسعة على المحيط الأطلنطي، مما فتح أمام الولايات المتحدة آفاقا لا حد لها في التوسيع، وخاصة أنه بعد أسباب قليلة من ذلك ظهر الذهب في كاليفورنيا، وبدأ سيل الهجرة المحمومة إلى هذه الأراضي.

انضمام الأوريجون :Oregon

في الربع الأول من القرن التاسع عشر لم تكن أراضي أوريجون الواقعة شمال غرب الولايات المتحدة تجذب إليها سوى بعض المغامرين من تجار الفراء، وبعض المبشرين الأمريكيين من الساعين وراء تنصير القبائل الهندية.. ويفضل نجاح هؤلاء المبشرين لم تثبت منذ السنة ١٨٣٠م سيل المهاجرين الأمريكيين مع خيولهم ومواشיהם أن اندفع نحو هذه الأرضي، مما جعل الكونجرس يهتم كثيرا بموضوع السيادة على هذه الأرضي. وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية تم التوصل في سنة ١٨٤٦م إلى معاهدة بين الفريقين تنازلت بوجبهما بريطانيا عن كل أراضي أوريجون الواقعة جنوب خط العرض ٤٩° شمالا.

وقد تم الحصول على أوريجون، والقضاء على آخر ما تبقى من مواقع في أراضي الولايات المتحدة الحالة للإنجليز قبل عدة أشهر من إعلان الكونجرس ضم ولاية تكساس إلى الاتحاد مما سيؤدي في النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة على جميع الأراضي التي كانت لا تزال خاضعة لسيطرة دول أخرى غير الولايات المتحدة، وقد تم هذا التوسيع الهائل زمن الرئيس بولك.



تاریخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السادس

الحرب الأهلية الأمريكية

في منتصف القرن التاسع عشر امتدت البلاد في أنحاء القارة؛ إلى الغابات والجبال والسهول، ووصل عدد الولايات الاتحاد إلى واحد وثلاثون ولاية، تضم ثلاثة وعشرين مليون نسمة، ووصل النشاط والإنتاج والعمل إلى أوجه، ففي الشرق ازدهرت الصناعات، وفي وأوسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عملاً يدر الربح الوفير، وتدفق الذهب الذي ظهر بوفرة في كاليفورنيا فأغرق مختلف ميادين التجارة، وربط كل ذلك شبكة من خطوط سكك حديدية ممتدة وواسعة، وحققت تواصلاً وترتباً بين جميع المناطق الأهلة بالسكان برباط وثيق.

غير أنه ومنذ البداية كانت الولايات نيويورك وإنجلترا وولايات ساحل المحيط الأطلنطي هي المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. وكانت أهم المنتجات هناك هي النسوجات والصناعات الخشبية والملابس والآلات والجلود والمصنوعات الصوفية، وفي الوقت نفسه بلغت الملاحة أقصى مراحل التقدم، وجابت البحار السبعة سفن يرفرف عليها العلم الأمريكي مصدرة ومستوردة بضائع من وإلى كل أنحاء العالم.

كما أنه وفي الجنوب كان القطن المصدر الرئيسي للثروة؛ وانتشرت زراعته، رغم انتشار زراعة الأرز على طول الساحل، إضافة إلى قصب السكر في لويزيانا، والتبغ وغيرها من المحاصيل في الولايات الحدود. كما انتشرت صناعات هنا وهناك، وبعد استغلال أراضي سهول الخليج السوداء الخصبة تضاعف إنتاج القطن خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر؛ وملئت العربات والسفن والقطارات بالقطن لأسوق الشمال والجنوب، وقد غطى إنتاجه مصانع التسريح في الشمال، كما قبل أكثر من نصف صادرات البلاد من المواد الخام.

تمنع بذلك الرخاء أيضاً، مناطق الغرب الأوسط بمراعيها الشاسعة، وقوة اليد العاملة المتنامية فيها بسرعة، وكانت كل أوروبا والولايات الأمريكية القديمة في

حاجة إلى قمع هذه الأقاليم ومنتجاتها لحومها، وكان لحجم وسرعة استخدام الآلات أثره في مضاعفات متتالية للإنتاج؛ وكان لتحسين وسائل النقل أثراً كبيراً أيضاً في إحداث رخاء الغرب، فقد اخترقت جبال الألبash خمسة خطوط سكك حديدية بين سنوات ١٨٥٠م إلى ١٨٥٧م، ولم يكن للجنوب نصيب كبير في شبكة الخطوط الحديدية، ولم يتم إنشاء خط متصل يخترق الجبال ويربط حوض المسيسيبي الأدنى بساحل المحيط الأطلنطي الجنوبي إلا في آخر العقد الخامس.

ومع ذلك كان الوضع بشكل عام يوضح أن الشماليون قد تميزوا عن الجنوبيون بتطورهم السريع، ويدخلوهم الضخمة المرتفعة عن الجنوب، لكن سرعة التقدم تلك كانت تحمل في طياتها أحطاراً كامنة كانت تهدد استمرار التوافق والانسجام الإقليمي؛ ولم يعد خافياً أن هناك انتماصين واحداً للشمال والأخر للجنوب، دون أن يكون هناك انتماء واحد لقومية أمريكا الحديبية، وأخذت المصالح المتعارضة تزيد على مر السنين بين الشمال والجنوب، وكان أهل الجنوب يستنكرون الأرباح الضخمة التي يربحها رجال الأعمال من أهل الشمال من خلال عمليات البيع والشراء، والتعاريف والضرائب، وفسروا تأخرهم بتوسيع الشماليون ومحاولتهم بسط نفوذهم؛ غير أن الشماليين اعتبروا أن سبب تأخر الجنوبيون عنهم إنما سببه ذلك النظام الذي أقره الجنوب وهو نظام الرق؛ ولقد وضع تفاقم ذلك الخلاف حين مناقشة مشكلة الحماية الجمركية توزيع الأراضي، والرق.

أولاً - مشكلة الحماية،

عندما طرحت قضية الحماية بعد الاستقلال كان الهدف من ذلك تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق جعل البلاد قادرة على سد حاجتها بنفسها. ولذا فقد عملت الحماية الجمركية على حماية الصناعة الأمريكية بفرض رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من أوروبا. وقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعي ذلك أن سكان الجنوب كانوا يتوجون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشترون بثمنها مصنوعات أوروبية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد، فارتفعوا ثمنها بفرض الضرائب الجمركية عليها. ولقد تأزمت هذه المشاكل زمن الرئيس چاكسون لدرجة هددت كيان الاتحاد، وعندما أقر الكونغرس سنة

١٨٣٢ قانونا بفرض تعريفة جمركية جديدة عارضت كارولينا الجنوبيّة التي كانت تشعر منذ أمد طويلاً بأن الحماية تعود بالمكاسب على الصانعين في الشمال، بينما يتضرر من ارتفاع الأسعار مزارع الجنوب. ولم يلبث مجلسها التشريعي أن أعلن إلغاء القانون الذي أقره الكونغرس معتمداً على نظرية حق مجلس الولاية في اعتبار أي قانون يصدره الكونغرس باطل دستورياً، ولا يكون نافذ المفعول في الولاية التي لا تقر ذلك القانون. وهذه النظرية طلما نادى بها وعمل من أجلها أنصار حقوق الولايات، وهم كثرة آنذاك، ولم تلبث الولايات أن هددت بالانفصال فيما إذا أقر الكونغرس استخدام القوة ضدها، إلا أن مجلس الولاية اضطر بعد ذلك للتراجع عن قراره من جهة لكون الولايات الجنوبيّة الأخرى لم تؤيد موقفه، ومن جهة أخرى نظراً لإصرار الرئيس جاكسون على استعمال جميع الوسائل للمحافظة على وحدة البلاد. إلا أن هذا لم يغير شيئاً من واقع نظرية الجنوبيّون إلى قوانين الحماية الاقتصاديّة ومع الحماية برزت قضية أخرى هي قضية البنك المركزي، وقد كانت أيضاً مثار خلاف بين الفريقين. في بينما كان الشماليّون يريدون تنظيم المصارف الوطنيّة، وإيجاد بنك مركزيّ قويّ، كان رجال الجنوب يعارضون قيام هذه المؤسسة ويررون فيها وسيلة تساعدهم الدولة بها أصحاب التفوّذ ورجال المال على زيادة ثرائهم.

ثانياً - توزيع الأراضي:

وكان الشماليّون نظراً لرسوخ الديقراطية بينهم، ولازدهار الطبقة الوسطى يريدون من الدولة أن توزع أراضيّها الواسعة في الغرب مجاناً على المزارعين الصغار، وعلى المهاجرين الجدد، بينما يرى قادة أهل الجنوب وجدهم من كبار المزارعين ألا توزع الدولة أراضيّها إلا مقابل أثمان مرتفعة، وذلك رغبة منهم في حصر ملكيّة الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

ولما كان أكثر سكان الشمال من العاملين في التجارة والصناعة والنقل، فقد كان يهمّهم زيادة عدد المزارعين والمساحات المزروعة ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة.

ثالثاً - الرق:

إلا أن الخلاف بين الشمال والجنوب لم يلبث أن انتقل من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعي إلى مشكلة الرقيق. ولقد ورثت حكومة الولايات المتحدة مع ما ورثته عن السلطات الاستعمارية الإنجليزية مشكلة وجود عدد كبير من العبيد في أراضيها. وأنباء وضع الدستور الأمريكي طرقت هذه القضية من الناحية القانونية، إلا أن واضعى الدستور وجدوا أنفسهم مكرهين على الإبقاء على هذا النظام باعتباره شكلاً من أشكال الملكية الفردية التي يصونها الدستور، إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أمرت منذ سنة ١٨٠٧ م بمنع تجارة الرقيق، بمعنى أنها أمرت بمنع استيراده من الخارج، غير أن عدد الزنوج في أمريكا كان قد أصبح كبيراً لدرجة أن تناسلمهم السريع كان يعرض عما كان يأتي قبلها من أفريقيا.

وحيثند احتمل الجدل حول مشكلة الرقيق، وأصبحت الدعوة علنية من أهل الجنوب بضرورة وجوده، وفي تطور مشكلة الرق تغير «نظام الأبوة» في «حكومة المزرعة» بعد سنة ١٨٣٠ م، وكان نظام الأبوة نظاماً ميسراً من حكم السيد العبيد، وبإشراف شخصي منه، أما ما تغير إليه وهو نظام «الملاحظين»، والذين كانت مقدرتهم العالية في استغلال العبيد هي السند الحقيقي لتعيينهم في المزرعة للاحظة العبيد، فكان نظام غاية في القسوة، والذي على إثره تحطم النظام العائلي «نظام الأبوة»، وعامل الملاحظين الرقيق بقسوة شديدة، وانتهك من خلاله كل ما يتمتع به الإنسان من حق طبيعي في الحياة.

ولقد كثُفَّ من تلك المشكلة التطورات التي جرت على نظام ومعدل العمل، وعلى حجم الاستثمار في زراعة القطن، فمثلاً سنة ١٨٠٠ م كان حجم الإنتاج (٦١ مليون) كيلوجرام، وفي سنة ١٨٢٠ م كان (٧٢ مليون) كيلوجرام، وفي سنة ١٨٤٠ م كان ما يزيد على (٣٠١,٥٠٠ مليون) كيلوجرام، وفي سنة ١٨٥٠ م كان يمثل سبعة أثمان احتياجات العالم من القطن المزرع في الولايات الجنوبية، وقد استتبع تلك الزيادة، من جانب آخر، زيادة أخرى في حجم الرقيق.

وفي الوقت الذى أخذت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتنزع الرقيق كانت الحاجة إلى هؤلاء فى تزايد مستمر فى الجنوب، بل إن الرقيق أصبح الأساس الذى يقوم عليه اقتصاد الجنوب، حيث تمارس زراعة القطن وقصب السكر فى مساحات ضخمة، وظروف مناخية لم يعتد الرجل الأبيض على تحملها. ومع تزايد عدد الرقيق فى الجنوب كانت تزايد الدعوة فى الشمال لتحريرهم ولرفعهم إلى مستوى مواطن مساو للرجل الأبيض.

وحينئذ ومع الوقت أصبح الهدف الرئيسى لسكان الجنوب فى مضمار السياسة الوطنية، هو الدفاع عن مصالحهم التى تمثل فى زراعة القطن، وفي حيازة الرقيق، ثم تدعيم هذه المصالح والتوسع فيها، وكان التوسع هاما، حيث إن نظام زراعة الأرض بمحصول واحد قد أنهكها وقلل من خصوبتها، علاوة؛ ومن جانب آخر، لحاجة الجنوب لأراضى لإقامة ولايات جديدة تعمل بمبدأ الرق لحفظ التوازن السياسى بينها وبين ولايات «الأرض الحرة» أو الشماليون؛ وذلك لاكتساب نفوذ سياسى، يدعم موقفهم فى مواجهة الشمال.

غير أن الشماليون المناهضون للرق فطنوا لتلك الرغبة من جانب الجنوبيين، فكانت لهم إجراءاتهم، نوردها لاحقا، ومن جانب آخر، وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر شنوا حربا شعواء على فكرة الرقيق، فكانت مناهضة الرق على أشدتها، ومن الجدير أن نوضح أن تاريخ مكافحة الرقيق كان قديما، فكانت هناك حركة مناهضة الرقيق سنة ١٨٠٧م نتيجتها إلغاء تجارة الرقيق مع أفريقيا، كما عارض بعد ذلك جماعة «الكويكرز» تلك المسألة، وإن كانت معارضتهم غير ذاتفائدة كونها مسألة إلى حد كبير، وخاصة فى وقت كانت فيه مصانع حلىج القطن فى حاجة إلى المزيد من الرقيق، غير أنه ومع سنة ١٨٣٠م كان هناك ظهيرا جديدا من مظاهر الإثارة والتحريض ضد استخدام الرقيق، وخاصة مع انتشار المثل العليا والأفكار الديمقراطيّة، ثم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الطبقات، وعلى ذلك جاءت وفي تطرف كبير سنة ١٨٣١م حركة «وليم لويد جاريسون» من ماساتشوستس، فى محاولة لإلغاء الرقيق، وفي جرينته «لبريتور» العدد الأول ينair سنة ١٨٣١م جاء مقاله محاربا بصرأه ذلك المبدأ، ومع ذلك كان هناك بعض الشماليون يعارضون ذلك التطرف ويرغبون فى الحل بطريق سلمى مشروع.

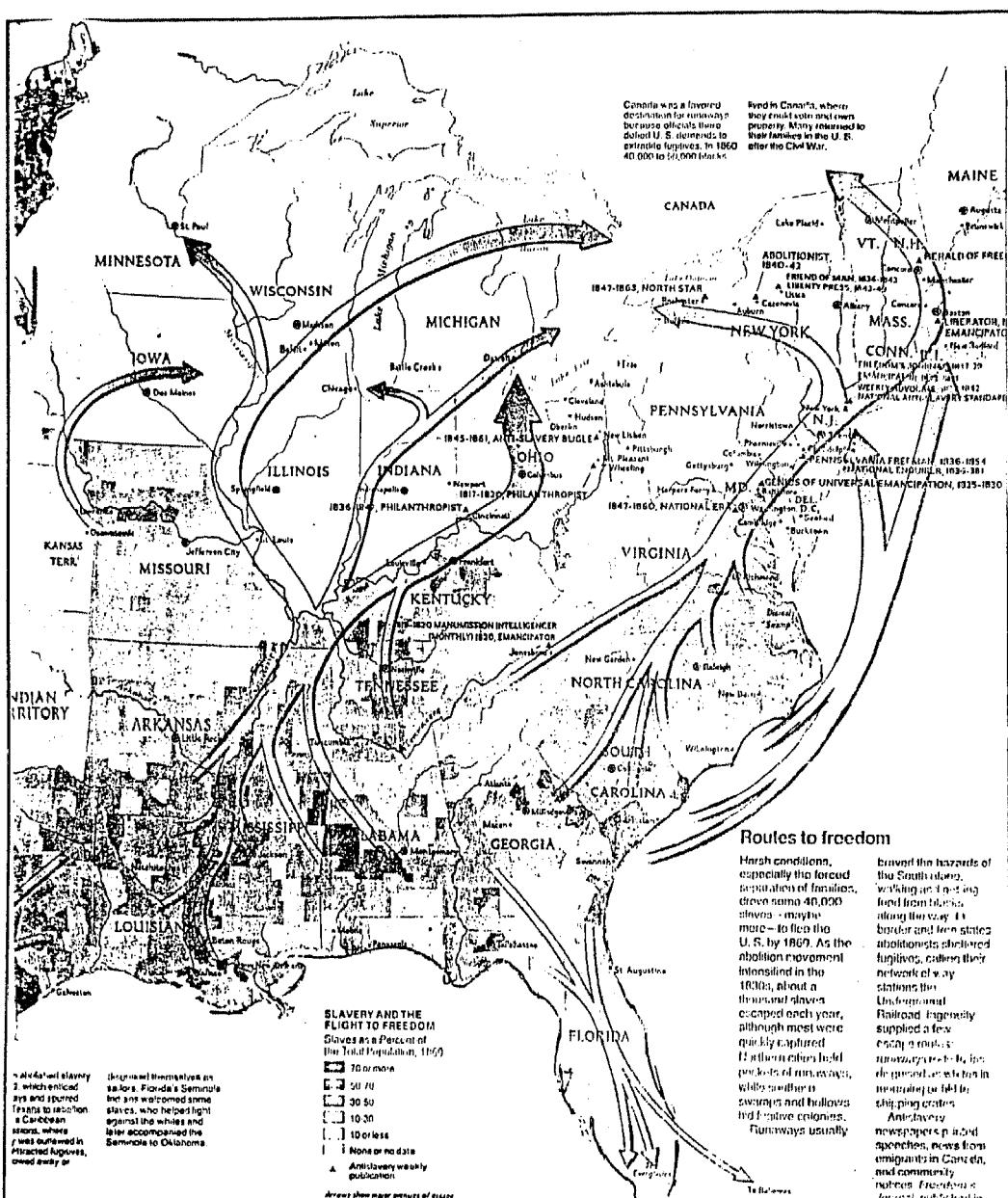
ولقد مرت حركة مكافحة الرق بعديد من المراحل، فقد بدأت أولاً بمساعدة العبيد على الفرار في جنح الظلام إلى ملاجئ آمنة في الشمال، أو في كندا، وعرفت هذه الحركة باسم «الطريق الحديدي السري»، إلى حد أنه سنة ١٨٤٠ م، ١٨٤٣ م أنشئت شبكة دقيقة ومستديمة من الطرق السرية في جميع أنحاء الشمال يسلك الهاربون سبيلاها، وكانت ناجحة بدرجة كبيرة في الإقليم الشمالي القديم، وقد قدر عدد العبيد الذين ساعدتهم تلك الحركة بما لا يقل عن (٤٠ ألف) هارب في أوهايو وحدها بين سنة ١٨٣٠ م إلى سنة ١٨٦٠ م، وازداد عدد الجمعيات المناهضة للرق إلى ألفين جمعية سنة ١٨٤٠ م، بلغ عدد أعضاءها (٢٠٠ ألف) تقريراً، (انظر خريطة رقم ٧).

وعلى الرغم من تلك الجهدود، وجهود أنصار حركة الإلغاء، إلا أن باقي الشماليين اعتبروا مسألة الرق شأن من شؤون أهل الجنوب، ومسؤولية السلطات التشريعية هناك.

غير أن المسألة تحولت من مجرد التزامات أخلاقية إلى قضية سياسية حامية، وخاصة بعد انضمام تكساس وولايات الجنوب الغربي التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب المكسيك، وبافتراض أن تلك الأراضي والولايات صالحة للرق، كان الأمر عادى مع التسليم بعدم تخطى تلك المناطق لحدود ما نصت عليه «اتفاقية ميسورى» لسنة ١٨٢٠ م، لكن مع فكرة التوسيع الجنوبي بالرق مع ضم تلك الولايات للاتحاد أمراً أشعل وفاقم المشكلة.

تبورت حينئذ آراء ثلاثة حل تلك المشكلة، رأى للشماليين، وأخر للجنوبيين، وثالث للمعتدلين وكانوا فريقين، كانت تكساس حينئذ بها عديد من العبيد، ومن ثم كان دخولها للاتحاد كولاية رقيق أمر مفروغ منه وليس محل تضارب، أما ومع سنة ١٨٤٦ م ومع تهيئة الولايات المتحدة لضم الأراضي التي تحصلت عليها بعد حرب المكسيك والممثلة في كاليفورنيا ونيو مكسيكو يوتاه، وأشار متطرفو الجنوب بضمها كولايات رقيق وعلى أن تفتح على مصراعيها ملاك العبيد، أما الشماليون فقد طالبوا بإغفال المناطق الجديدة في وجه الرق، وأما جماعة المعتدلين، فقد رأى فريق منهم بامتداد خط اتفاق ميسورى حتى المحيط الهادى

خريطة رقم (V)



على أن تكون الولايات الحرة شماله، وولايات العبيد جنوبه، وأما الفريق الآخر فقد افترض ترك المسألة لتحول وفقاً لمبدأ «السياسة الشعبية»، أي أن تسمح الحكومة بتدفق المهاجرين إلى الأرض الجديدة بعيدهم أو بدونهم وحسبما يريدون، وحتى يحين وقت تنظيم المنطقة وتقسيمها يكون للناس أنفسهم حق الفصل في تلك المسألة.

غير أنه كان لابد من حسم ذلك الأمر وبسرعة، وخاصة مع اندفاع ثمانون ألفاً من المهاجرين بحثاً عن الذهب في كاليفورنيا، وذلك سنة ١٨٤٩م، كان لابد للكونجرس من حل تلك المشكلة كلية في كاليفورنيا وفي غيرها، وذلك قبل قيام حكومات منتظمة بهما من شأنها مضاعفة تلك المشكلة، ولقد نجح قاضي المحكمة العليا «هنري كلاي» في حل تلك المسائل، وذلك دون نزاعات إقليمية، فقضى - وبعد تعديل من الكونجرس على بعض أنكاره - بالاعتراف بـ كاليفورنيا ولاية مُحرّم فيها الرق، ثم يُقسم ما تبقى من الأرض إلى مقاطعات نيويورك وبيوتاه نص دون نحوهما الإشارة نحوها إلى تحريم الرق من عدمه بها، واقتصر أن تتناول تكساس عن الجزء الذي تطالب به من نيويورك مقابل دفع (١٠ مليون) دولار. وأن تتخذ الإجراءات الفعالة للقبض على العبيد الهاجرين وإعادتهم إلى سادتهم، وعرض كل ذلك «باتفاق سنة ١٨٥٠م».

ومع ذلك فقد استمر الغضب في الخفاء، فقانون إعادة العبيد الهاجرين أغضب الشماليين كثيراً، ورفض كثير منهم المساهمة في القبض على العبيد، بل ساعدوهم أكثر على الهروب، وزاد نشاط حركة الطريق الحديدي السريع، وأصبحت عملياتهم أكثر مهارة وجرأة، كما أن كتاب «هارييت بتشير ستو» الصادر في سنة ١٨٥٢م ساعد في إلهاب مشاعر الشماليين ضد الرق وضد القائمين عليه، وبحلول سنة ١٨٥٤م ازداد التزاع مراة، وخاصة مع توقيع تكون حكومتين قويتين في المنطقة التي تشمل الآن ولايتي «كانساس» و«نبراسكا» ذات الأرضي الخصبة، وحيثُ حاول «ستيفن دوجلاس» وهو عضو الشيوخ عن ألينوي تقديم مشروع لجعل كانساس ونبراسكا مناطق رقية، واضح في مشروعه على أن مقتربات هنري كلاي والتي أجيَّزت قد نقضت اتفاق ميسوري بتركه ولايتي يوتاه ونيويورك حرتي في إلغاء الرقيق من عدمه.

ولقد قوبل مشروع ستيفن دوجلاس بمعارضة شديدة، ومع ذلك فقد وافق عليه مجلس الشيوخ، وكان رد الفعل عنيفاً، وكانت النتائج خطيرة للغاية، ومنها القضاء على حزب «الويجز» الذي أيد مسألة التوسيع في الرق، وقامت بدلاً منه منظمة قوية هي «الحزب الجمهوري»، والذي كان مطلبـه الرئيسي إلغاء الرق في جميع الولايات. وما يجدر ذكره أنه قد رشح من هذا الحزب «چول فريمونت» لرئاسة الجمهورية، وإن كان قد فشل، لكنه ضم أيضاً عدداً كبيراً من ناخبي الشمال، وكان منهم ذلك المحامي طويل القامة وهو «إبراهام لنكولن».

واستمرت المسألة في التدهور بتتدفق ملايين العبيد إلى المنطقة، ومعهم في نفس الوقت مناهضوه، وسبـب ذلك التدفق إلى كانساس صدامات دموية، وسرعان ما سميت تلك الأرض الجديدة «كانساس الدامية»، وثمة حوادث أخرى قربت من صراع محتوم بين الشمال والجنوب، وكان أبرزها قرار المحكمة العليا في قضية «دريلد سكوت» وذلك سنة ١٨٥٧ م كان دريلد عبداً من ميسوري وقد غادرها. وبعد معيشة طويلة في ولاية «ألينوي وويسكونسن Wiskinson» - وهما لا تحيزان الرق - عاد إلى ولايته الأصلية، وقد فصلت محكمة يسيطر عليها الجنوبيون في قضية دريلد بأنه لا حق له في الحرية ما دام أنه عاد باختياره إلى ولايته، والأهم أن المحكمة أيضاً قررت بأن أية محاولة من جانب الكونغرس في المقاطعات لن تجدي، فكان ذلك نصراً هاماً للجنوب، حيث أقر بحكم المحكمة المنوه عنه شرعية النظرية أو الفكرة التي تحيـز الرق في الولايات والمقاطعـات الجديدة، وسبـب كل ذلك اضطراباً كبيراً في كل المناطق الشمالية.

رئـاسـة لنـكـولـن:

كان إبراهام لنكولن من مواليد الغرب الأوسط، وكان متـارـ من بين زملائه المحامين المشتغلـين بالسياسة بمحاربـته العـنـيفـة لـلـرقـ، فـكانـ يـنـادـيـ بـأنـ كـلـ تـشـريعـ وـطـنـىـ يـجـبـ أنـ يـقـومـ عـلـىـ مـكـافـحةـ هـذـاـ النـظـامـ. وـكـانـ يـطـالـبـ بـمـكـافـحـتـهـ لـيـسـ فـقـطـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـجـدـيـدـةـ إـنـماـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـجـدـةـ، وـمـنـذـ سـنـةـ ١٨٥٨ـ مـ

بدأت سلسلة من المناقشات العلنية، مع الشيخ «ستيفن دوجلاس» حول قضية الرقيق، وكان لنكولن مرشح الحزب الجمهوري عن ولاية ألينوي لمجلس الشيوخ، بينما كان خصمه مرشحاً الحزب الديمقراطي، وبالرغم من خسارة مرشح الجمهوريون، إلا أن مناقشته مع خصمه ودعوته لتحرير الرقيق بقوة وإخلاص جعلته أحد أبرز رعماً البلاد وأقوى المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وفي سنة ١٨٦٠ قدم ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري، أما الديمقراطيون فقد انقسموا على أنفسهم وقدمو مرشحين هما: دوجلاس من الشمال، وبركندريج من الجنوبيين المتعصبين لنظام الرقيق، ولم يكتف الجمهوريون بجعل الرقيق أول بنود برنامجه الانتخابي، بل أضافوا إليه المطالبة برسوم جمركية مرتفعة لضمان الحماية للصناعة، وتعهدوا بتوزيع الأراضي على السكان دون مقابل. وهذه أمور كلها معارضة لمصالح الجنوبيين ورغباتهم. ولذا فقد كانت المعركة عنيفة للغاية، وكان يبدو أن نتيجتها يتوقف على مصير الاتحاد ووحدته، إذ كان من المعروف أن الجنوب لا يمكن أن يقبل بشخص لنكولن كرئيس للدولة، ولا ببرنامجه الانتخابي كمناهج عمل حكومة. بل إن الجميع كانوا يعرفون أن ولاية كارولينا الجنوبية، ستعلن انفصالها عن الاتحاد إذا فاز مرشح الجمهوريون.

وفي الانتخابات التي جرت في ٤ مارس سنة ١٨٦٠ م فاز الرئيس لنكولن بأغلبية ضئيلة، ولم ينل أكثر من أربعين بالمائة من الأصوات، كما أنه لم يحصل على أصوات أي من الولايات الجنوبي، ولعل السبب الأساسي في فوزه يرجع إلى توزيع أصوات الحزب الديمقراطي بين مرشحين، ولقد أدرك الجنوبيون وبصورة خاصة دعاء المحافظة على الرقيق وأنصار حقوق الولايات المغزى الحقيقي لانتخاب الرئيس الجمهوري الجديد باعتبار أنه لم يكن قد مر زمن طويل على تصريحه الذي أكد فيه على رغبته في تحرير الرق وفي المحافظة على وحدة البلاد في نفس الوقت. لقد أدركوا أن الشمال بتأييده وانتخابه للرئيس لنكولن إنما يعبر ذلك عن

تصميمه الأكيد على وقف انتشار الرقيق في الأراضي الجديدة، إن لم يكن على تحريره من كل أراضي الاتحاد.

حلف الولايات الأمريكية:

لقد استقبل انتخاب الرئيس الجديد بالترحيب الكبير في ولايات الجنوب؛ لأنها رأت فيه فرصة مناسبة تحرر فيه من ارتباطها القديم بالاتحاد الذي لم يعد يؤمن لها مصالحها كما تريده هي وكما يريد سكانها.

وكان أن أخذت زمام المبادرة «كارولينا الجنوبيّة» وأعلنت في سنة ١٨٦٠ م في مجلسها التمثيلي، وبإجماع الأصوات أن الاتحاد القائم بين كارولينا الجنوبيّة وبباقي الولايات تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية قد انحل بهذا القرار، ولم تثبت أن تبعتها ست ولايات أخرى هي (چورچيا، ألاباما، فلوريدا، مسيسيبي، لويسيانا، وتكساس) وقبل أن يتسلّم الرئيس الجديد صلاحياته عقدت الولايات السبعة مؤتمراً في مدينة مونتجمري (ألاباما) وأعلنت في ٨ فبراير سنة ١٨٦١ م انضمامها في اتحاد جديد يعرف باسم حلف الولايات الأمريكية Confederate States of America وانتخبت الولايات الجديدة رئيساً لها - وزير حرية الولايات المتحدة السابق، وبطل حرب المكسيك - «چيفرسون دايفيس» لرئاسة الدولة الجديدة.

وفي ٤ مارس سنة ١٨٦١ م أعلن الرئيس لنكولن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تسلمه سلطات الرئاسة رفضه الاعتراف بالانفصال يعتبراً إيهما باطلًا من الناحية القانونية، كما أنه أظهر مرونة كبيرة ورغبة في المصالحة إذ قال: أنه يقتصر معارضته فقط لنظام الرق في الأراضي الجديدة، وإنه يقبل به حيث يوجد فعلاً، وقد ناشد الجنوبيون بالعودة عن قرارهم والبقاء في الاتحاد، كما تعهد بالا يعمد إلى القوة إلا إذا استعملها الجنوبيون ضد حكومة الاتحاد.

وعمل الكونغرس أيضاً بوسائل مختلفة على إعادة الجنوبيون إلى الاتحاد، إلا أن هؤلاء باتوا يعتبرون أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد وحزبه الجمهوري. وكانوا يصرحون أنه إذا زال نظام الرقيق فإن الشمال سوف يطغى على

الجنوب سياسياً واقتصادياً. كما أن كون المنطقتين واحدة زراعية والأخرى صناعية جعل لكل منها مصالح أساسية لا يمكن التوفيق بينهما.

الحرب:

وبعد الانفصال بقيت هناك حاميات فيدرالية بالقرب من مرفئ شارلستون الجنوبي، في حصن «فورت سومتر» Fort Sumter، وكان عدد أفرادها يزيد على ثمانين رجلاً. وأما حاجة هذه الحامية للمؤن فقد أمر الرئيس الجديد بتمويلها بالأغذية فقط دون الأسلحة، إلا أن الجنوبيين اعتبروا هذا عملاً عدائياً فأطلقوا في 12 أبريل سنة 1861م نيران مدفعتهم على الحصن مما جعل خاميته تتسلّم بعد يومين فقط، وبدأت الحرب فعلاً. وعقب هذا الحادث ارتفع عدد الولايات المنفصلة إلى أحد عشر إضافة إلى الجنوبيون ولائيات (أركنساس، كارولينا الجنوبية، فرجينيا، ومسيسيبي).

وقد أجبر النصر الحربي الشمالي على التخلّي عن مساعيه للمصالحة والاستعداد الفعلى للحرب، ذلك أن الشمال لم يكن في الأساس متّحضاً لمحاربة الجنوب، بل إن بعض الفئات كانت ترحب بهذا الانفصال باعتبار أنه يسمح بإلغاء الرقيق نهائياً في الشمال، وفي أراضي الغرب التابعة للاتحاد، كما أن فئة الرأسماليين كانوا يعارضون الحرب باعتبار أنهم كان لهم ديون في الجنوب تزيد على مائة مليون دولار، إلا أن تصرف الجنوبيون الحربي وإنزال علم الاتحاد من على الحصن قضى على كل تردد في الشمال وباتت الحرب مطلباً قومياً وطبيعياً.

على أثر حادثة فورت سومتر دعا الرئيس لنكوجيشا من 75 ألف من المتطوعين للإخماد الفتنة وثبتت سلطة الاتحاد، وقد لبت الولايات الشمالية نداء الرئيس بقوة وحماس، وكذلك فعلت الولايات الجنوبية فأخذت تجهز الجيوش وتستعد للحرب بناءً للدعوة رئيسها.

وإذا نحن استعرضنا إمكانيات الفريقين نجد أن الشماليين كانوا منذ البداية أوفر قوة وإمكانيات. كان الشماليون يسيطرون على ثلات وعشرين ولاية يقطنها حوالي عشرين مليوناً من السكان، وكان الشمال يسيطر على الغرب الأوسط التي

بقيت على ولائها للاتحاد، وكانت هذه المناطق على درجة كبيرة من الازدهار الصناعي وكانت تضم بصورة كبيرة مصانع تؤمن حاجيات الحرب، وفيها شبكة واسعة من الطرق الالازمة لنقل هذه البضائع.

أما الجنوبيون فكانوا يسيطرون على أحد عشر ولاية تضم عشرة ملايين من السكان منهم ثلاثة ملايين من الزنوج والعبيد. وكان الجنوب يفتقر إلى صناعة مزدهرة وإلى مصانع السلاح، فكانت أكثر أسلحته تأتيه بواسطة التهريب من أوربا، وبالرغم من ضعف الجنوبيون، فقد كانت لديهم عوامل ساعدتهم على الصمود. ذلك أنهم كانوا يحاربون في أراضيهم وبالتالي فإن خطوط مواصلاتهم كانت قصيرة، ثم إنهم بحكم عملهم كمزارعين كانوا أقدر على تحمل الحياة القاسية وال الحرب.

موقف أوربا من الحرب:

منذ إعلان الانفصال سعى الفريقان لاكتساب ود أوربا وتأييدها، فالجنوب علق آمال كبيرة على اعتراف أوربا بالاتحاد الجديد. وقد حرص بصورة خاصة على تأييد إنجلترا واعترافها؛ وذلك أن الجنوب الزراعي كان يعتمد على مصانع إنجلترا في كل ما يحتاجه من المنتجات والأسلحة الحربية. ولذا فقد ركز الجنوبيون جهودهم حول إقناع إنجلترا بتأييد قضيتهم. وقد انقسم الإنجليز إلى فريقين، فرجال الدولة والصناعيين ورجال المال والفنانين المثقفة كانت رغم معارضتهم للرقى تمثل لنصرة الجنوب لاعتبارات عديدة منها رغبتهم في الثأر من هزيمتهم في حرب الاستقلال وإضعاف الولايات المتحدة بتقسيمها إلى دولتين فلا تعود دولة كبرى تراحم المصالح البريطانية في أمريكا والبحار. ثم إن رجال المال والصناعة كانوا يرون في الجنوب إذا استقل سوقاً واسعة لبضائعهم ولاستغلال رأس المال بعيداً عن مزاحمة رجال المال والأعمال الشماليين. أما الرأي العام البريطاني فكان بصورة عامة يعارض الحرب، ويؤيد وحدة الأميركيين لدفع إنسانية ككرهه لنظام الرقيق، ثم لكون الحرب الأهلية قد أدت إلى البطالة بين عمال النسيج في بريطانيا. وحتى سنة ١٨٦٣م كانت بريطانيا متربدة في اتخاذ موقف معين تجاه الحرب الأهلية

الأمريكية، وكل ما فعلته هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين. وبعد انتصارات الشماليين في يوليو سنة ١٨٦٣ م أقلعت بريطانيا عن كل تفكير في الاعتراف باستقلال الجنوب.

أما فرنسا التي كانت تستهلك كميات كبيرة من القطن الأمريكي، فكانت تعطف على قضية الجنوب رغم عدائها الشديد لنظام الرقيق، وكل ما أقدمت عليه فرنسا هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين، كما أن نابليون الثالث حاول أن يدفع أوروبا لتدخل جماعي في العالم الجديد، إلا أن اقتراحه لقى معارضة شديدة من إنجلترا وروسيا.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تطور الأوضاع في أوروبا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية طرح على بساط السياسة الأوروبية سلسلة من المشاكل الهامة جعلت دول أوروبا تحول اهتمامها نحو مشاكل القارة بصورة خاصة، وأبرز هذه القضايا قضية الوحدة الإيطالية ١٨٦٢ م، وما طرحته من مشاكل في إيطاليا، وقيام الثورة في بولونيا ١٨٦٣ مـ ١٨٦٤ مـ. أما نابليون الثالث فقد بات أكثر اهتماماً منذ عام ١٨٦٣ م بثبيت دعائم عرش صديقه الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك.

الأعمال الحربية:

لقد جرت الأعمال الحربية في ثلاثة جهات رئيسية: البحر، جبهة الولايات الواقعة شرق الأطلنطي، وجبهة الميسبي، ففي البحر كان هدف البحرية الشمالية الأول فرض حصار قوى على الشواطئ الجنوبيّة؛ وذلك لمنع تصدير القطن وللحيلولة دون تسرب الأسلحة من أوروبا. وبادئ الأمر لم يعط هذا الحصار نتائج هامة، وتمكن الجنوبيون بفضل السفن التي اشتراوها من إنجلترا أن يتزلاً خسائر هامة ببحرية الاتحاد. يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن السفينة الجنوبيّة (الآباما) قد أغرقت ٦٥ قطعة بحرية شمالية قبل أن تضرب هي سنة ١٨٦٤ مـ، إلا أن الحصار الشمالي أخذ يعطي ثماره منذ سنة ١٨٦٣ مـ بأن حال دون شحن القطن إلى أوروبا واستيراد السلع التي كان الجنوب في أمس الحاجة إليها، وخاصة تلك المتعلقة بضرورات الحرب.

وفي وادى المسيسي比 حققت الجيوش الاتحادية بقيادة الجنرال جرانت سلسلة من الانتصارات، فقد احتل ميناء ممفيس الهام على النهر وأخذ يتقدم نحو القسم الجنوبي من النهر، حيث كان الأسطول الاتحادي قد احتل مرفأ نيوأورليانز الهام عند مصب نهر المسيسيبي، وبعد انتصاره في معركة فوكسبرج الشهيرة في يوليولو سنة ١٨٦٣ واستسلام أقوى الجيوش للجنوبيين في الغرب بات الوادي العظيم كله بأيدي الشماليين، وكذلك مجرى النهر من الشمال حتى خليج المكسيك، وبذل مني الجنوب بضربيه قاسية باعتبار أنه انعزل عن ولايتي أركنساس وتكساس الغنيتين الواقعتين على الضفة الغربية للنهر.

أما على جبهة الولايات الساحلية فقد حقق الجنوبيون بقيادة الجنرال (لى) عدة انتصارات وأخذ يهدد أراضي الشمال بشكل جدى، إلا أن معركة جيتسبورج التي جرت بين ١ ، ٣ يوليولو سنة ١٨٦٣ م كانت بداية انتصارات الشماليين في هذه المنطقة. وكانت هذه المعركة نقطة تحول في تاريخ الحرب الأهلية الأمريكية، إلا أنه جرت بعد ذلك عدة معارك عنيفة طيلة ستين قبل أن تسقط مدينة ريتشموند عاصمة الجنوبيين بأيدي جيش الاتحاد وقبل أن يستسلم الجنرال (لى) قائد الجيوش الجنوبيه مع رجاله إلى الجنرال جرانت في شمال فرجينيا في ١٣ أبريل سنة ١٨٦٥ م.

وبذا انتهت هذه الحرب الأهلية التي أوقعت بين الفريقين خسائر فادحة، وخاصة بالأرواح، فقد خسر الشماليون حوالي ٣٦٠ ألف جندي من أصل مليوني جندي شاركوا في أعمال القتال. أما الجنوبيون فقد بلغت خسائرهم حوالي ٢٥٠ ألف جندي، أى حوالي ثلث عدد مقاتليهم، كما أن ولاياتهم منيت بخسائر مادية كبيرة باعتبار أنها كانت مسرحا للأعمال الحربية، يضاف إلى هذه الخسائر حوالي بليون دولار ثمن العبيد الذين حرروا بعد انتهاء الحرب، أما في الصعيد الاقتصادي فالخسائر كانت غير محددة، فكارولينا خسرت حقول الأرز التي اجتاحتها المياه المالحة بسبب الإهمال أثناء الحرب. ولوبيزيانا انهارت فيها صناعة السكر ولم تعد إلى سابق ازدهارها. أما القطن والذى كان يسمى في السابق الذهب الأبيض فقد تدهورت أسعاره لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب. أما بعد الحرب فلم تعد أسواقه موفورة باعتبار أن إنجلترا قد أوجدت لنفسها مصادر أخرى، الهند، ومصر.

وكان الرئيس لنكولن مدركًا لكل هذه المشاكل ولذا فقد أراد أن يسهل أمام الولايات الجنوبيّة العودة إلى الاتحاد على قدم المساواة مع ولايات الشمال، وأن يساعدهم على حل مشاكلهم السياسيّة والاقتصاديّة، إلا أن الرئيس لم يلبث أن أغتاله مثل اسمه (جون بوث) بعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية، بينما كان يحضر إحدى المسرحيات في واشنطن، وقد حاول نائبه وخلفه (جونسون) الجنوبي المولد أن يكمل مهمته وأن يعمل على إعادة الوحدة إلى البلاد.

قوانين تحرير الرقيق:

لقد تم تحرير الرقيق على مراحل، فقد أصدر الرئيس لنكولن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٢ م إعلاناً بأن جميع الأرقاء في الولايات المتحررة أو الأراضي الخاضعة لها سيكونون أحراراً ابتداءً من يناير ١٨٦٣ م وبعد هذا التاريخ أخذت بعض الولايات تصدر بواسطة مجالسها التمثيلية قوانين تحرير الرقيق.

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥ وافق الكونجرس الأمريكي على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي الذي قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

تفصيل ذلك أنه كانت المهمة الأولى للشمال المنتصر هي تحرير حالة الولايات الجنوب المنفصلة، وقد وقع ذلك العبء على عاتق «أندرو جونسون» نائب الرئيس لنكولن، والواقع أن لنكولن وتخسباً لتلك الظروف كان قد أعد العدة لذلك، وكان الرئيس لنكولن يرى أن الولايات الجنوبيّة هي ولايات قد غرر بها عدد من الفاسدين الثوّنة، وقد تحذوا سلطة الاتحاد، ومن ثم كانت تلك الحرب ذات دوافع فردية، وقد وجّب لذلك الاقتصاص من هم وراءها وليس من الولايات كلها.

ومن ثم وفي بلاغ صدر عنه في سنة ١٨٦٣ م أوضح «أنه سيعرف بشرعية حكومة أية ولاية يؤلف فيها (١٠٪) من ناخبي سنة ١٨٦٠ م حكومة تخضع للدستور، وتطبيع قوانين الكونجرس وقرارات الرئيس، وكان الكونجرس قد رفض هذا المشروع، وتحدى حق لنكولن في معالجة تلك المسألة دون الرجوع إليه، ذلك

أن الكونغرس كان يرغب في معاقبة الولايات المنفصلة، ورغم ذلك أقام لينكولن - حتى قبل أن تنتهي الحرب - حكومات في الولايات التالية: فرجينيا، تنسى، أركنساس، ولويسيانا.

من جانب آخر كان للكونغرس قراره في معالجة واحدة من المسائل الرئيسية، وهي حالة الزنوج المحررين، فأنشأ في مارس سنة ١٨٦٥م (مكتب التحرير)، والذي كان عليه أن يتولى الوصاية على المواطنين الزنوج وتوجيههم نحو إعالة أنفسهم بأنفسهم، وفي ديسمبر من نفس العام صدق الكونغرس على التعديل الدستوري (رقم ١٣) والذي ألغى به الرق.

وفي صيف سنة ١٨٦٥م ومع بعض التعديلات الطفيفة تابع أندرو چونسون مشروع لنكولن وكان الآتي:

- ١ - عين بقرار منه حاكما لكل ولاية من الولايات الجنوبيّة.
- ٢ - أعاد ثانية الحقوق السياسية لكثير من أهالي ولايات الجنوب عن طريق سلطته في إصدار العفو.
- ٣ - عقدت المؤتمرات في كل ولاية بين الولايات الجنوبيّة السابقة للإلغاء قرارات الانفصال ورفض ديون الحرب، ثم وضع دساتير جديدة.
- ٤ - وتطور الأمر إلى انتخاب حاكم لكل ولاية بواسطة الأهالي، ثم انتخاب مجلس تشريعي. وقد تقرر أنه حال ما يوافق المجلس التشريعي للولاية على التعديل الدستوري (رقم ١٣) يُعترف بقيام الحكومة المدنيّة فيها واعتبار الولاية ضمن الاتحاد الفيدرالي ثانية.
- ٥ - وقد تمت العمليات السابقة كلها بحلول نهاية سنة ١٨٦٥م مع استثناء يسيراً، وهو أن تلك الولايات لم تكن قد استعادت مركزها السابق تماماً كما كان من قبل، حيث إن الكونغرس لم يسمح حينئذ بإدخال شيوخها ونوابها في مجالسه في واشنطن، وكان هناك رأي بمعاقبتهم وعدم إعادتهم إلى تلك المجالس.

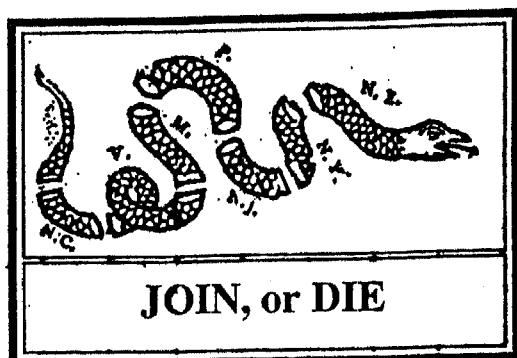
على العموم في الشهور التالية أخذ الكونجرس في وضع خطة لتعمير الجنوب، تختلف اختلافاً كلياً عن تلك التي بدأها لنكولن واستكملاً لها جونسون.

صدر بعد ذلك التعديل الدستوري (رقم 14) والذي قوبل بمعارضة شديدة من جانب المجالس التشريعية للولايات الجنوبيّة باستثناء تينيسي، فكان ذلك التعديل ينص على أن «جميع الأفراد الذين ولدوا في الولايات المتحدة أو جنسوا بجنسيتها وخضعوا لتشريعاتها هم مواطنون أمريكيون ويعتبرون مواطنون للولايات التي يقيمون فيها».

وفي مقابل تلك المعارضات، وفي قانون التعمير لسنة 1867 م قسم الكونجرس الأمريكي الجنوبي إلى خمس مناطق وضعها تحت الحكم العرفي، متجاهلاً الحكومات المدنيّة التي تأسست في الولايات الجنوبيّة؛ ونص القانون على إمكان التخلص من ذلك الحكم العسكري الدائم، وذلك فيما يخص الحكومات المدنيّة التي تشكلت وأقسمت بين الولايات، وذلك بعد موافقتها على التعديل رقم (14)، ومنحت الزوج حق الانتخاب، وتواتت القوانين بعد ذلك، القانون رقم 14 وصودق عليه، والخامس عشر في سنة 1870 م وصودق عليه، وكانت كلها لصالح الزوج.

وطبقاً لقانون التعمير لسنة 1868 م انضمت ولايات أركنساس وكارولينا الجنوبيّة، ولويسيانا، وجورجيا، وألاباما، وفلوريدا إلى الاتحاد، ومن الجدير بالذكر أن الزوج سيطروا تماماً على المجالس التشريعية في لويسiana، وكارولينا الجنوبيّة، والمسيسيبي. كما أن باقي الولايات المذكورة أعلاه كانت سيطرة حكام وشيوخ نواب الشمال واضحة فيها تماماً، وهو ما دلل على مدى تطوير الحكم في الجنوب لصالح الاتحاد.

كان الجيش الشمالي ما زال قابعاً ومتمراً في الجنوب لتطبيق سياسة التعمير المفروضة منذ عهد لنكولن، ولم يستقر الجنوب حتى تم سحب الجيوش الشمالية في سنة 1877 م، غير أنها تركته وهو خراب يسوده الانحلال الخلقي والفوضى ومثقلًا بالديون، حتى بدأت سياسة التعمير الحقيقة من جديد.



تاریخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السابع

عصر النمو والإعمار

إذا كانت الحرب الأهلية قد خلفت في الولايات الجنوب دمارا كبيرا، فإن البلاد بمجموعها لم تتأثر كثيرا بظروف الحرب، بل ربما أمكن التأكيد بأن الحرب قد دفعت عجلة التطور الاقتصادي بقوة إلى الأمام، كما ساهمت في الإسراع باستغلال موارد البلاد الواسعة وتطوير صناعتها لتلبية ضرورات الحرب.

لقد عرف اقتصاد البلاد الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة في السنوات التي أعقبت الحرب تطويرا مدهشا، شمل جميع وجوه الحياة الاقتصادية والعمارية؛ ذلك أن عناصر كثيرة كانت تتضافر لإنماء البلاد وتطويرها.

فالولايات المتحدة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة والغابات الواسعة التي كانت تغزو البلاد بالأخشاب في فترة كان يعتبر الخشب فيها مادة أساسية للصناعة. ومواد الأرض من الفحم والحديد والنحاس والذهب والبترول كانت غير محدودة، ولم تكن الرساميل تنقص أهالي المدن الشمالية، الذين كانوا قد حصلوا على الكثير منها في النصف الأول من القرن التاسع عشر عن طريق ممارستهم للتجارة والصناعة، يضاف إلى ذلك أن الرساميل الأوروبية كانت تتدفق على البلاد بشكل غيري. أما اليد العاملة الضرورية لاستثمار الأرض والبحث عن ثرواتها الطبيعية فكانت موفورة بسبب الهجرة الكثيفة من أوروبا والتي كانت تؤمن للبلاد ما تحتاج إليه من الأيدي الخبرية في شئون الصناعة بصورة خاصة. يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن تعداد الوافدين على الولايات المتحدة من الخارج قد بلغ مليونا وثمانمائة ألف مهاجر بين سنتي 1871م و 1880م نزلوا أولا في الولايات الشرقية، ومنها انتشروا في كل أنحاء البلاد.

يضاف إلى ذلك أن شعب الولايات المتحدة كان قد اتخذ لنفسه قيمًا جديدة أساسها تقدير العمل واحترام المبادرة الفردية، كما أنه عرف كيف يقيم في بلاده مؤسسات سياسية واجتماعية وقضائية لها صفة الاستقرار والثبات.

عمل تضافر هذه العناصر مجتمعة على إيجاد نهضة جبارة شملت جميع وجوه الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية وجعل من هذه البلاد في مدة قصيرة وقبل انتهاء القرن التاسع عشر دولة كبرى ذات دور أولى في حياة العالم.

وسنحاول أن نعرض لأوجه هذا التطور باختصار في أهم مجالات الحياة الأمريكية.

الزراعة:

حتى متتصف القرن التاسع عشر كانت الزراعة تعتبر الأساس الذي تقوم عليه اقتصadiات هذه البلاد بصورة عامة رغم وجود تجارة نشطة وصناعة على شيء من التقدم في الشمال. ولذا فقد كان اهتمام السلطات الحكومية بها كبيراً، وقد تجلّى هذا الاهتمام بالعمل على استغلال السهول الغربية، وعلى استثمار الأراضي التي ضمت للاتحاد بعد الحرب مع المكسيك وتلك التي تخص الهندود والتي كان يجري الاستيلاء عليها تدريجياً. ولتشجيع استثمار الأراضي الجديدة والإقامة فيها أصدر الكونغرس سنة ١٨٦٢ أثناء الحرب الأهلية قانوناً يقضى بإعطاء مساحة من الأرض تبلغ ١٦٥ فداناً بدون مقابل لكل أمريكي أو مهاجر جديد شرط التعهد بزراعتها واستثمارها لمدة خمس سنوات.

وفي نفس هذه السنة قدم الكونغرس خدمة أخرى قصد منها تطوير الزراعة من حيث النوع وتحسين أساليبها حين أقر قانوناً يمنح حكومة كل ولاية مساحات واسعة من الأراضي الحكومية الفيدرالية دون مقابل؛ وذلك لتقام عليه مدارس زراعية ومحطات تجارب ومراكز للأبحاث. وكان لهذا القرار أثر كبير في تطور الزراعة فيما بعد خاصة في مجال تحسين الأنواع وزيادة المردود.

وكان لقانون توزيع الأراضي على المواطنين أثر بارز في إعمار واستثمار الأرض الواسعة المتعددة إلى الغرب حتى شواطئ المحيط الهادئ. ولم تكد تأتى سنة ١٨٨٠ حتى كانت الحكومة الأمريكية قد وزعت حوالي ٥٦ مليون فداناً على مزارعين جدد انتشروا في كل أرض كانت لا تزال غير مأهولة وغير مستثمرة فأقاموا فيها القرى والمزارع واستغلوها لصالح الاقتصاد الأمريكي.

ومع التوسع في الغرب كانت الماشي تنتشر بسرعة هائلة في المناطق الصالحة لذلك، وبصورة خاصة في حوض الميسوري، وفي كانساس ونبراسكا وكولورادو، وأصبحت مدن كثيرة في الغرب مركزاً لتجارة الماشي وصناعة اللحوم. وبذلك أصبحت تربية الماشي مورداً كبيراً من موارد الولايات المتحدة الاقتصادية.

وما زاد في سرعة تطور الزراعة ونموها هو أن الإنسان الأمريكي قد عرف كيف يضع العلم والتقنية في خدمة الزراعة. فقد حلت الآلات الميكانيكية محل الإنسان في كثير من العمليات الزراعية.

ولم يكدر يتهمي القرن التاسع عشر حتى كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة زراعية في العالم، فهي الأولى في إنتاج القمح والقطن والتبغ والذرة ومن أغنى دول العالم بالماشى واللحوم.

الصناعة:

أما الصناعة فقد حققت هي أيضاً تطويراً مدهشاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولعل مرد ذلك إلى اكتشاف مصادر غنية ومتعددة للمواد الأولية. فمع التوسع في إعمار الأراضي الجديدة في الغرب الأوسط والغرب من الولايات المتحدة كانت أعمال التنقيب عن الفحم وال الحديد - وهو المادتان الأساسية لنمو صناعة الصلب - تسير على نطاقٍ واسع جداً.

ولم تكد تخل سنة 1890 م حتى كان إنتاج الولايات المتحدة من الصلب يزيد عن إنتاج بريطانيا وبعد سنوات قليلة أصبح يفوق إنتاج إنجلترا وألمانيا مجتمعتين وهما أول دولتين في العالم في صناعة الصلب آنذاك.

وكذلك استغل أول بئر للبترول في بنسلفانيا سنة 1859 م وكان زيته يستعمل للإنارة بالدرجة الأولى، ولكن مع اكتشاف المحرك البخاري حدث تطور في استغلال هذه المادة التي أظهرت أعمال التنقيب أنها متوفرة بكثرة في باطن الأرض الأمريكية. وقبل أن يتهمي القرن التاسع عشر كانت شبكة من مؤسسات استخراجها وتصفيتها وتوزيعها قد شملت جميع أنحاء الولايات المتحدة لتؤمن حاجات الصناعة ووسائل النقل المتزايدة لمواد الوقود السائل.

ومع تطور أعمال البحث والتقييب ظهر أن في الولايات المتحدة كميات هائلة من النحاس والزئبق والكبريت والرصاص والذهب والفضة استغلت أيضا لإناء وتطوير الصناعة.

يضاف إلى ذلك أن مرحلة الكشف عن ثروات البلاد المعدنية واستغلالها قد رافقتها مرحلة تطور علمي وتقني هائلة استغلت لتطوير الصناعة وتحسينها. يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن شهادات الاختراع التي أعطيت للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة بين سنة 1860 م و 1890 م قد بلغت ٤٤ ألفا.

وقد امتازت الصناعة الأمريكية بأنها كانت تقوم منذ البداية على أساس التنظيم العلمي الدقيق والإنتاج الغزير نظرا لاتساع السوق الأمريكية.

هذه العوامل مع توافر الرساميل والأيدي العاملة الخيرة أوجدت في البلاد ثورة صناعية قوية فتدفقت السلع والمحاجيات إلى الأسواق بغزاره وحل المصنع نهائيا محل الحرف الصغيرة، ولم تعد العائلات في الريف تصنع أى شيء مما تحتاجه من ملابس أو أدوات منزلية كما كانت تفعل في فترة الاكتفاء الذاتي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الضرائب الجمركية المرتفعة التي فرضها رجال الشمال عند بدء الاستقلال والتي ارتفعت كثيرا سنة 1864 م وذلك بقصد تغطية نفقات الحرب ظلت قائمة لمدة طويلة بسبب تمسك رجال الصناعة ليس في الشمال فقط، وإنما في جميع أنحاء البلاد بها. وقد لعبت هذه الحماية دورا أساسيا في تطور الصناعة الأمريكية وساعدتها على تفادي مزاحمة الصناعات الأوروبية. وبالرغم من أن هذه الحماية كانت مؤدية لمصالح المزارعين فإنها بقيت طيلة القرن التاسع عشر ولم يطرأ عليها أى تعديل قبل سنة 1913 م رغم احتجاجهم المتواصل.

طرق المواصلات،

وفي سنة 1862 م أثناء الحرب عملت الحكومة بقوة على تطوير السكك الحديدية، نظرا لأهميتها في تطوير الاقتصاد الأمريكي؛ لكن تشجع مد خطوط جديدة وبصورة خاصة في أراضي الغرب الجديدة فقد منحت دون مقابل اثنستان من

كبريات شركات الخطوط الحديدية العاملة في أواسط البلاد وفي غربها وهما: يونيون باسيفيك Union Pacific وستراند باسيفيك Central Pacific مساحات من الأرض تمتد إلى عشرين ميلاً على جانبي الخطوط الجديدة التي تقوم بإنشائها. وكان الهدف من هذه المساعدة العمل على ربط شواطئ المحيط الهادئ بالشواطئ الأطلسية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة فقد تم التقاء الخط الحديدي الآتي من مدينة سان فرانسيسكو بالخط الآتي من الشرق عبر جبال روكي في شمال ولاية (يوتاه) في اليوم العاشر من شهر مايو سنة 1869.

وزعت الحكومة والولايات على شركات السكك الحديدية أراضي بالمجان تبلغ مساحتها حوالي ٦٠ مليون هكتار أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريباً. وقد قامت الشركات باستغلال هذه الأرض عن طريق إنشاء المدن والمزارع فيها وبيعها بأسعار مرتفعة نظراً لقربها من الخطوط الحديدية. مما كون مجالاً لقيام مضاربات واسعة بأسعار الأرضي وجمع ثروات فاحشة. وخاصة أن شركات السكك الحديد لم تكن في بداية أمرها تعامل المواطنين على قدم المساواة بل كانت تعطي كبار الرأسماليين وأصحاب المصالح أسعاراً مخفضة ساعدتهم في زيادة ثرواتهم. وكانت هذه التصرفات مثار نقمة شديدة من المواطن العادي على هذه المؤسسات الكبيرة.

إلا أن هذه الشركات قد أدت على كل حال للبلاد خدمات جليلة من حيث إنها قبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ربطت جميع المدن والمناطق الإنتاجية في الولايات المتحدة بشبكة ضخمة من الطرق الحديدية هي أكبر واحدة من نوعها في العالم.

الرأسمالية والاحتكارات:

هذا التطور الاقتصادي والسرع، وما رافقه من مضاربات بالأراضي وارتفاع متزايد بأسعارها واكتشاف مصادر الثروة الطبيعية كان يتم بالدرجة الأولى على عاتق الأفراد ومبادرتهم الفردية. أما الدولة فكانت عادة لا تتدخل في مجال الأعمال وإذا تدخلت فللحماية والتوجيه والمساعدة فقط؛ ولذا فقد كان من الطبيعي أن تظهر ثروات هائلة، وخاصة في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان أصحاب هذه الثروات يملون بصورة عامة نحو السيطرة في

مجال معين وتكوين احتكار قوى يزيل من طريقهم المنافسين ويؤمن لهم الربح الوفير. هذه الاحتكارات أو التراستات الكبيرة كانت تظهر بسبب التطور التقني السريع الذي يستلزم رساميل كبيرة تعجز عادة الشركات الصغيرة عن تأميمها. يضاف إلى ذلك أن قيام هذه الاحتكارات مع ما عندها من إمكانيات مالية كبيرة كان يساعدها على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ظهرت احتكارات كبيرة في مجال استثمار النحاس ولحوم البقر وزيت القطن والتبغ والماكينات الزراعية. إلا أن أضخم هذه الاحتكارات على الإطلاق هي:

١- الاحتكار الذي يسيطر على صناعة الفحص وال الحديد والذى يخص أندرو كارنيجي Andrew Carnegie وكانت أفران هذا الرجل تتبع في نهاية القرن ثلاثة ملايين طن من الصلب مما يؤمن له ربحا سنويا يتتجاوز الأربعين مليونا من الدولارات. وقد بلغت ثروته سنة ١٩٠١م بليون ونصف بليون دولار.

٢- كان روكلر في نهاية القرن التاسع عشر قد سيطر على صناعة استخراج وتصفية البترول في كل الولايات المتحدة بأربعة القسم الأكبر من منافسيه وجمع لنفسه ثروة طائلة.

٣- تروست مورغان Morgan المالي الذي توصل قبل نهاية القرن التاسع عشر إلى السيطرة على ثلث الخطوط الحديدية في البلاد، كما امتد نفوذه إلى فروع صناعية كثيرة: الصلب، التلغراف، التليفون، الكهرباء.

هذه الاحتكارات على الرغم مما قدمته في مجال تحسين الصناعة وتطويرها، وما عملته لتخفيض تكاليف الإنتاج ولتنظيم العمل، إلا أنها كانت مثار نقد شديد من قبل المواطنين الذين كان يزعجهم تسلط أفراد قلائل على ثروات البلاد. ومع الوقت ظهر رأي عام معاد لهذه الاحتكارات يطالب بالقضاء عليها. وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية لإصدار قانون يمنع الاحتكارات يعرف باسم شerman Antitrust Act وذلك في سنة ١٨٩٠م، إلا أن ذلك القانون بقى طيلة القرن التاسع عشر دون تطبيق عملي.

الحركة العمالية:

كانت الرأسمالية الأمريكية طيلة هذه الفترة تعتبر قاعدة العرض والطلب الأساس الذي تطبقه في سياسة الأجور تجاه عمالها. كان العمل يخضع لهذه القاعدة كأية سلعة أخرى. وكانت ظروف العمل بصورة عامة قاسية للغاية، فالعامل يعمل اثنى عشر ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية إلا ما ندر. وحوادث العمل كانت في تزايد مستمر دون أن يفكر رب العمل في وضع أي تعويض مادي أو مساعدة، ولم يكن هناك أي ضمان ضد البطالة أو المرض.

ولهذه الأسباب فإن الطبقة الوعية من العمال كانت تعرف أنها لن تستطيع الحصول على شروط عمل أفضل إلا إذا اتحدت، ولم يكن هذا بالأمر السهل نظراً لكثره المهاجرين وتهافتهم على العمل بأية شروط كانت. وأول مؤسسة عمالية ظهرت سنة 1869م في الولايات المتحدة تحت اسم «فرسان العمل» قد فشلت وزالت قبل مطلع القرن العشرين نظراً لتطورها في مطالبه: ثمان ساعات يومياً، منع تشغيل الأطفال، تأمين الخدمات العامة.

وفي سنة 1885م تأسس (الاتحاد العمال الأمريكيين) American Federation of Labor بمساعي مهاجر يهودي هولندي اسمه غومبرز. ولا يزال هذا الاتحاد قائماً حتى اليوم نظراً لكون مطالبه كانت في الأساس واقعية وعادلة ولكن اتجاهاته محافظة. وقد تمكن هذا الاتحاد من أن يؤمن للعمال الأمريكيين بصورة تدريجية شروط عمل أفضل وساعات عمل أقل وأجور أعلى.

ولعل مما ساعد على نجاح هذه المؤسسة النقابية الكبرى، وهذا ما يميزها عن أكثر النقابات الأوروبية، كونها كانت تقبل النظام الاقتصادي القائم وتعترف به، كما أنها ظلت بعيدة عن الحياة الخنزيرية في البلاد، ثم أنها لم تحاول أن تجعل من مبدأ صراع الطبقات أساساً لعملها.

ومع هذا، لم يكن للمنظمات العمالية وجود قوى في الولايات المتحدة، حتى الأزمة الاقتصادية الكبرى في 1929م.

لقد اهتمت الولايات المتحدة عقب خروجها من الحرب الأهلية بأمور إعادة تعمير ما خلفته الحرب من دمار في البلاد ومن انقسام بين الأميركيين. كما شغلها أيضاً مسألة إعمار المناطق الواسعة التي حصلت عليها بعد حرب المكسيك. يضاف إلى ذلك أن تطوير اقتصاديات البلاد والكشف عما فيها من ثروات معدنية كان من مشاغل الحكومة الفيدرالية الرئيسية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية تفرض على نفسها ما أمكنها ذلك عزلة اختيارية فتبعد عن شؤون العالم الخارجي وبصورة خاصة عن الشؤون الأوروبية، إلا أن التزام دولة كبيرة كالولايات المتحدة بمثل هذا الموقف لم يكن من الأمور السهلة؛ نظراً لاتساع مصالحها ولتضاربها مع مصالح دول أخرى عديدة. ثم إن تسكعها ببداً موئلاً الشهير وحرصها الشديد على أن تختكر لنفسها وحدها حق الاهتمام بشؤون القارة الأمريكية كلها كان لابد أن يخرجها من عزلتها من آن لآخر، ويجريها لخلافات قد تكون خطيرة مع الدول الأخرى التي لها مصالح قديمة في القارة الأمريكية.

بعد انتهاء الحرب الأهلية مباشرة اهتمت بقضية تدخل نابوليون الثالث في المكسيك الذي بدأ سنة ١٨٦١ م ومحاولته إقامة إمبراطورية موالية لفرنسا هناك تحت عرش الأرشذوق النمساوي مكسميليان. فأرسلت جيشاً أمريكياً إلى حدود المكسيك وطلبت من الفرنسيين سحب جيوشهم. ولم يكن أمام نابوليون الثالث سوى الانصياع لطلاب الأميركيين، وخاصة أن المكسيكيين كانوا لا يزالون يقاومون تدخله في بلادهم بقوة. وقد انتهت هذه المشكلة بانتصار وجهة النظر الأمريكية والقاضية بمنع الدول الأخرى من التدخل في شؤون أمريكا وسقوط الإمبراطور مكسميليان وإعدامه على أيدي معارضيه من المكسيكيين في يونيو سنة ١٨٦٧ م.

في نفس الفترة أيضاً اهتمت الولايات المتحدة بقضية آلاسكا. فقد استغل وزير الخارجية الأميركي آنذاك سيوارد العلاقات المتازنة بين بلاده وروسيا وعقد مع قيصرها اتفاقاً ليبع هذه المقاطعة للولايات المتحدة مقابل مبلغ سبعة ملايين ومائة

الف دولار. وبصعوبة بالغة أمكنه أن يحصل من الكونجرس الأمريكي في أبريل سنة ١٨٦٧ على هذه الصفقة ذات الصبغة «التوسيعة».

إلا أنه في أواخر القرن التاسع عشر وبصورة خاصة أخذنا نشاهد خروجاً أمريكيًا سريعاً ونشيطاً عن سياسة العزلة والانكماش والتجاهز نحو التوسيع والاستعمار ظهر في مجالات كثيرة أبرزها:

١- قضية فنزويلا،

منذ منتصف القرن التاسع عشر كان هناك خلاف حول تحديد الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية في جويانا. وقد طال الخلاف كثيراً حول هذه القضية مما اضطر فنزويلا في النهاية وأمام تمسك إنجلترا الشديد بوجهة نظرها لطلب تأييد الولايات المتحدة لها. وقد حصلت على هذا التأييد بالفعل سنة ١٨٩٥ م زمن الرئيس كليفلاند ووزير خارجيته فولنلي Volney. وفي هذه السنة دخلت الولايات المتحدة بصورة رسمية في هذا النزاع متبنية وجهة نظر فنزويلا التي كانت تطالب إنجلترا بالقبول بالتحكيم. وقد رفضت لندن بقوة فكرة التحكيم كما رفضت أيضاً التدخل الأمريكي، ذلك أنها كانت ترى في قبولها لهذا التدخل اعتراضاً بمبدأ موورو الضار بمصالحها ، والتي لم تكن قد قبلته رسمياً منذ أن صدره.

أمام رفض بريطانيا للتحكيم طلب الرئيس الأمريكي كليفلاند من الكونجرس أن يعطيه هو التفويض بتعيين لجنة تحكيم تخطط الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية. وقد ذكر في طلبه هذا بأنه إذا وجدت هذه اللجنة أن فنزويلا محققة في ادعائها فسيكون من واجب الولايات المتحدة أن تمنع عنها العدوان البريطاني. وقد وافق الكونجرس بالإجماع على طلب الرئيس. والواقع أن قرار الكونجرس يمكن اعتباره بمثابة تهديد لبريطانيا باللجوء إلى الحرب.

وكادت العلاقات تتدهور كثيراً لولا حكمة وزير الخارجية البريطاني اللورد ساليسbury وظهور بوادر تعقل واعتدال عند الفريقين مما أدى إلى القبول بفكرة التحكيم. وقد عقدت معااهدة بين فنزويلا وإنجلترا في باريس سنة ١٨٩٧ م بهذا الشأن، وجاء قرار لجنة التحكيم فيما بعد لصالح بريطانيا.

كان لازمة فتزويلا هذه نتائج خطيرة و بعيدة المدى . فهى من جهة قد كرست مبدأ مونرو وما يعطيه من حق للولايات المتحدة لمنع تدخل الدول الأوربية فى شئون القارة . وقد أضافت لهذا المبدأ مفهوماً جديداً يعطى الولايات المتحدة التفویض لرعاية شئون باقى دول القارة . ومن جهة ثانية كانت هذه الأزمة نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية إذ أبعدتها عن عزلتها نهائياً . وبعد هذه الحادثة سيشهد التاريخ الأمريكي تدخلاً متزايداً للولايات المتحدة ليس فقط في شئون القارة الأمريكية ، بل في شئون العالم كله ، ذلك أنه عند انتهاء القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد قد أصبحت باعتراف العالم كله دولة كبيرة . وهى لذلك لا تستطيع إلا أن تقوم بالمستلزمات التي يفرضها عليها هذا الدور .. ثم إنها على الصعيد الاقتصادي قد باتت أكبر قوة اقتصادية في العالم ، ولذا فهي ملزمة باتباع سياسة تقضي بالبحث عن أسواق لبضائعها ، وعن نقاط ارتکاز خارج القارة لتوسيعها الاقتصادي في المستقبل .

٢ - الحرب الأسبانية - الأمريكية (١٨٩٨م) :

في هذه السنة لم يكن قد بقى لأسبانيا من إمبراطوريتها الواسعة التي أقامتها في أمريكا سوى كوبا وبورتوريكو ، ولم تكن هذه الأخيرة تسبب أية مشكلة ؛ لأنها كانت تمارس الحكم الذاتي منذ مدة طويلة . أما في كوبا فإن العلاقات بين السكان المحليين والسلطات المستعمرة كانت سيئة بصورة دائمة ، وقد جأ السكان أكثر من مرة للثورة والتمرد ، غير أن السلطات كانت دوماً تلجأ لأقسى تدابير القمع . ومنذ سنة ١٨٩٥ م كان السكان في حالة ثورة دامية خاصة ، وأن السلطات الأسبانية قد أرسلت مائتي ألف جندي كانوا يستعملون أقسى درجات الشدة والوحشية ضد الثائرين .

وكدولة كبيرة كان لا يمكن للولايات المتحدة إلا أن تهتم بما يجري على بعد ٩٥ ميلاً من شواطئها ، وخاصة أن رجال الأعمال الأمريكيين الذين لهم مصالح واسعة في صناعة قصب السكر والتبغ هناك كانوا يشكون بصورة مستمرة من تأثير مصالحهم بأحداث الثورة ومن سوء معاملة السلطات الأسبانية لهم . وكانت

الصحافة الأمريكية، وخاصة الصحافة الوطنية المتطرفة تبالغ في ذكر مأسى شعب كوبا، وتثير في الأمريكيين أحاسيس الرحمة والشفقة على جيرانهم.

وبالفعل أظهرت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بهذه المسألة سنة 1897م، ليس فقط لدافع إنسانية وإنما أيضاً بسبب غنى هذه البلاد باعتبارها أول دولة في إنتاج قصب السكر، وعرضت هذه السنة على حكومة إسبانيا وساطتها حل الخلاف، ولكن هذه رفضت.

وفي سنة 1898م كان الرأي العام الأمريكي قد بات ميلاً للتدخل في كوبا، واستغلت الحكومة الأمريكية حادث غرق السفينة الأمريكية (مين) في خليج هافانا، واعتقد الأمريكيين أن إسبانيا هي التي أغرقتها، فطلبت انسحاب الجيوش الإسبانية من كوبا، وأمام رفض حكومة مدريد للطلب الأمريكي وافق الكونغرس في 12 أبريل سنة 1898م على إعلان الحرب على إسبانيا.

لقد أظهرت هذه الحرب منذ البداية عدم التكافؤ بين الدولتين المتحاربتين من حيث القوة والإمكانيات والتنظيم. ولهذا فقد كانت سريعة وقصيرة للغاية. وقد دارت هذه الحرب على جبهتين رئيسيتين:

أ - جبهة كوبا، ففي كوبا أُنذلت القوات الأمريكية البرية والبحرية سلسلة من الهزائم السريعة بالأسبان، ولم تثبت بعد أسبوع من بدء الحرب أن انتهت مقاومتهم بعد أن أغرقوا أسطولهم بكامله في سانتياغو Santiago. وبذلها أصبحت جزيرة كوبا وبعدها بورتوريكو بيد القوات الأمريكية، وزال بذلك نهائياً النفوذ الاستعماري الأسباني من البحر الكاريبي.

ب - جبهة الفلبين، كانت هذه البلاد في أواخر القرن التاسع عشر لا تزال خاضعة للاستعمار الأسباني الذي كان يدير أمورها بعقلية رجعية استبدادية. وكانت فيها ثورة شعبية قوية ضد الحكم الأسباني يقودها الرعيم (أغويناسالدو). ولما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على إسبانيا قام أسطول أمريكي كان يرابط في هونج كونج كونوجه إلى الفلبين

مستغلاً ثورة سكانها ضد الأسبان فدمر الأسطول الأسپاني المرابط هناك (مايو سنة ١٨٩٨م) ثم نزلت قوات بحرية أمريكية واحتلت البلاد وطردت المستعمرتين منها.

وقد انتهت حالة الحرب نهائياً بين الفريقين في معاهدة باريس التي وقعت في ديسمبر سنة ١٨٩٨م. وبموجب هذه المعاهدات تنازلت إسبانيا للولايات المتحدة عن سيادتها على جزر الفلبين وجزيرة جوام (Guam) في أوقيانيا وعن بورتوريكو. أما كوبا فقد صارت جمهورية مستقلة.

إلا أن حصول الولايات المتحدة على هذه الأرضي قد أوجد انقساماً في الرأي داخل الولايات المتحدة حول مصيرها، وبصورة خاصة تحديد علاقتها بالولايات المتحدة. فبعض العناصر في الكونغرس الأمريكي يدعى رأي عام محافظ رأت في الاستيلاء على المستعمرات الإسبانية السابقة محاولة لجعل الولايات المتحدة دولة مستعمرة، وهذا يخالف مبادئ الأمة الأساسية في الحرية، كما أنه يعرض الولايات المتحدة في المستقبل خلافات مع الدول الأوروبية ذات المصالح الاستعمارية.

إلا أن الاتجاه التوسعي كان آخرها في السيطرة وقبلت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها أمر السيادة في هذه المستعمرات، وأن تتولى هي تقرير مصيرها:

أ - بالنسبة لكوبا كان لابد من تنفيذ قرار الاستقلال، وبعد سنوات من الاحتلال الأمريكي لهذه البلاد جرى فيها انتخاب مجلس تشريعي تولى وضع دستور للبلاد. وقد بدأت بممارسة الحكم الذاتي سنة ١٩٠٢م، ووقعت معاهدة مع الولايات المتحدة تمنع بموجبها عن القيام بأى عمل قد يعرض استقلالها للخطر كما تعطي الولايات المتحدة حق التدخل في شؤونها في بعض الحالات، وتسمح لها بأن تحصل فيها على قواعد بحرية. وهكذا تتضح نوايا الولايات المتحدة تجاه كوبا، وهي تقضى بجعلها ضمن النفوذ الأمريكي.

وقد اضطرت الولايات المتحدة بعد ذلك، وبموجب حقها في التدخل لاحتلال هذه البلاد والتدخل في شؤونها أكثر من مرة فيما بعد خاصة

بعد أن أصبح لرجال الأعمال الأميركيين فيها مصالح واسعة وسيطروا على صناعة السكر والتبغ واستخراج المعادن وشركات التلغراف والهاتف.

ب - وقد بُرِزَ الاتجاه التوسعي الأميركي الجديد بصورة أوضح عند مناقشة مصير الفلبين، وخاصة أن (أغويانالدو) الرعيم الوطني الفلبيني الذي كان يقود حرب التحرير زمن الحكم الأسباني بدأ يشن حرب عصابات ضد المحتلين الجدد مما اضطر الأميركيين لإرسال حملة من خمسين ألف جندي للقضاء على الثورة. ولم تحصل هذه البلاد على الحكم الذاتي إلا في سنة ١٩١٦ م.

وقد كشفت حرب الفلبين وتمكّن أمريكا الطويل بالسيادة عليها النّظر المتطور لعلاقات هذه البلاد الخارجية ولرغبتها المتزايدة بالتوسيع بصورة خاصة في المحيط الهادئ، والقيام بالالتزامات التي تفرضها عليها مصالحها التجارية ووضعها كدولة كبرى في العالم.

٣ - قنال بنما

مع تزايد اهتمام أمريكا بشئون المحيط الهادئ ونمو مصالحها العسكرية والتجارية في بلدانه، ومع تحول البحر الكاريبي عملياً إلى بحيرة أمريكية وطرد إسبانيا من مستعمراتها فيه ظهرت الحاجة الملحة لشق قanal في أمريكا الوسطى تؤمن الاتصال البحري بين شواطئ أمريكا على الأطلسي وأراضيها في المحيط الهادئ دون الحاجة إلى الدوران حول قارة أمريكا الجنوبية كلها. ثم إن مثل هذه القناles كانت توفر على الولايات المتحدة تكوين أسطولين كبيرين مستقلين أحدهما في الهادئ والآخر في الأطلسي. وكان أكثر الساسة الأميركيين اقتناعاً بهذه الفكرة وبضرورة تنفيذها السكرتير المساعد للبحرية الأمريكية سابقاً تيدور روزفلت والذي أصبح رئيس الدولة سنة ١٩٠١ م.

وفي سنة ١٩٠٢ م صوت الكونجرس على شق هذه القناة التي كان من المفروض أن تمر في أراضي بنما التابعة لدولة كولومبيا. وفي سنة ١٩٠٣ م وقعت

بين حكومة كولومبيا والحكومة الأمريكية معااهدة تسمح بشق هذه القناة مقابل عشرة ملايين دولار كلدفعه أولى وربع مليون دولار سنوياً كأجر لشريط من الأرض يمتد لمسافة خمسة أميال على جانبي القناة، إلا أن مجلس الشيوخ الكولومبي اعتبر هذه الشروط غير كافية ورفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وكان رد الفعل الأمريكي سريعاً وعنيفاً، فقادت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣م بتحريض من الولايات المتحدة ثورة انفصالية في أراضي بنما سرعان ما تبنته وأيدتها الولايات المتحدة مما أدى إلى ظهور جمهورية بنما، التي سرعان ما وافقت على هذه المعااهدة مع إعطاء الولايات المتحدة حق السيادة والتدخل في الأراضي المستأجرة على جانبي القناة.

وقد بدأت الأعمال بسرعة وأصبحت القناة صالحة للملاحة في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤م.

وهذا لابد من الإشارة إلى أن تصرف الولايات المتحدة تجاه حكومة كولومبيا وتشجيعها على انفصال بنما قد أثار إلى حد كبير مخاوف الدول الأمريكية الصغيرة وشكوكها حيال تصرفات جارتهم الكبيرة. وهذا ما اضطرها في سنة ١٩٢١م أن تدفع لحكومة كولومبيا مبلغ ٢٥ مليون دولار كتعويض عن خسارتها للأراضي بينما.

ولعل ما زاد في مخاوف الدول الأمريكية ونقمتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، هو أن الولايات المتحدة منطلقة من تفسير واسع لمبدأ مونرو ورغبة منها في صيانة الأمن والاستقرار والمحافظة على سلامنة المنطقة المحيطة بالقناة أخذت تتدخل بصورة مستمرة في دول البحر الكاريبي، وخاصة كوبا والدومنيكي وهaiti وهندوراس بحججة الرغبة في صيانة الأمن ومنع النفوذ الأوروبي من التغلغل في هذه المنطقة.

٤- السياسة الأمريكية في اليابان والصين:

كانت الولايات المتحدة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تنظر باهتمام خاص إلى شئون المحيط الهادئ والشرق الأقصى، وقد حاولت أكثر من

مرة دون فائدة أن تقييم علاقات تجارية مع اليابان التي كانت حتى ذلك الحين تفرض على نفسها عزلة تامة وتعيش داخل بلادها بعيداً عما يجري في الخارج وخاصة في الغرب. وفي سنة ١٨٥٤م وعن طريق التلويع بالقوة تمكّن بيري Perry من أن يعقد مع اليابان معاهدة كاناجاوا Kanagawa. وبموجب هذه المعاهدة تفتح اليابان من مراقبتها للتجارة الخارجية وتسمح بقيام تمثيل دبلوماسي أمريكي في أراضيها.

وفي سنة ١٨٩٨م ضمت الولايات المتحدة رسمياً جزر هاواي ذات المركز الهام على طريق المواصلات البحرية بين مرفأ سان فرانسيسكو وبلدان الشرق الأقصى، والتي كانت إحدى البلدان المنتجة للسكر في العالم.

وأمام تزايد المصالح الأمريكية في الشرق الأقصى ورغبتها في فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجات صناعتها المتزايدة التطور وجدت نفسها في سنة ١٨٩٩ م مسوقة إلى التدخل في شؤون هذه الدولة؛ ذلك أنه عقب هزيمة الصين في حربها مع اليابان سنة ١٨٩٥م أخذت الدول الأوروبية الكبرى: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا. تشهافت على تقاسم مناطق النفوذ في هذه البلاد الواسعة مما يتعارض مع المصالح التجارية لسلامة وكيان الإمبراطورية الصينية. ولذا فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها بمثابة المدافع عن «الباب المفتوح» حيال هذه الأمة مع احترام وحدتها وسيادتها. وهذا يعني أن تبقى أبواب الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة مع جميع بلدان العالم.

وهذا المبدأ هو الذي دفع الولايات المتحدة للتدخل في الصين زمن ثورة البوكسير سنة ١٩٠٠م (الملاكمين) والعمل على حماية وحدة البلاد الصينية ومنع الدول الأوروبية مجدداً من تقطيع أو صالها واستعمارها.

٥ - الولايات المتحدة وأوروبا:

بالرغم من تمسك الولايات المتحدة الشديد بشرعية مونرو القاضية بعدم التدخل بالشئون الأوروبية، فقد أخذنا نلاحظ في أواخر القرن التاسع عشر ميلاً

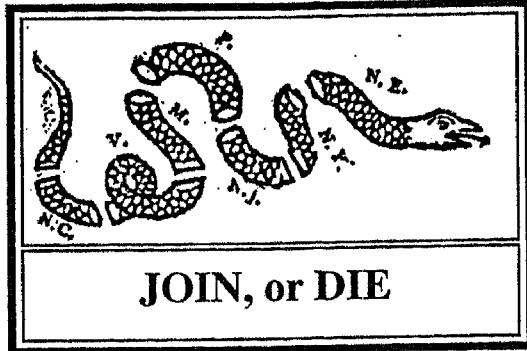
متزايدا في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاهتمام بشئون القارة الأوروبية، إنما دون أن يؤدي بها ذلك إلى الالتزام بمواثيق أو عهود سياسية ثابتة.

ولعل مورد هذا الاتجاه الجديد يعود إلى تزايد نفوذ صناعتها وتجارتها، وإلى تحولها السريع لأن تكون دولة كبرى عالمية. وقد برز هذا الميل أكثر من مرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

فقد اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر برلين (1885م) الذي عالج قضية توزيع مناطق النفوذ في أفريقيا بين الدول الأوروبية الاستعمارية ونظم مكافحة تجارة الرقيق. وكذلك تدخلت الولايات المتحدة في الحرب الروسية - اليابانية سنة 1905م ك وسيط بين اليابان وروسيا.

وفي أثناء الأزمة التي قامت بين فرنسا وألمانيا (1905 - 1906م) بسبب الصراع على النفوذ في مراكش تدخلت الولايات المتحدة فيها، ولعب الرئيس روزفلت بصورة خاصة دورا هاما، كما اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر الجزيرة (أسبانيا) الذي عقد لحل هذه المشكلة.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أقحم الرئيس ويلسون بلاده بعد تردد طويلا في الحرب العالمية الأولى، وكان دورها فيها بارزا وقادعا.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثانى

الولايات المتحدة

والحرب العالمية الأولى

كانت حكومة الولايات المتحدة - برئاسة وودورو فيلسوون - ترقب تطورات العلاقات بين الكتلتين المواجهتين الأوروبيتين:

- ١ - دول الوفاق: بريطانيا وفرنسا وروسيا.
- ٢ - دولتا الوسط: ألمانيا والنمسا - المجر.

وكانت الصحافة الأمريكية تضع التطورات الأوروبية أمام الرأي العام الأمريكي. وخلال العقدين السابقين على نشوب الحرب العالمية كان الشعب الأمريكي قد تعود رؤية أوروبا على «حافة الحرب»، ولا تقاد الأطراف المتعادية تقترب من إعلان الحرب حتى تراجع إحدى هذه الدول الكبرى وتقبل نوعاً من إعلان الحلول الوسط. ولهذا عندما جاءت أنباء مصعد الأرشيدوق النمساوي على يد أحد الوطنيين الصربيين، قابله الشعب الأمريكي وكأنه واحد من حوادث الأغتيال العديدة التي وقعت في أوروبا خلال سنوات ما قبل الحرب، ولم يكن الرأي العام الأمريكي يعتقد أن مثل هذا الحادث الفردي قد يؤدي إلى حرب شاملة بين الدول الكبرى الأوروبية. ولهذا كانت دهشة الشعب الأمريكي كبيرة عندما توالت عليه أنباء التعبئات العامة من هذا الجانب أو ذاك، وعندما توالي إعلان الحرب من جانب الدول المواجهة.

نظر الشعب الأمريكي إلى هذه التطورات بنوع من الامتناع والتشكيك من قيمة هذا الفكر الأوروبي الذي كان عظيماً ومتفوقاً. واعتقد الشعب الأمريكي أن ساسة أوروبا من نوع استمرار المؤامرات السياسية والعسكرية، وأصبحت في دمهم هذه الأساليب التي تتنافى والأخلاقيات السياسية الأمريكية.

حقيقة كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قبل ويلسوون قد اعتمدت (سياسة الدولار)، وحصلت الولايات المتحدة من وراء ذلك على مجالات واسعة زراعية و بتروبلية لاستغلال المكسيك وشعوب أمريكا اللاتينية، إلا أن وودرو

ويسون - منذ توليه الرئاسة - سار على سياسة جديدة لا تأخذ (بسياسة الدولار)، ولا تسعى إلى كسب ثقة وتعاون دول أمريكا اللاتينية. هذا التطور وضع الأخلاقيات السياسية^(١) الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى في مكانة رفيعة جداً إزاء سياسات المعاهدات السرية والوفاقات غير الواضحة معالم أهدافها والتحالفات التي تضع السيف في مواجهة السيف دون اعتبار لمستقبل حضارة أوروبا.

تلك كانت مشاعر الشعب الأمريكي عندما جاءته أنباء وقوع الحرب بين دول أوروبا.

ورغم تلك التطورات السريعة الأوروبية، ظل الشعب الأمريكي معتقداً أن هذه الأمة الحادة الكبرى لن تثبت أن تجد من ينفذ أوروبا من نفسها، وأن يقنع الدول الأوروبية بأن تضع السلاح مؤقتاً حتى يمكن أن يكتشف مخرجاً من هذه الأزمة الكبرى التي تهدد الحضارة الحديثة. وكانت هناك تطلعات شعبية نحو قيام حكومة الولايات بهذا الدور السلمي الإنقاذى الكبير، وخاصة أنها بتورط الدول الأوروبية في هذه الحرب وضعت حكومة الولايات المتحدة في مكانة عالية إنسانية، وأبرزت قيمة المساعي المتألية التي بذلها - قبل الحرب العالمية - كل من (ويسون) ووزير خارجيته (بريان) من أجل عقد معاهدات سلم شامل بين الدول الأوروبية أتعى تؤيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها نحو (سلم شامل)? وكانت هناك العديد من الدول الأوروبية التي وافقت على هذه الجهود الإنسانية، ولكن ألمانيا بدت راغبة عن أن توقع على أي من معاهدات السلام هذه على اعتبار أنه سلام يضع إمكانيات التفوق والرفاهية في يد دول الوفاق وحرمان ألمانيا والنمسا من فرص عادلة في مجالات الاستعمار والتجارة.

ماذا كان صدى هذا الموقف الألماني من نظرية السياسي الأمريكي (بريان) الخاصة (بالسلام الشامل)?

كان إصرار حكومة القيسير الألماني ولسم الثاني على عدم توقيع أي من معاهدات السلام يعني لدى الشعب الأمريكي وجود روح عدوانية لدى القيسير وحكومته، روح عدوانية لا مبرر لها. وكان من العسير على الألمان أن يقنعوا

(١) قال ويسون في أحد خطبه:

"The United States Will never again Seek one Additional Foot of Territory by Conquest"

الشعب الأمريكي بوجهه نظرهم، رغم سلامتها إلى حد ما، وهي أن التوازن الدولي يقتضى فرضاً دولية متساوية للجميع وليس لدول الوفاق فقط، بينما كان من اليسير جداً على أجهزة الدعاية الإنجليزية أن تظهر بريطانيا على أساس أنها دولة تريد وتعنى إلى السلام في وجه قوى عدوانية ألمانية.

ومن وراء هذه التيارات الكبرى السياسية، كانت اتجاهات الحكومة الأمريكية في الأيام الأولى لنشوب الحرب تدعى إلى أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الحرب التي أشعلها محترفو الساسة من الأوروبيين. وظهرت الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية - غداة نشوب الحرب الأوروبية - تشيد بابتعاد الأمريكيين عن الحرب، وتهزأ من هؤلاء الأوروبيين الذين يخوضون حرباً شاملة لا مبررات قوية لها، من وجهة نظر الصحافة الأمريكية.

فلقد ظهرت في صحيفة شيكاغو هيرالد^(١)، «اللitarian Digest» وغيرها من الصحف، مقالات تحمد الله على اليوم الذي نجح فيه كولومبس في اكتشاف أمريكا ليفتح أبوابها أمام من أسعدهم الحظ وغادروا تلك القارة الأوروبية المليئة بالمؤامرات والاقتتال والحرروب.

وهذا كانت نظرية (الحياد الحقيقي) هي الأكثر انتشاراً بين الشعب الأمريكي، بل وبين رجالات السياسة الأمريكية حينذاك. والحياد الحقيقي - في مفهوم ذلك الوقت - كان يعني أن تظل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأوروبية المتقاتلة على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن

(١) قالت Chicago Herald

"Peace - Loving Citizen of this Country Will Now Rise up and Tender a Heavy
Vote of Thanks to Columbus for Having Discovered America"

وقالت أخرى:

"We never appreciate so keenly as now the foresight exercised by forefathers
in emigrating from Europe".

وقالت اللitarian Digest

"Our Isolated Position and Freedom From Entangling Alliances Inspire Our Press
With The Cheering Assurance That We are in no Peril of Being Drawn Into The European Quarrel".

تظل هذه العلاقات دون تطوير في اتجاه معين معا لإثارة حساسيات هنا أو هناك. ولقد أبدى الرئيس ويلسون إيمانه بهذه السياسة، بقوله عند وصول أنباء اشتعال الحرب الأوروبية إلى أسماعه:

«إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل بالنسبة لهذه الحرب على الحياد نظريا وعمليا.. وعلى الأمريكيين أن يكونوا محايدين في أفكارهم كما في أفعالهم».

لقد كان واضحا فعلا في تصريحات ويلسون وخطبه سواء قبل مرحلة انتخابات الرئاسة في 1916م أو خلال معركة الانتخابات هذه أنه شديد الكراهية لمثل هذه الحرب الشاملة، وأنه لا بد من أن يستخدم كافة قدراته من أجل وقف هذه المذابح البشرية التي يذهب ضحيتها في كل يوم عددا كبيرا من زهرة شباب أوروبا.

وخلال معركته الانتخابية ضد خصمه «هيوز» - مرشح الحزب الديمقراطي - قام بحملة كبرى ضد دعاة الحرب وأعلن نفسه داعية السلام العالمي الأول، وأشار إلى أن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأوروبية ليس سوى «جريمة ضد الحضارة»، ولكن ليس معنى هذا أن الرئيس ويلسون كان معينا فقط بإبعاد شبح الحرب الأوروبية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان قد أشار بوضوح إلى أنه يعمل كذلك على صيانة «شرف» الولايات المتحدة من عدوان أي من الدول المقاتلة الأوروبية على المصالح الأمريكية.

ففي يناير 1916م - عندما كانت المعركة الانتخابية على أشدها - قال ويلسون:

«أنا أعلم أنكم تعتمدون علىَّ في تحنيب هذه الأمة ويلات الحرب، لقد فعلت ذلك حتى هذه اللحظة، وإنني أقطع على نفسي عهدا أن أفعل ذلك مستقبلا بمعونة المولى، إذا كان ذلك مستطاعا. ولكنكم قد حملتموني واجبا آخر، لقد طالبتموني بأن يصان شرف الولايات المتحدة وألا يلوثه أى شيء، وهذا أمر لا سيطرة لي عليه. إنه يتوقف على ما يفعله الآخرون، لا على ما تفعله الحكومة الولايات المتحدة الأمريكية»⁽¹⁾.

(1) آلن يفنتز وخترى ستيل كومجو: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، نقله إلى العربية الاستاذ مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، ص 487.

وهكذا حدد ويلسون سياسته إزاء الحرب الأولية، وهو تجنيب الولايات المتحدة مخاطر التورط فيها بشرط ألا يعني ذلك تجاهل ما يمس شرف الشعب الأمريكي. وبذلك يكون قد انتقل من مرحلة (السلام الشامل) و(الحياد الحقيقي) إلى مرحلة الحياد القائم على الحفاظ على مصالح بلاده. ولكن كان يلف هذا الموضوع في إطار قوى من الدعاية نحو السلام بحيث غدا هو داعية السلام الأول، وخاصة أن منافسه (هيوز) كان يستخدم عبارات ملتهبة ويلوح باتخاذ إجراءات عسكرية، فكان أن نجح ويلسون في الانتخابات ليتمتع بالرئاسة مدة جديدة.

بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة شرع ويلسون في القيام بدور الوسيط بين الدول الأولية الكبرى المقاتلة. وفي ٢٢ يناير كانون ثاني ١٩١٧ عرض في خطاب له على الكونغرس الخطوط العامة والرئيسية لمشروعه للسلام على النحو التالي :

- ١ - عقد سلام دائم بواسطة الأمريكية عن طريق (عصبة الأمم)^(١).
- ٢ - سلام بين الأقران^(٢) لا بين غالبين أو مغلوبين، أي (سلام بلا نصر)^(٣).
- ٣ - سلام تكون فيه الملاحة البحرية حرمة أمام الجميع.
- ٤ - سلام يعتمد على التعامل لا على الإرهاب بالقوة العسكرية وال الحرب، وبالتالي سلام يقوم على أساس (نزع السلاح)^(٤).
- ٥ - حق تقرير المصير^(٥) للخاضعين لقوى المتسولة.

ولكن كانت هناك قوى عديدة قادرة على أن تجعل من سياسة (الحياد الحقيقي) وسياسة (السلام الشامل) مجرد وهم يجب أن يتبعه الشعب والحكومة عنه نحو سياسة أخرى. وهذه القوى والعوامل هي :

(1) League of Nations.

(2) Peace Between Equals.

(3) Peace Without Victory.

(4) Disarmament.

(5) National Self - Determination.

١- العوامل الاجتماعية:

حقيقة كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على (الحياد الحقيقى)، على أن يكون هذا الحياد سياسة للحكومة وللشعب على حد سواء، وإذا كانت المستويات الثقافية لدى الحكماء والمسئولين قادرة على التحكم فى مشاعرها وميلها الذاتية، فذلك كان من الأمور التى لا يمكن السيطرة عليها بين أفراد الشعب نفسه. وكان الشعب الأمريكى - من ناحية أخرى - حديث عهد بالتكوين، وكانت أبواب الهجرة مفتوحة أمام عناصر جديدة أوروبية تدفقت بكثرة من وسط أوروبا ومن أيرلندا. وكان أن أصبحت فى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعات قوية من الألمان والأيرلنديين. حقيقة كان هؤلاء لا يمثلون سوى أقلية بسيطة من تعداد الشعب الأمريكى، إلا أن الميل العدائى لديهم نحو بريطانيا وفرنسا كانت كبيرة، وبرزت بسرعة وأصبح هؤلاء يمثلون اتجاه الأقليات المعادية لدول الوفاق.

ومن ناحية أخرى كانت هذه الأقليات الألمانية والأيرلندية منتشرة فى الولايات الغربية الأكثر فقرا، بينما كانت الولايات الصناعية التجارية الغنية الشرقية ذاتأغلبية ساحقة إنجليزية الأصل. وكانت الولايات الشرقية أكثر قدرة على التعبير عن وجهات نظرها بشكل يضيق الإمكانيات اليسيرة المتاحة للولايات الغربية فى هذا الصدد.

أما غالبية الشعب الأمريكى فكان منحدرا من أصول إنجليزية، وكانت الثقافة الإنجليزية هي ثقافة الولايات المتحدة. ومن هناك كانت الصحافة الأمريكية سريعة التجاوب مع الصحافة الإنجليزية، وكانت الأفكار والاتجاهات الإنجليزية تجد صداقها السريع، ويبدون جهد بين أفراد الشعب الأمريكى. ومن هنا كان الإنجليز أقدر وأسرع فى إقناع الشعب الأمريكى بوجهة نظرهم، بينما كانت وجهات النظر الألمانية لا تنتشر إلا فى الدوائر الدبلوماسية أو ذات المستويات الرفيعة، الأمر الذى جعلها عاجزة عن كسب الشعب الأمريكى إلى جانب ألمانيا.

وحتى فى هذه المستويات الدبلوماسية والحكومية فى الولايات المتحدة كانت هناك مقاومة اجتماعية للألمان، حيث إن موظفى الإدارات الحكومية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى كانوا من الإنجليز، وكانوا يتعاطفون مع بريطانيا

تلقائياً، ويسلهون للإنجليز أعمالهم ويضربون صفحات أو يتغاضون عن التسهيلات فيما يتعلق بالمصالح الألمانية. وكان من العسير جداً التحكم في مثل هذه المشاعر والأعمال رغم النساء الواسع النطاق الذي أصدره ويلسون بعدم الانحياز في المعاملات إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت هذه المشاعر العاطفية لدى الأمريكيين المولودين في بريطانيا أو من أسرات بريطانية الأصل قوية، حتى على مستوى الوزراء والسفراء أنفسهم.

فقد كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن هو والتر هانز باج، وكان بطبيعة وظيفته مسؤولاً عن الدفاع عن مصالح وطنه أمام وزارة الخارجية البريطانية، وعندما أكثراً الأسطول البريطاني من مصادرة البضائع الأمريكية المصدرة إلى دول الوسط في أوائل الحرب الأوروبية، تسلم (باج) من حكومته مذكرة احتجاج شديدة موجهة إلى الحكومة البريطانية وتدعوها إلى وقف مثل هذه الأعمال، فذهب (باج) إلى وزير الخارجية البريطاني (إدوار جراري) وقرأ عليه ذلك الاحتجاج، ثم قال جراري: «لقد قرأت الرسالة عليك، ولكنني لا أتفق معها، فلنبحث كيف يجب أن يرد عليها».

بـ- العوامل الاقتصادية:

كانت سياسة الرئيس ويلسون تؤكد منذ نشوب الحرب الأوروبية على أن تنتهي المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية سياسة (الحياد الحقيقى) وكانت هذه المؤسسات الاقتصادية - بسبب طبيعة النظام الحر الاقتصادي الأمريكي - ذات قدرات شبه مطلقة في التعامل مع هذه الدولة أو تلك على أساس الربح المادي والمصلحة الوطنية. وعندما تظلله مشروعات مادية مربحة أمام مثل هذه المؤسسات الاقتصادية تحاول أن تقمع حكومة بلدتها بعلاقة ذلك بالمصلحة الوطنية. وحينذاك كانت الدول الكبرى المقاتلة كلها في حاجة إلى قروض ضخمة، وكانت هذه الدول مستعدة لأن تقدم عروضاً مغرية للمصارف الأمريكية.

ولقد حدث فعلاً أن سألاً (بيت مورجان)^(١) - وكان واحداً من أكبر مؤسسات وول ستريت^(٢) - وزارة الخارجية الأمريكية عما إذا كان من الممكن تقديم

قرض للحكومة الفرنسية، وهل هناك أية اعتراضات على مثل هذا الارتباط المالي الذي كانت له سوابق عديدة قبل الحرب العالمية. وقد أعد وزير الخارجية الأمريكي (بريان) مذكرة في هذا الشأن قدمها في ١٠ أغسطس - آب ١٩١٤م إلى الرئيس ويلسون أشار فيها إلى أن الارتباطات المالية في مثل هذه الظروف مع أي من الدول المتحالف يؤدي إلى نتائج وتطورات غير متماشية مع سياسة الحياد الأمريكي، على اعتبار أن المصارف والمؤسسات الاقتصادية التي تقدم مثل هذه القروض ستستخدم موقفاً تلقائياً مؤيداً للدولة التي حصلت على القروض منها. ويصبح انتصار هذه الدولة أو هزيمتها ذا معنى اقتصادي للمصارف والمؤسسات الدائنة لها، فالنصر يحفظ لهذه المصارف والمؤسسات حقوقها، والهزيمة تهدد هذه وتلك بضياع القروض وفوائدها جملة وتفصيلاً. وكانت وجهة نظر (بريان) صحيحة جداً حين أشار إلى أن العلاقة وثيق جداً بين المصارف والصحافة، وأن هذه المصارف لن تثبت أن توجّه الصحافة نحو تأييد الدولة المستدية ضد الدول الأخرى.

وبالتدرج يصبح الحياد سياسة الحكومة وليس سياسة الشعب أو مؤسساته. وقد قبلت مؤسسات (وول ستريت) نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية بالتراث في أمر تقديم قرض للحكومة الفرنسية واستجابت المؤسسات الأمريكية حينذاك لتلك النصيحة، وفضلت ألا تقدم على خطوة كتلك إلا بعد موافقة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية. ولم تثبت الأمور أن وضع هذه المؤسسات المالية الأمريكية أمام عروض جديدة وملحة، بل إن الأوضاع الاقتصادية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتأثر بتطورات الحرب الأوروبية، وإن كان هذا بعد عدة أشهر من نشوبها.

فقد كانت اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية غير مستقرة عندما نشب الحرب، وبالتالي كان أي تغيير في موازين التصدير والاستيراد كفيلاً بإصابة الاقتصاد الأمريكي بخسائر واضحة، أو بمكاسب واضحة. وفعلاً في أوائل الحرب أقبل الحلفاء على شراء الذخائر والمنتجات الأمريكية فربحت المؤسسات الأمريكية جداً حتى نفذ الاحتياطي المالي المخصص لذلك لدى دول الحلفاء، فأصبح من

المتعذر على الحلفاء شراء الإنتاج العسكري الأمريكي إلا بقروض أمريكية، وأصبحت عدة مؤسسات للإنتاج العسكري الأمريكي مهددة بالإفلاس إن لم يشتري الحلفاء إنتاجها على نفس المستوى على الأقل الذي كانت تشتري به دول الحلفاء، ومن هنا أصبحت هناك حاجة متبادلة بين الحلفاء من جهة، والمصارف والمؤسسات الصناعية والغذائية والعسكرية من جهة أخرى.

والسبب في أن الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) - من دون دول الوسط - هم الذين كانوا الأقدر على تقديم طلبات القروض إلى المؤسسات الأمريكية المالية هو أن الحلفاء هم الأكثر قوة من الناحية البحرية بالذات، والأقدر على حماية أساطيل النقل بين شاطئ أمريكا الشرقي وسواحل بريطانيا وفرنسا، ومع أن المانينا كانت تدعى قدرتها على التحكم في الملاحة المحيطية، إلا أن السيطرة البريطانية على المحيطات هي التي كانت واضحة أمام أعين الأمريكيين، ومن يعمل فوق سطح البحر بأسطوله المكون من بوارج ومدرعات ومدمرات أقوى من ذلك الذي يعمل لغواصات تحت سطح البحر. ولقد ثبت أن تيار التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا كان ينمو ويزداد في مطلع الحرب الأولى، بينما انهارت التجارة الأمريكية الألمانية في الوقت نفسه. وكان الرئيس ويلسون يدرك هذا، وكان قلقاً من هذا التطور، بل لقد لفت الحكومة الأمريكية نظر بعض المؤسسات الأمريكية إلى أنها تنحاز إلى جانب بريطانيا مما يهدد سياسة الحياد الأمريكي للخطر، ولكن دون أن تتخذ الحكومة الأمريكية سياسة إيجابية لمواجهة مثل هذه الحالات.

ولم يكن في استطاعة ويلسون أن يقف ضد نمو مثل هذا النوع من التجارة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث أدى ذلك الارتفاع في حجم التجارة المتبادلة إلى امتصاص البطالة التي كانت قد انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية قبيل وخلال الأشهر الأولى من الحرب الأولى. ومن ثم يصبح الرئيس ويلسون في مواجهة أزمة شعبية واقتصادية في حالة قيامه بإجراءات ضد المؤسسات المنحازة تجاريًا إلى جانب دول الحلفاء، بل كانت المشاعر الأمريكية تزداد ميلاً إلى جانب الحلفاء وتزداد بغضها للدول الوسط، حيث ثبت للشعب الأمريكي أن العلاقات مع

دول الحلفاء مريحة تجاريًا، بينما تقوم الغواصات الألمانية بإغراق السفن الأمريكية التي كانت حمل البضائع العسكرية والمدنية إلى موانئ دول الحلفاء. حتى لقد أحجمت شركات النقل البحري الأمريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء خوفاً من إغراق السفن الأمريكية بالطوربيدات التي كانت تطلقها الغواصات الألمانية. وأدى ذلك إلى تكدس ضخم للبضائع المعدة للتصدير على أرصفة الموانئ ومرة أخرى انتشرت البطالة، وفي هذه المرة كان المسؤول هو الألمان، ولم يكن بوسع الأمريكي أن يناقش الأسباب العسكرية والسياسية التي كانت تدفع الألمان إلى تلك الإجراءات العسكرية العنيفة ضد السفن الأمريكية، وإنما كان الأمريكي يرى أن الألماني عرضة للبطالة وللخسائر الاقتصادية بعد ازدهار اقتصادي بفضل التعاون البريطاني الأمريكي. ومن ثم كان تصعيد حرب الغواصات التي كانت تشنهما البحرية الألمانية يعني في نفس الوقت زيادة الخسائر الاقتصادية بالنسبة للأمريكيين وتصعيد عدد المعطلين وخاصة في موانئ أمريكا الشرقية، حتى لقد طفت موجة السخط الأمريكي ضد الألمان على الأعمال البريطانية العسكرية التي أضرت بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فالواقع أن كلاً من الحلفاء ودول الوسط أضر بطريقة أو بأخرى باقتصاديات أمريكا. وهناك العديد من الحوادث التي وقعت ضد الاقتصاد الأمريكي على يد الإنجليز فقد وسعت بريطانيا من مفهوم «المنوعات» التي يجب أن تصادرها حتى لا تصل إلى ألمانيا، فأدخلت في قائمة (المنوعات) المواد التي تشتريها الدول المحايدة من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد إرسالها إلى ألمانيا أو أي من دول الوسط، وصدر الأسطول البريطاني فعلاً بضائع كثيرة من هذا النوع وارتقت شكاوى المؤسسات التجارية الأمريكية إلى حكومة الرئيس ويلسون من أن بريطانيا لا تفعل ذلك تحت ضغط الضرورات العسكرية فقط، بل كذلك خدمة للمصالح والمؤسسات الاقتصادية البريطانية على حساب المصالح الأمريكية.

بعثت حكومة ويلسون باحتجاجات إلى الحكومة البريطانية بسبب تلك الحوادث، ولكن انتهى كل شيء عند تقديم الاحتجاجات، حيث لم تتخذ حكومة

ويلسوق إجراءات إيجابية رغم تكرار هذه الحوادث. وهذا يرجع إلى طبيعة حجم التجارة الأمريكية مع دول الحلفاء خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩١٦ من ٨٢٤ مليون دولار إلى ٣٢١٤ مليون دولار تقريبا، بينما كان حجم التجارة الأمريكية مع دول الوسط ينهار بسرعة جدا خلال نفس تلك الفترة من ١٧٠ مليون في ١٩١٤ م إلى مليون دولار تقريبا في ١٩١٦ م والجدولين التاليين يمكن أن يوضحوا هذه الحقيقة:

التجارة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الحلفاء

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا

بين ١٩١٤ م و ١٩١٦ م

القيمة بالدولار	السنة
٨٢٤٨٦٠٢٣٧	١٩١٤
١٩٩١٧٤٧٤٩٣	١٩١٥
٢٢١٤٤٨٠٥٤٧	١٩١٦

التجارة الخارجية
 للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الوسط
 ألمانيا والنمسا - المجر
 بين ١٩١٤م و ١٩١٦م

القيمة بالدولار	السنة
١٦٩٢٨٩٧٧٥	١٩١٤م
١١٨٧٨١٥٣	١٩١٥م
١١٥٩٦٥٣	١٩١٦م

ومثل هذا النمو الضخم في حجم التجارة كان يفرض على حكومة الرئيس ويلسون أن تعمل على المحافظة على الأقل على معدلات النمو هذه، وأن تعمل على ضمان الكسب المادي للشعب الأمريكي، سواء في المستقبل القريب أو البعيد، وخاصة أن المؤسسات المالية الكبرى عادت وأخذت تضغط على الحكومة الأمريكية من أجل إنقاذ التجارة الأمريكية من الركود عن طريق تقديم قروض مالية إلى بريطانيا وفرنسا. وفي هذه المرة كانت وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية قد تبدلت في ١٩١٥م، وسمحت في أكتوبر تشرين أول ١٩١٥م بطرح قرض إنجليزي فرنسي قدره ٥٠٠ مليون دولار، وقد غطى هذا القرض بالاكتتاب العام الذي أسهم فيه الشعب الأمريكي بأمواله الخاصة بمحض رغبته الخاصة. وصاحب ذلك نوع من الصدام بين مؤيدي الحلفاء ومؤيدي دول الوسط، حيث حمل كل طرف لافتاته في (وول ستريت) متظاهراً داعياً إلى تقديم القروض لهذا الطرف أو ذاك، ولكن كان

سيل الاكتتاب متوجهها نحو دول الحلفاء وليس نحو دول الوسط، حتى أنه عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في 6 نيسان - أبريل 1917م كان ما اكتب به الشعب الأمريكي لصالح الحلفاء ٢,٣ بليون دولار في مقابل ٢٧ مليون دولار لصالح ألمانيا. وجنت فرنسا وبريطانيا من وراء ذلك مكاسب عسكرية جوهرية، إذ حصلتا على السيولة النقدية التي مكتتها من شراء العتاد والذخائر العسكرية من المؤسسات الأمريكية، ولم تثبت أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى «ترسانة الحلفاء العظمى»؛ وذلك لأن حاجة دول الحلفاء إلى السلاح والذخائر كانت تصاعد بسرعة كبيرة بعد أن تحولت حرب الجبهة الفرنسية إلى حرب خنادق وهجمات مضادة متتالية، وبعد اتساع نطاق الحرب في شرق أوروبا وفي العراق ومصر، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت مالياً وتجارياً إلى جانب دول الحلفاء بشكل مباشر وانحازت عسكرياً إلى جانبها أيضاً، ولكن بطريق غير مباشر. ولقد لعبت المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية الدور الكبير في جعل الولايات المتحدة تنساق إلى الحرب والمشاركة فيها.

كان (بيت مورجان) من أكبر المؤسسات الأمريكية المرتبطة مع دول الحلفاء اقتصادياً، وقد استطاع - بعلاقاته الخاصة مع كبريات الصحف - أن يشن حملة دعاية كبرى ضد ألمانيا بصفة خاصة، ودول الوسط بصفة عامة. وقد عبر أحد المتحدثين باسم بيت مورجان عن موقف هذه المؤسسة المؤيدة للحلفاء بقوله: إنه في الوقت الذي كانت فيه سياسة الحكومة تتحث على الحياد فكراً وعملاً كان بيت مورجان منذ البداية منحازاً إلى جانب الحلفاء، وينمو هذه العلاقات الاقتصادية مع دول الحلفاء أصبح النصر في جانب الحلفاء يمثل كذلك نصراً أمريكياً وأصبحت الهزيمة تعنى خسارة مهولة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للأسباب التالية:

١ - ألمانيا لا يمكن لها أن تعامل حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب معاملة الصديق، وإنما ستتعاملها كعدو لثيم تستر وراء بريطانيا وفرنسا للقضاء على ألمانيا.

٢ - أن انتصار ألمانيا البري - بعد تلك المعركة البحرية السجال في جوتلاند بين الأسطولين الألماني والبريطاني - سيعطى للأسطول الألماني انطلاقه ضد المصالح الأمريكية البحرية، وخاصة أن أسطول أمريكا كان لا يزال محدوداً جداً بالنسبة للأساطيل الأوروبية حينذاك.

٣ - أن قوى المعارضة لسياسة (الدولار الأمريكي)^(٢) في أمريكا اللاتينية ستجد الفرصة مواتية لربط نفسها مع ألمانيا لإرغام الولايات المتحدة على تخفيف قبضتها الاقتصادية عن دول أمريكا اللاتينية.

جـ - العوامل العسكرية:

وهذه العوامل متداخلة جداً بالعوامل الاقتصادية، فحرب الغواصات كانت أكبر عامل عسكري دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول الوسط. ولكن كانت حرب الغواصات نفسها موجهة ضد التجارة الأمريكية - البريطانية على نفس المستوى الذي كانت توجه به ضد الأسطول التحالفية. ويجعل المؤرخون الأمريكيون والإنجليز والفرنسيون لحرب الغواصات الأهمية الأولى من حيث مسؤولية الألمان في (إرغام) الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في الحرب. فيقول المؤرخ الفرنسي رينوفن:

«تحت تأثير أي الحوادث قطعت الولايات المتحدة علاقتها مع ألمانيا؟ إن نقطة الانطلاق كانت بتشييد ألمانيا وعزمها على القيام بحرب الغواصات إلى أبعد حد»، ويؤكد المؤرخان الإنجليزيان جرانت ومبرلى هذا الاتجاه فيقولان:

«أبلغت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة الأمريكية أن دول الوفاق المتحالفة أرغمت ألمانيا (بأساليبها الوحشية) على أن تستأنف حرية التصرف. وإذاء هذه الظروف ستواجه ألمانيا الإجراءات غير المشروعة من جانب الأعداء بأن تمنع بالقوة بعد أول فبراير ۱۹۱۷ م في منطقة حول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وفي شرق البحر المتوسط، كل ملاحة، بما في ذلك الدول المحايدة من إنجلترا وإليها ومن فرنسا وإليها.. وستغرق ألمانيا كل سفينة تلتقي بها داخل هذه المنطقة».

وكانت ألمانيا خلال الفترة الأولى من الحرب تسعى إلى توجيه ضربة قاضية لإخراج فرنسا من الحرب، ولكنها فشلت، وأرادت تحقيق نفس الهدف بالنسبة لروسيا، ولكنها فشلت كذلك، فتحولت إلى العمل على إخراج إنجلترا من الحرب عن طريق حرب غواصات تمنع عن الشعب الإنجليزي الغذاء والسلاح، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها ستغرق أية سفينة في نطاق حدوده حول الجزر البريطانية معللة بذلك بأن الحكومة البريطانية ضربت حصارا على الشواطئ الألمانية بلغ فيه الأمر أن الأسطول البريطاني صادر المواد الغذائية التي تحتاجها النساء والأطفال، إلا أن حكومة ويلسون رفضت هذا التعليل وحملت الحكومة الألمانية مسئولية إجراءات بهذه (غير قانونية). ولم تثبت أن أغرق غواصة ألمانية السفينة بوزيتانيا في ۷ مايو أيار ۱۹۱۵ م بن عليها من سياح أمريكان، واعتبر «تيودور روزفلت» - الزعيم الأمريكي الكبير - هذا الحدث قرصنة يجب أن يقضى عليها.

كانت هذه الأزمة سببا في رفع حرارة العداء الأمريكي نحو ألمانيا. ولم تثبت تطورات الحرب أن أدت إلى المزيد من حوادث إغراق السفن التجارية الأمريكية، وجاء حادث إغراق الباخرة فيجيليتا في ۱۹ مارس - آذار ۱۹۱۷ م ليصبح في اعتبار الرئيس ويلسون آخر ما يمكن أن يتحمله الأمريكي، دون أي تقدير؛ لأن الأسلحة والذخائر الأمريكية كانت هي الأخرى تفتكت يوميا بالجيش الألماني في جبهات القتال البريطانية والفرنسية، ولا شك أن ويلسون كان قد فرر

الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء منذ أوائل ١٩١٧م، وكان يتظر الحادث الذي يحمل الألمان مسؤولية (إرغام) حكومة الولايات المتحدة على دخول الحرب، حيث إننا نعتقد أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية هي العوامل الأولى والرئيسية التي جعلت الرئيس ويلسون يتحول من سياسة الحياد الحقيقي إلى الحرب.

د - العوامل الأيديولوجية:

كانت هناك نداءات قوية في الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى الدخول في الحرب إلى جانب الديمocratيات، ويقصدون بذلك فرنسا وبريطانيا، على اعتبار أن ألمانيا والنمسا كانت من الدول الدكتاتورية الأوتوقراطية التي لم يعد نظامها ملائماً مع العصر الحديث، وأن من واجب الشعب الأمريكي أن ينقذ شعوب ألمانيا والنمسا من دكتاتورية حكامها ومنحها الفرصة لتحكم نفسها بنفسها بأسلوب ديمقراطي. ولكن كان هناك نقد شديد موجه إلى هذه النظرية يتركز في أن الدخول في الحرب إلى جانب إنجلترا وفرنسا يعني كذلك الدخول إلى جانب حليفهما روسيا القيصرية الأوتوقراطية الدكتاتورية الرجعية، ولا يشرف الولايات المتحدة أن تدافع عن مثل هذه القيصرية. ولكن حدث ما غير الأوضاع، إذ قامت الثورة في مارس ١٩١٧م في روسيا، وأسقطت القيصرية، ولم يعد هناك ما يمنع من دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء. بل لقد أصدرت الحكومة الليبرالية الروسية - التي جاءت إلى الحكم في أعقاب الثورة - بيانات ومبادئ ثبتت أنها تسير نحو ديمقراطية أوربية، وبذلك أصبحت الحرب حرباً بين الديمocratيات والأوتوقراطيات. ولم يعش هذا التصور الأمريكي طويلاً، ولكنه كان كفيلاً بأن يفسح الطريق أمام دخول الولايات المتحدة الحرب ضد الأوتوقراطيات. وهذا العامل الأيديولوجي واضح جداً في خطاب وتصريحات ويلسون بعد أن قرر التخلّي عن سياسة (الحياد الحقيقي) والتحول إلى سياسة الحرب، وكان لابد من أن تتعذر في نفس الوقت مفاهيم الشعب بحيث تشجع بهذه الأفكار حتى يصبح الفكر الأيديولوجي عاملاً من عوامل دخول الحرب.

وكانت المهمة لا جدال صعبة، حتى بعد وقوع الثورة الروسية. ولكن الذي كان يقوم بهمها إقناع الشعوب بالتحول عن الحياد إلى الغرب باسم الديمocrاطية رجال سياسة على جانب كبير من الذكاء والمقدرة على توجيه الشعوب نحو الهدف الذى يريدونه، ومن هؤلاء كان روبرت لانسنج، وكان محاميا دوليا قديرا، وشغل منصب المستشار الأول ثم وزيرا للخارجية بعد استقالة (بريان) فى ١٩١٥ م. وكان (لانسنج) شديد الميل إلى جانب الحلفاء، ويمكن تحديد قدرته الهائلة فى توجيهه سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما ندرك أنه كان صاحب تأثير قوى و مباشر على ويلسون، وأنه كان هو المسئول عن كثير من القرارات الهامة الجوهيرية التى أصدرها الرئيس ويلسون.

وقد أشار (لانسنج) بوضوح فى مذكراته أنه كان يتظر الفرصة التى يمكن أن يستغلها كى يوجه الشعب الأمريكى نحو قusal الاستبداد الألمانى، بإقناع هذا الشعب بأن الدكتاتورية الألمانية تهدد حرياته كما تهدد كافة المؤسسات الديمقراطية فى أي جزء من أجزاء هذا العالم.

هـ- العوامل الدولية:

تعتلى العوامل الدولية التى أثرت فى توجيه الولايات المتحدة نحو الحرب بالمشكلات التالية:

- ١ - العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المكسيك المجاورة لها.
- ٢ - المشكلة اليابانية وهى مرتبطة بالتوازن الدولى فى الشرق الأقصى.
- ٣ - التوازن الدولى资料 على ضوء تطورات الحرب فى قلب القارة الأوربية.

٤ - المشكلة المكسيكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من (سياسة الدولار) من وقت قصير، وكانت هذه السياسة قد أعطتها فرضا لاستغلال الكثير من إمكانيات دول

أمريكا اللاتينية بشكل أثار مشاعر هذه الدول دون أن تتطيع التصدى للعملاق الاقتصادي الأمريكي، وخاصة أن القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ضرب أي من الدول اللاتينية المفككة. وكان الرئيس ويلسون يحاول إقناع هذه الدول بأن حكومته تريد أن تعامل معها على قدم المساواة، وليس من مركز القوة. ولكن التطورات الداخلية في المكسيك جعلت تحقيق ويلسون لهذا أمراً صعباً، إذ توالت الانقلابات الداخلية في المكسيك، وكان للرأسمالية الأمريكية دور في بعضها، وظهرت عصابات قوية في منطقة الحدود المكسيكية - الأمريكية، وبعث ويلسون بالجيش الأمريكي لضرب هذه العصابات، الأمر الذي أثار حفيظة المكسيكيين. وبصفة عامة كانت العلاقات المكسيكية الأمريكية غير مستقرة، وكان من الممكن أن تتهدأ أية دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تعاظم حجم التجارة العسكرية الأمريكية مع دول الحلفاء، واعتقد الألمان أن حكومة الولايات المتحدة ستتدخل الحرب ضدتهم إن عاجلاً أو آجلاً سعت حكومة القيسar الألماني إلى حث المكسيك على التحالف معها ضد الولايات المتحدة. وكان الألمان يلوحون للمكسيك بأن مثل هذا التحالف سيتمكن المكسيك من استرداد الأراضي التي سبق أن اغتصبتها الولايات المتحدة الأمريكية منها بالقوة، ويوجه خاص (تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا). ولم تطفو المشكلة المكسيكية بقوة على سطح العلاقات الألمانية - الأمريكية إلا في أعقاب نشر برقية أرسلها (زمرمان) - مساعد أمين سر الدولة الألمانية في وزارة الخارجية الألمانية - إلى سفير ألمانيا في المكسيك. وقد وقعت هذه البرقية في قبضة رجال المخابرات البريطانية الذين سلموها إلى حكومة واشنطن، عملوا على نشرها على أوسع نطاق بين أفراد الشعب الأمريكي لما كانت عليه المشكلة المكسيكية من حساسية شديدة، وترتبط عن ذلك تحرك مشاعر الشعب الأمريكي ضد الألمان دون البحث عن حقيقة هذه البرقية، حيث هناك اعتقاد بأن قصة البرقية من أولها إلى آخرها كانت من تدابير وتنفيذ المخابرات البريطانية وليس لأنفرد زمرمان ضلع فيها.

٤ - المشكلة اليابانية:

كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين القلق إلى نمو اليابان في الشرق الأقصى، ذلك النمو الذي ظفر في أعقاب ذلك التحالف الياباني مع بريطانيا، ومع أن بريطانيا كانت حليفة اليابان، إلا أنها كانت قادرة على أن تضع حدًا للتوسيع الياباني، أما وقد أصبحت بريطانيا منشغلة بقضيتها وقضيتها في حرب مصرية في أوروبا والشرق الأوسط فالفرصة - من وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة - أصبحت سانحة تماما أمام اليابانيين لكي يحلوا محل الدول الكبرى الأوروبية في الشرق الأوسط سواء المعادية منها لبريطانيا أو الحليفة.

وكانت اليابان سريعة الحركة حين أعلنت الحرب على ألمانيا واستولت على شبه جزيرة (شانتونج) في الصين. ولم يكن في استطاعة ويلسون أن يوقف مثل هذا التحرك الياباني، وإلا عرض نفسه لأزمة مع بريطانيا، إلا أن ويلسون كان يقطاً جداً لأى تحرك جديد ياباني، ولقد حاول اليابانيون فعلاً أن يفرضوا على الصين في مطلع ١٩١٥م معااهدة لانسنج ايتشي في نوفمبر ١٩١٧م تلك المعااهدة التي حفظت لليابان اعترافاً أمريكياً بمصالحها في الصين بشكل يمكن أن يحول هذه المصالح إلى نوع من التسلط الياباني على الصين، أما ويلسون فيبدو أنه اكتفى بمنع اليابان من فرض حمايتها الفورية على الصين حتى تنتهي الحرب العالمية، وتتصبح صورة العالم من بعدها. وبذلك تكون العلاقات بين حكومة الولايات المتحدة واليابان - التي تشارك منذ البداية في الحرب إلى جانب الحلفاء - قد سارت على أساس المفاوضات وتبادل المنفعة وتهيئة الأمور حتى يتضح الموقف الدولي.

٥ - التوازن الدولي:

كانت حكومة الرئيس ويلسون لا تعنى فقط بأوضاعها الاقتصادية وعلاقتها بالدول المقاتلة في أوروبا فقط، بل كانت معنية جداً بتصور ماذا سيكون عليه

الموقف السياسي والعسكري والاقتصادي بعد أن تنتهي الحرب لصالح أي من الطرفين المتناطحين. وكان هناك احتمال قوي بأن التفوق البري الألماني سيعطي لدول الوسط القدرة على التحكم في أوروبا كلها، وبالتالي في معظم الاتجاهات الدولية، وبالتالي تفقد حكومة الولايات المتحدة مكانتها في مثل هذه الحالة التي تصبح فيها دولة أو دولتين فقط في أوروبا بما يتعاملتين مع حكومة واشنطن، ولا شك أن انتصار ألمانيا في القارة الأوروبية سيعقبه تخفيض شديد للمصالح التجارية الأمريكية والمكانة الدولية الأمريكية، بعكس انتصار الحلفاء الذين لا يرغبون في السيطرة المباشرة على أوروبا، ومن ثم كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في عدم إعطاء الفرصة لدولة معينة تسيطر على أوروبا وتوجهها.

وإذا ما وضعنا هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية والدولية جنبا إلى جنب لتبيّن لنا بوضوح أن كافة الاتجاهات كانت تحت الرئيس ويلسون على التخلّي عن مبدأ (الحياد الحقيقى) الذي نجح به في الانتخابات ليعلن شعارات أخرى تحبذ دخول حكومته وبلاذه الحرب، شعارات جديدة لا تعطى العامل الحقيقى وهو العامل الاجتماعي الاقتصادي مكانه الأول. فهو حين دعا إلى خوض غمار الحرب، نادى بأعلى صوته أن الديمقراطيات فى خطر، مع أن حكومته مسؤولة إلى حد كبير عن حماية العديد من الحكام الدكتاتوريين فى أمريكا اللاتينية، ونادى بأعلى صوته أن حرية الفرد الأوروبي تداش تحت أقدامه الدكتاتورية القيصرية، بينما حكومته تدوس - وهى متعالية - بأقدام البيض حقوق السود فى الولايات المتحدة الأمريكية، لا لشيء إلا لأنهم سود ولديهم من النشاط ما يجعلهم قادرين على التفوق على الآبيض أو على الأقل أن يقف منه موقف اللند للند.

وعلى أي حال، تحول الرئيس ويلسون إلى جانب الحرب، وقدم مبرراته إلى الكونجرس الأمريكي الذي وافق في 6 نيسان أبريل 1917 على إعلانها.

ولم تدخل الحرب كحليف لدول الوفاق، وإنما كشريك فقط فيها، ذلك حتى تحفظ حكومة وشنجتن بحق الانسحاب من هذه الحرب عندما تشاء. وهذا الوضع القانوني يجعلها غير ملتزمة بأهداف دول الوفاق من الحرب، ويعطى لوشنجتن الفرصة لأن تعمل وتححدث من مكانة أعلى مستوى من مكانة الدول المقاتلة عموماً، ولا يدفعها هذا الوضع القانوني إلى الاعتراف بالاتفاقيات السرية المعقودة بين دول الحلفاء لتوزيع الأسلاب بعد الحرب.

ما هي تطلعات حكومة وشنجن الشعب من وراء المشاركة في هذه الحرب؟ إن مسألة الدفاع عن الديمقراطية لا تشبع التطلعات الاقتصادية لرجال الأعمال الأميركيين، وإنما يجب أن يكون هناك عائد مناسب من وراء هذه المشاركة. فبادئ ذي بدء كانت هناك أولاً المحافظة على الديون الأمريكية لدى دولتي الوفاق: إنجلترا وفرنسا، والإبقاء على باب التجارة مفتوحاً معهما حتى يستمر حجم التجارة في النمو.

ويحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين عن مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية من وراء مشاركتها في الحرب بقوله: إنها هي التي خرجت متتصرة من الحرب والرابع الأول فيها. فلقد زاد إنتاج الفحم فيها، وتضاعف إنتاج الصلب، والإنتاج الزراعي، حتى أن «فائض الميزان التجارى» للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩١٨ يعادل الفائض عن السنوات بين ١٧٨٧ و ١٩١٤ م.

أما من حيث الفوائد التي جنتها دول الحلفاء من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم فهي كثيرة للغاية أيضاً.

- قويت الروح المعنوية لديهم على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت تضم رصيداً بشرياً ومالياً وعسكرياً ضخماً كفيل بقلب موازين الحرب ضد ألمانيا بعد فترة ليست بالطويلة. وأصبح على كل من إنجلترا وفرنسا أن تصدراً وتزداد الهجمات الألمانية العديدة حتى تصل القوات الأمريكية.
 - مع أن الأسطول الأمريكي كان صغيراً نسبياً، إلا أن دخول وشنجتن للحرب جعل هذا الأسطول مسؤولاً عن سلامة سفن الحلفاء في مسطح

من الماء كبير يخفف من أعباء الأسطول البريطاني. وفوق هذا وذاك، أصبح من مسؤوليات الأسطول الأمريكي منع الغواصات الألمانية من إغراق السفن الأمريكية، خاصة وأن متوسط ما كان يغرقه الألمان في الشهر كان قد بلغ ٩٠٠ ألف طن. وفعلاً تعاونت أساطيل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في حماية قوافل السفن العاملة بين الولايات المتحدة والموانئ الفرنسية والبريطانية. وتم كذلك نقل حوالي ثلثا مليون جندي أمريكي إلى الجبهة الفرنسية.

-٣- أصبح من اليسير على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعقدا قروض حرب مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشروط أكثر سخاء وبسرعة. وفعلاً وافق الكونغرس على تقديم قروض بثلاثة مليارات دولاراً للحلفاء في أعقاب دخول الولايات المتحدة الحرب.

كان دخول الولايات المتحدة الحرب في ظروف تختلف عن تلك التي لايست دخول الدول الأوروبية فيها. لم تمر حكومة وشنجن بأزمات تمهدية، وكانت سياسة التعبئة العامة العسكرية غير واردة في الأذهان. وفوجئ الشعب بأن المبالغ اللازمة للمشاركة في الحرب ضخمة للغاية لم يسبق لها مثيل. وبدا على السلطات الأمريكية في أول الأمر نوعاً من الارتباك في مواجهة مسؤوليات الحرب، بل إن بعضات الفرنسية والبريطانية التي وفدت على العاصمة الأمريكية لتطالب بأموال سائلة لمواجهة تحديات الحرب في أوروبا أصبت بخيبة أمل كبيرة.

ويلاحظ أيضاً عندما وقعت الحرب العالمية الأولى لم تكن أجهزة وزارة الحرب والبحرية الأمريكية مستعدة للمضاعفات التي تواترت. كان الأسطول صغيراً، وكان انهيار الأسطول البريطاني في معركة بحرية أمام الألمان يعني خطراً كبيراً على الولايات المتحدة؛ وكان الجيش مؤلفاً من ٨٠ ألف جندي نظامي موزعين على المراكز الرئيسية في داخل الولايات المتحدة نفسها، وكان (الحرس الوطني) أكثر عدداً ولكن أقل تنظيماً، وأما سلاح الطيران فكان ملحقاً بسلاح الإشارة دليلاً عدم إعداده للمهام الحديثة الحربية حينذاك.

بعد دراسة وافية لحاجات الولايات المتحدة من القوات المسلحة، ولمواجهة الخسائر المتتالية في السفن الأمريكية بواسطة الغواصات الألمانية، وضع ويلسون ومستشاره برنامجاً للتسلح يرفع من قدرات الدولة البحرية إلى المرتبة الأولى في (١٩٢٥).

وما أن عرض هذا البرنامج حتى أثار مناقشات حادة للغاية، وكانت صيغات المعارضة داخل الكونجرس قوية وأكثر علواً، ومع هذا استطاع ويلسون أن يحصل على موافقة من الكونجرس على تقوية القوات المسلحة عن طريق ضرائب فرضت على ذوي الدخول الكبيرة بصفة خاصة (١٩١٦).

ولهذا عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب كانت أقدر على تجهيز قوات كثيفة للعمل في أوروبا.

كان على حكومة ويلسون أن تعد مئات الآلاف من الجنود ومئات السفن وعشرات الآلاف مع المدافع وأكdas مكدسة من الذخائر لكي ترسل إلى جبهة القتال فوراً، ولم يكن يتوافر من هذا إلا القليل رغم تلك الاستعدادات المبكرة سنة ١٩١٦، لهذا شرعت الحكومة في تشكيل لجان حرب متخصصة في مواجهة هذه المشكلات الرئيسية ظهرت الهيئات والمجالس التالية:

- ١ - مجلس الدفاع القومي (١).
- ٢ - هيئة التسويقات العامة (٢).
- ٣ - هيئة اقتصاديات الحرب (٣).
- ٤ - إدارة التغذية (٤).

ولكن أثبتت مجاهدات الأميركيان الأولى في ميدان التعبئة والاستعدادات قصوراً شاملاً لا يتناسب والصورة التي كانت في الأذهان عن إمكانيات الولايات المتحدة الكبيرة عسكرياً واقتصادياً، وأدرك ويلسون أن مواجهة مسئوليات الحرب

(1) Council Of National Defense.

(2) General Munitions Board.

(3) War Industries Board.

(4) Food Administration.

وكان الحلفاء في حاجة ماسة إلى المواد الغذائية

تتطلب سلطات واسعة توضع في تصرف الأجهزة المسئولة، وفعلاً منح (هيئة اقتصadiات الحرب) سلطات واسعة ووضع على رأسها أحد كبار رجال الأعمال⁽¹⁾ في (وول ستريت)⁽²⁾ ووضع (هربرت هوفر)⁽³⁾ على رأس (إدارة التغذية) ليواجه منذ البداية أزمة حرج، حيث إن الحاجة إلى القمح كانت كبيرة للغاية لمواجهة متطلبات الحرب للأمريكيين والخلفاء، وحيث إن الإنتاج كان متدنياً بشكل لم يسبق له مثيل في السنوات القليلة السابقة.

ولكن إجراءات (هوفر) الخاصة بشراء إنتاج القمح بأسعار عالية جعلت الإقبال على زراعته كبيراً، حتى لقد أصبح مساحة المزروع منه في ١٩١٩ هو ٧٥ مليون (آكر) في مقابل ٤٥ مليون في ١٩١٧.

وفي مجالات توفير الوقود والنقل العام بمختلف الوسائل اتخذت حكومة ويلسون قرارات سريعة وحاسمة لعبت دوراً هاماً في نمو اقتصadiات الولايات المتحدة.

وكان الاستيلاء على ممتلكات الألمان ومصانعهم - وخاصة مصانع إنتاج الكيميائيات - من العوامل التي أنعشت اقتصadiات البلاد العسكرية والمدنية على حد سواء.

وفي ميدان إنتاج الطائرات، كان من المقرر أن يصبح سلاح الجو مؤلفاً في تموز (يوليو) ١٩١٨ من ٢٢ ألف طائرة حسب الخطة الموضوعة لذلك، ولكن تبين أن الرقم مبالغ فيه جداً، حتى أن الدول الكبرى المتحاربة نفسها لم تكن الواحدة تملك أكثر من ٢٥٠٠ طائرة، وكان طبيعياً أن يصل عدد الطائرات الأمريكية التي ساهمت في الحرب حتى عقد الهدنة هو ربع العدد المقترن من قبل فقط.

تولى القيادة العليا الأمريكية في فرنسا (جون برسننج)⁽⁴⁾ فوصلها في منتصف ١٩١٧ عندما كانت جيوش الحلفاء عموماً تقف موقف الدفاع. وظهرت

. (١) برنارد باروخ Bernard Baruch

(2) Wall Street.

(3) Herbert Hoover.

(4) John. J. Pershing.

مشكلة بين (برشنج) وقاد الحلفاء عن كيفية استخدام القوات الأمريكية في القتال. كان قواد الحلفاء يطالبون باستخدام القوات الأمريكية كإمدادات تسد الثغرات في خطوط الحلفاء، أما (برشنج) فقد تsk - يسنه في ذلك ويلسون - بأن يعمل الجيش الأمريكي على اعتبار أنه جيش قائم بذاته غير مناصر في بقية الجيوش الخليفة. وبعد أشهر قليلة تخرج موقف الحلفاء إلى درجة دقيقة للغاية بسبب عدة تطورات جوهرية عسكرية وسياسية.

١- فتح حكومة كيرنسكي مفاوضات الصلح مع ألمانيا.

٢- نكبة الجيش الإيطالي في كابوريتو Caporetto.

وأتجهت القيادة العليا للحلفاء إلى طلب المزيد من الرجال من الولايات المتحدة وفعلاً كان (برشنج) يتؤدة قد أعد الفرق الأولى - كمقدمة لعدة فرق أخرى تحت الإعداد والتكوين - التي شاركت في العمليات العسكرية في منطقة اللورين جنباً إلى جنب القوات الفرنسية هناك في تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٧، وشاركت القوات الأمريكية في المعارك الأخيرة من الحرب وخاصة في الدفاع عن باريس حيث إن تعدادها كان قد بلغ منذ توز (يوليو) ١٩١٨ حوالي المليون جندي، تحولت إلى الهجوم خاصة في جهة نهر الموز Meruse في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٨، وظهر واضحًا أن التفوق العددي في الرجال - بفضل المساهمة الأمريكية - جعل آمال الألمان في الحصول على نصر ما بعيدة.

كان (برشنج) الذي كسب أكثر من موقعة وأرض - يرى أن الألمان لن يصدوا بعد، وإن على الحفاء أن يستمروا في التقدم حتى برلين حتى يشعر الألمان بمرارة الحرب، ولكن في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية قد بلغت مشارف قلعة (سيدان)^(١) الشهيرة كان المندوبون الألمان قد عبروا الحدود لقابلة فوش^(٢) طالبين عقد هدنة، وتم عقدها في ١١ / ١١ / ١٩١٨ وبدأت مسؤوليات ويلسون إزاء السلام وشكل العالم الذي يجب أن يكون عليه بعد تلك الحرب الدموية.

(1) Cedan.

(2) Foch.

كان ويلسون - مثل غيره من زعماء العالم - قد عرّفوا بأمر المعاهدات السرية التي سبق أن عقدتها دول الوفاق فيما بينها لاقتسام مناطق النفوذ وأراضي العدو، وذلك عندما أذاعت حكومة الثورة البلشفية هذه الاتفاقيات، وربما كان ويلسون يدرك أن هناك نوعاً من التفاهم بين دول الوفاق حول أراضي العدو، ولكن وعد بلفور - الذي يعطى وطناً قومياً لليهود في فلسطين - قد عرض عليه قبل إصداره، ومن ثم كان ذهنه مستعداً لأن يقبل نوعاً من التسلط الغربي على البلاد غير الأوروبية شأنه في ذلك شأن الزعماء الغربيين الذين يحلون مشاكل أوروبا على حساب آسيا أو إفريقيا بغض النظر عن المبادئ الإنسانية.

ولهذا أصدر الرئيس ويلسون مبادئ الأربع عشرة المشهورة كى تعطيه رعامةً أيديولوجية دولية واسعة النطاق، وهذه المبادئ تتلخص فيما يلى:

- ١ - إلغاء الدبلوماسية السرية.
- ٢ - حرية الملاحة في أعلى البحار سواء في وقت السلم أو وقت الحرب.
- ٣ - تخفيف الحواجز الاقتصادية بين الأمم.
- ٤ - تخفيض التسلح.
- ٥ - تسوية حقوق الشعوب المستعمرة بالعمل على إعطائهما حق اختيار الحكومة التي تتولى أمرها.
- ٦ - جلاء الألمان عن الأراضي الروسية.
- ٧ - سيادة البلجيك وحريتها.
- ٨ - جلاء الألماني عن الأرض الفرنسية.
- ٩ - إعادة تحديد الحدود الإيطالية - النمساوية بما يتمشى مع القاعدة القومية.
- ١٠ - منح شعوب إمبراطورية النمسا - المجر الحكم الذاتي.

١١- الجلاء عن أراضي صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وحصول صربيا منفذا على البحر، وتسوية العلاقات بين الدول البلقانية على أساس قومي.

١٢- الاستقلال الذاتي لشعوب الإمبراطورية التركية (العثمانية).

١٣- استقلال بولندا ومنحها منفذا على بحر البلطيق.

١٤- تكوين عصبة أمم تتولى ضمان تنفيذ الاستقلال الذاتي وسلامة أراضي الدول العظمى والصغرى على السواء.

ولقيت هذه المبادئ ترحيباً من الأمريكيين والأوربيين وحتى من الألمان أنفسهم. وهناك في مؤتمر الصلح في باريس كان الاختبار الحقيقي لمبادئ ويلسون فيلاحظ.

١- أن الألمان تعلقوا بها، وسلموا الكثير من السلاح والأرض استناداً إلى هذه المبادئ.

٢- والخلفاء أكدوا حيرتهم وعدم قدرتهم على فهم مضمونها، وتوصلا إلى هدفهم الخاص بتحويل الهدنة إلى (استسلام ألماني غير مشروط)، حيث إن مواد الهدنة وتنفيذ الألمان لها جعل من المستحيل على ألمانيا أن تمتศق الحسام بعد أن اكتشفت أن الخلفاء لن يأخذوا بمبادئ ويلسون الأربع عشرة.

ذهب ويلسون إلى مؤتمر الصلح (يناير - كانون الثاني ١٩١٩) ليعمل على:

١- منع الخلفاء من اقتسم الأرض والبلاد وتوزيع الغنائم على تلك الطريقة المعتادة خلال القرن التاسع عشر.

٢- منع اليابان من وراثة ألمانيا في الشرق الأقصى.

٣- وضع مشروع عصبة الأمم موضع التنفيذ.

وعندما عاد ويلسون إلى وشنجتن في فبراير - شباط ١٩١٩ ليعرض على الكونغرس مشروع (عصبة الأمم) ومشروع معاهدة فرساي، واجه ويلسون أشد مقاومة برلمانية عرفها.

تزعم حركة المعارضة ضد مشروعات ويلسون الخاصة بعصبة الأمم ومعاهدة فرساي^(١) - في السناتو الأمريكي - السياسي الذي سيشتهر فيما بعد: هنري كابوت لودج^(٢)، وذلك في مارس - آذار وأضطر ويلسون إلى تعديل بعض مواد العصبة والمعاهدة على ضوء اعترافات السناتور. وبوجه خاص البند الخاص بحق الدولة في أن تنسحب من عصبة الأمم بعد أن تقدم مذكرة بهذا المعنى، وأن العصبة لن تأخذ على عاتقها مسائل داخليات الدول، وبوجه خاص (مسائل الهجرة)، ومبدأ موئزو.

وما زاد من حدة الأزمة بين ويلسون ومنافسيه السياسيين أن هؤلاء وجدوا الفرصة مناسبة للصعود على كتفيه تمهدًا لانتخابات ١٩٢٠ المقبلة. وما ساعد على النيل منه أن معاهدة فرساي عندما وضعت في صياغتها النهائية التي وقعتها ألمانيا لم تراع الكثير من مبادئ ويلسون، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للألمان أنفسهم وبالنسبة للبلاد التي كانت واقعة تحت حكم الألمان أو الأتراك.

وكانت موافقة ويلسون على حصول بريطانيا وفرنسا تعويضات كبيرة من ألمانيا واحدة من أهم الأمور التي تعارضت مع مبادئه الأربع عشرة. فكان هذا الاتجاه إلى جانب إملاء معاهدة فرساي على الألمان من العوامل التي حركت العديد من زعماء الأحرار ضد ويلسون. وجاء هذا في الوقت الذي قدم فيه معاهدة فرساي إلى مجلس السناتو للتصديق عليها في ١٠ يوليو - تموز ١٩١٩. وقد منها وهو معترض بها، معتقداً بقدرته، مطالباً بأن يوقعوا عليها على اعتبار أنها فريدة نوعها من إنتاج أمريكا العظمة. فكان هذا الأسلوب من الفردية الذي زاد من حدته المرض الذي أصيب به ويلسون من العوامل التي نفرت العديد من أعضاء السناتور من المعاهدة. وطالبوا بأن تبقى الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم على

(١) انظر تفاصيل عقدها ودور ويلسون فيها في كتابنا: تاريخ أوروبا المعاصر.

(2) Henry Cabot Lodge.

اعتبار أن هذا خير لها. شن ويلسون حملة خطابية كبرى في مختلف أجزاء الولايات المتحدة مدافعاً عن وجهة نظره، ولكن استنفذت هذه الحملة طاقته الصحية، ولم تحصل الموافقة في السناتو على المعاهدة (١٩٢٣ نوفمبر - تشرين ثان١٩١٩) فكان في ذلك هزيمة شديدة شخصية لويلسون.

وفي انتخابات ١٩٢٠ كان واضحاً أن هناك تياراً ضد (الويسونية) ونجح (هاردينغ)^(١) الجمهوري، ولكنه لم يحكم طويلاً، إذ توفي في ١٩٢٣ ليخلفه كلوفن كوليدج^(٢). كان كل منهما ضد (الويسونية) وضد اشتراك الولايات المتحدة في القضايا الدولية الأوروبية، ولهذا عادت في عهدهما الولايات المتحدة إلى عزلتها السابقة.

وعدلت حكومة الجمهوريين إلى عقد معاهدات منفصلة مع الدول المهزومة لتضمن مصالحها، وضمن سياسة الباب المفتوح في الولايات العثمانية حتى إذا ما وضع تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، وحتى إذا ما حصلت الولايات المتحدة على نصيب مجز من بترول الموصل أهملت حكومة وشنجن سياسة الباب المفتوح هناك. ولكن الجمهوريين في نفس الوقت عملوا على إثبات دور دولتهم في إقرار السلام، ولهذا شجعوا على عقد مؤتمر دولي في وشنجن من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة في نوفمبر - تشرين ثان١٩٢١. وفي هذا المؤتمر عرض وزير الخارجية الأمريكية (هيوز):

١ - تخفيض عدد القطع البحرية العسكرية للدول الثلاث.

٣ - تحديد عدد السفن الحربية المزمع بنائها.

وفعلاً توصلت الأطراف الثلاثة إلى نوع من تهدئة التسابق في التسلح البحري، وكان هذا في مصلحة الولايات المتحدة؛ لأنها كان يوجد تحالف بين اليابان وبريطانيا، وكانت تحركات اليابان البحرية في الشرق الأقصى تهدد المصالح الأمريكية هناك.

(1) Harding.

(2) Calvin Coolidge.

ولم تثبت أن عقدت عدة اتفاقيات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان حول الشرق الأقصى أكدت سياسة (الباب المفتوح) هناك. وعقدت اتفاقية برياند - كيلوج^(١) التي اعتبرت الحرب لتحقيق سياسة قومية توسعية غير شرعية، ولقيت هذه المعاهدة ترحيباً واسعاً بين الشعب الأمريكي؛ لأنها سياسة دولية دون التزامات معينة.

وانشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بأمورها الداخلية، وخاصة بالأزمة الاقتصادية الكبرى التي بدأت في ١٩٢٩^(٢)، ولا تكاد تخرج منها حتى وجدت وجه أوروبا قد تغير:

- ١- تفوق الحزب النازى وزعيمه هتلر في ألمانيا.
- ٢- أصبح موسوليني وحزبه الفاشيست قوة مرهيبة خارج إيطاليا.
- ٣- اليابان أصبحت قوة إمبريالية عدوانية مهددة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأقصى.

وبذا واضحاً خلال الثلاثينيات أن هذه الدول الثلاث تدفع العالم إلى حرب. وظهرت دعوة إلى أن تقوم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا بإيقحام حرب على هذه الدول قبل أن يستفحلا خطراً وتصبح أمنع من أن تطال. ولكن مثل هذه الدعوة كانت محصورة في نطاق ضيق في الولايات المتحدة، إذ كانت الأغلبية تدعو إلى الاستمرار في سياسة المراقبة والخذر. ومع هذا كان لابد لحكومة الولايات المتحدة أن تكون أكثر إيجابية نحو التفوق الياباني تاركة المشكلة النازية والفاشية لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا.

كان على الولايات المتحدة أن تحد من التسلط الياباني على الصين ولكن كانت شيكيمة اليابان شديدة، وكانت وجهة نظر اليابان هي أن الصين - تحت شيان كان تشيك - وروسيا - تحت ستالين - أصبحتا من القوة في الشرق الأقصى للدرجة التي يمكن أن تقضي على الآمال التوسعية اليابانية، خاصة في مشرق آسيا.

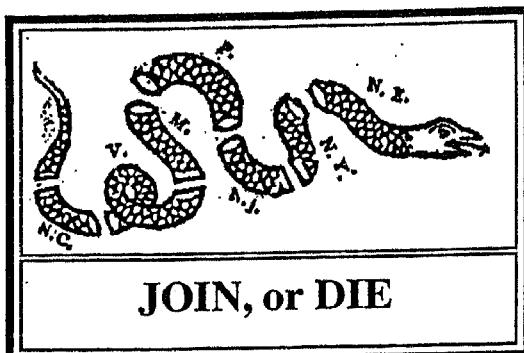
(1) Briand - Kellogg.

(2) انظر الفصل التالي.

ولهذا سارعت إلى السيطرة عسكرياً عليها ابتداءً من ١٩٣١ متهدزة فرصة الأزمة المالية الحادة التي كانت تعانيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وفعلاً أكملت القوات اليابانية سيطرتها على منشوريا في يناير - كانون ثانٍ ١٩٣٢ واقتصر بعض المسؤولين في حكومة شنغن إلى العمل من خلال عصبة الأمم على أمل فرض عقوبات اقتصادية ضد اليابان، إلا أن الرئيس الأمريكي هوفر رفض مثل هذا الإجراء. واتضح كذلك للعالم أن ميثاق برياند - كيلوج أصبح مجرد قصاصة من ورق لاجدوى منها.

وكان موقف الشعب الأمريكي نفسه سبباً في أن تكون إجراءات حكومته ضد اليابان ضعيفة، حيث إن الشعب كان لا يزال متمسكاً بنظرية خفض السلاح واستمرار السلام. وأن تزعم حكومته قوى السلام لا قوى الحرب، وأن لا تتطور حكومة الولايات المتحدة في القيام بدور البوليس الدولي هنا وهناك، ولهذا اكتفت حكومة شنغن بعدم الاعتراف بما استولت عليه اليابان من أراضي جديدة في الصين. وأثبتت سياسة مؤتمرات نزع السلاح في جنيف (١٩٢٧) ولندن (يناير ١٩٣٠) وجنيف (١٩٣٤) عدم جدواها خاصة وأن فرنسا - بسبب تعاظم قوة النازى - أخذت تطالب بقيام جيش دولى للتصدى لأطماع النازى في فرنسا نفسها وفي غير فرنسا. بل تصاعدت موجة التسابق في التسلح بعد خروج ألمانيا من عصبة الأمم في أكتوبر - تشرين أول ١٩٣٤، وبعد فشل محادثات التوازن البحري بين اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة في ١٩٣٥.

وزادت صيحات (الحياد) في الولايات المتحدة خلال أزمة العدوان الفاشيستى على (أثيوبيا). وبذا واصحاً فيها أن موسولينى لن يتراجع، وأن الإجراءات المضادة من جانب عصبة الأمم كانت واهية، وتمكن موسولينى من تفويذ أهدافه الاستعمارية الأمر الذى جعل دعوة العزلة في الولايات المتحدة يقوون عن ذى قبل، وزادت هذه الاتجاهات قوة عندما تورطت الدول الأوروبية في الثورة الإسبانية (يوليو - تموز ١٩٣٦) وكان عدم التورط في حرب أو في مشكلات أوروبا لسياسة الرئيس الأمريكي رووزفلت حتى أدت التطورات إلى الحرب العالمية الثانية فتحولت سياسته من الحياد إلى الحرب، وقبل أن ندرس هذا الموضوع علينا أن نلقى نظرة على الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١٩٢٩ وعقابها.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل التاسع

الكساد الكبير



University Library (33048)
Reference Collection

تعتبر الأزمة الاقتصادية الكبرى - التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية - واحدة من أكبر الأخطار التي هددتها حتى لقد شَبَّه بعض رجال السياسة هذه الأزمة بأنها أشد خطراً من عدو يغزو البلاد.

فما هي الأسباب والظروف التي أدت إلى هذه الأزمة؟ وما هي مظاهرها؟ وكيف واجهتها الحكومة والشعب حتى انتهت هي وأثارها؟

كان الرئيس المنتخب في 1928 هيربرت هوفر⁽¹⁾ قد جاء إلى البيت الأبيض رعياً للجمهوريين، وكانت كل الظروف توحى أن البلاد مقبلة على عهد عظيم من الرخاء المادي. ولقد عبرَ هو ذلك بقوله أنه وقد أعطى الفرصة ليحكم سيمهد للبيوم الذي لن يجد فيه الفقر مكاناً لنفسه في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت شعارات حملته الانتخابية تشير إلى الرفاهية وليس فقط القضاء على الفقر حتى لقد كان من بين شعارات أنصاره الشائعة «سياراتان في كل كاراج»⁽¹⁾.

ومن الوجهة الاقتصادية كان الرئيس هوفر مؤمناً بسياسة (الاقتصاد الحر)، حتى بالنسبة للمشروعات الكبرى وعبرَ عن ذلك بقوله:

«إنى معترض بشدة على دخول الحكومة في أي عمل من الأعمال التي تهدف أساساً إلى مزاحمة المواطنين عن قصد.. إنها تهدم مبدأ تكافؤ الفرص لدى شعبنا، وهى لا تسلام مع المثل العليا التي أقيم عليها صرح مدنينا... إننى أتردد في التفكير في مستقبل منشأتنا ومستقبل بلادنا، إذا تحول اهتمام موظفيها من العناية بنشر العدالة والفرص المتساوية إلى عملية المبادرات في الأسواق. ليس هذا مذهب الأحرار، إنه التدهور والانحطاط».

(1) Herbert Hoover.

وقد كانت الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ فترة ارتفاع كبير في حجم الإنتاج الصناعي وفي حجم الأوراق المالية المتداولة في السوق. وكان من الواضح أن الشراء أخذ يعم الطبقة الوسطى والعليا، وأن مجالات العمل والحياة الكريمة أصبحت متوافرة للعمال، حتى لقد تعددت المقارنات بين مدى الشراء بين المزارعين وكبار المالك من جهة والعمال وأصحاب المصانع وكبار رجال الأعمال من جهة أخرى، وكانت نتيجة هذه الدراسات تؤكد أن عهد الرخاء الذي قمع به المزارع بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ قد انتقل إلى رجال الأعمال والعمال. وكانت حكومة (هوفر) في حقيقة الأمر حكومة تسعى لخدمة رجال الأعمال، وكان هناك اعتقاد سائد أن هؤلاء لديهم القدرة على الارتفاع بقدرات البلاد الإنتاجية إلى مستويات لا مثيل لها من قبل، وبالتالي رفع الدخل الفردي إلى درجات قياسية.

وكانت فعلاً مظاهر الأمور توحى بذلك. فقد تصاعدت أعداد وقيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق (وول ستريت)^(١)، وغادر العديد من الموظفين أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية لما كانت تدره هذه العمليات من أرباح كبيرة، حتى أصبح المستغلون بهذه الحرفة يعدون بالآلاف في كل مدينة من المدن الأمريكية، وخاصة في (وول ستريت) حتى الأعمال في نيويورك.

وكان هذا الرواج في سوق الأوراق المالية جزءاً من الرواج العام. فقد زاد الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة متسالية خلال العشرينات، وكانت شركات إنتاج السيارات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية تبيع بأعداد ضخمة، وانعكس هذا العدد الهائل من العمال الذين وجدوا فرصاً متعددة للعمل في مخازن بيع المنتجات وتسويتها. حتى لقد أصبح البائعون والعمال يفضلون التنقل من مخزن إلى آخر ومن مصنع إلى مصنع بحثاً عن الأجر أعلى وكانوا غالباً ما يوفقون في الحصول على مرتبات أعلى.

وكانت هذه المجالات التسعة للكسب والحصول على دخل متتصاعد القيمة لدى الأفراد والأسرات - خاصة في ظروف ما بعد الصلح الذي كان يوحى بسلام

(1) Wall Street

طويل وتجارة دولية أكثر ازدهارا - تغري الغالية العظمى من الشعب الأمريكي بأن يتطلع إلى المستقبل النامي أكثر من أن يرتب أمره على أساس دخله الحقيقي. وظهر من وراء ذلك الإسراف في شراء السلع الاستهلاكية وفي رفع معدلات الإنفاق على تعليم الأبناء. وزاد من حدة هذا الاتجاه نمو الأعباء الاجتماعية، خاصة من حيث كثرة الإنفاق على الحفلات والمظاهر العامة في الملبس والماكل. وكان طبيعياً أن تتضاعف نتيجة لذلك بسرعة غير عادية أعداد مصانع إنتاج الاستهلاكيات، وفعلاً ظهرت منها خلال فترة العشرينات أعداد ضخمة لم يسبق لها مثيل.

وحصلت بعض المؤسسات على أرباح كبرى خلال فترة العشرينات من هذا القرن، ومن ذلك أن قطارات السكك الحديدية كانت لا تستوعب الأعداد الضخمة من المتنقلين بين المدن، والسيارات ومشروعات تسخير خدمات النقل من مكان لآخر أصبحت من أنجح المشروعات وأكثرها ربحاً، وبيعت من الأجهزة الكهربائية والراديو - الذي كان حديث العهد - ملايين من الوحدات، ونست صناعة السينما والمسارح، وكلها ذات طابع استهلاكي.

وبتوفير رؤوس الأموال المحدودة في يد الأسرات المتوسطة الحال ظهرت المشاريع التي تستوعب هذه الأموال وتحتاج إلى مبالغ أخرى. وحيث إن التطور العام كان نحو ارتفاع معدلات الدخل القومي والفردي كان الفرد يقبل مطمئناً إلى عقد قرض من أجل بناء منزل جديد أو من أجل توسيع في أرضه أو ممتلكاته، أو من أجل إرسال أبنائه إلى واحدة من الكليات الراقية في وقت كثرت فيه مثل هذه الكليات والمدارس.

كذلك يلاحظ أن شراء المنتجات الاستهلاكية بواسطة أسرات من الطبقة الوسطى كان يتم عن طريق التقسيط المريح ولأجال طويلة، وحيث إن قيمة الدخل الشهري للمواطن الأمريكي كانت في ارتفاع متواتل خلال العشرينات كانت توقعاته في دفع الديون تؤكد أن لا مشكلة في المستقبل حتى لو وصلت هذه الديون إلى نصف دخله.

ولكن لا يكاد يمر عام واحد على انتخاب الرئيس (هوفر) حتى وقع الكساد الكبير في (١) ١٩٢٩.

ففي يوم الخميس (٢) ٢٤ أكتوبر - تشرين أول ١٩٢٩ فوجئ الشعب سواء من هم في أعلى مستويات الحكم والأعمال أم مجرد عمال وفلاحين بأنباء نزول حوالي ١٣ مليون سهم إلى الأسواق المالية معروضة للبيع، وهبطت أسعار حوالي ١٦ مليون من الأسهم إلى مستويات غير معقولة حتى لقد أصبحت العديد من هذه الأسهم مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت تعتمد مدخولاتهم على ارتفاع أسعارها بعد وقت وجيز، وكان أمثال هؤلاء بالمليين وكانت أعداد المضاربين في سوق الأوراق المالية قبل الأزمة رهيبة، وكان ما يدهم من أوراق يستعدون للمضاربة بها تعد بيللين الدولارات، وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئاً.

وكان من الطبيعي أن يغلق عدد كبير من البنوك والمؤسسات أبوابه بعد انهيار أسهامها وبعد تدهور قيمة رؤوس أموالها، وبعد إقبال شديد على سحب الودائع الأمر الذي جعل البنوك عاجزة عن توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات العملاء المفاجئة. ولقد حاولت الصحافة أن تقنع هؤلاء العملاء أن يكفوا عن سحب ودائعهم على اعتبار أن في هذا العمل مفتاح إنقاذ البنوك من إفلاس كامل يصيب ضرره كثرة من المتعاملين يبلغ أعدادهم أضعاف العملاء. ولكن كانت هذه التداعيات العاقلة غير مقبولة في خضم الشائعات المريعة التي انطلقت من ساعة لأخرى تشكيك في قدرة البنوك والمؤسسات على الحفاظ ولو على نسبة مئوية من الودائع لديها.

ولقد ثبت أن البنوك التي نجحت في الحفاظ ولو على جزء من رأس مالها وودائعها بطريقة أو بأخرى استطاعت أن تقف على قدميها وتتجاوز الأزمة بسلامة نسبية.

وبصفة عامة كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة على البنوك، حتى لقد بلغ عدد البنوك التي أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٣٢

(1) The Great Depression.

(2) يسمى الخميس الأسود.

حوالى خمسمائة بنك، وأفلس حوالى ٤٨٣٥ ينكا بين أكتوبر ١٩٢٩ وأغسطس ١٩٣٢، وهبطت قيمة الأوراق المالية المتداولة من ٨٩,٥ بليون دولارا إلى ١٥ بليون فقط. وبلغت خسارة حملة الأسهم حوالى ٧٥ مليون دولارا أو بمعنى آخر لو وزعت هذه الخسارة على كل فرد من سكان الولايات المتحدة لبلغ نصيبي شها حوالى ٦٦٦ دولارا، أي حوالى ألفى ليرة لبنانية.

بل إن أسهم شركات كبيرة قوية، كان من المعتقد أنها لن تهتز يوما ما مهما كانت الظروف، انهارت هي الأخرى مثل أسهم (الهواتف والتلغرافات الأمريكية)^(١) ومؤسسة (جنرال موتورز)^(٢) و (جنرال إلكتريك)^(٣).

ماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من هذه النكبة العامة؟

لقد أدلى العديد من المسؤولين بتصرิحاتهم وبآرائهم وكانت كلها مطمئنة هادئة رتيبة وكأن الأزمة مجرد مشكلة عارضة لن تثبت أن تنتهي وتعود الأمور إلى ما كانت عليه وأحسن. ومن ذلك ما قاله (هوفر) نفسه من « أنه يمكن الاطمئنان إلى الأوضاع المالية في العام القادم ». أما وزير المال (إندرو ميلون)^(٤) فقد قال: « إنني لا أرى شيئا في الوضع الحالي يهددنا أو يدعو إلى التشاوُم .. إننيأشعر بثقة كبيرة في أن النشاط سوف يدب مرة أخرى في الربيع ».

ولكن سارت التطورات بسرعة مذهلة للجميع تقريبا. فقد كان طبيعيا أن يتحول في أول الأمر ملايين من البشر كانوا يعتمدون على المهن التالية إلى مجرد ضائعين بلا طعام أو مأوى:

١- أولئك الذين كانوا يقومون بعمليات المضاربة في الأوراق المالية، وكانت أعدادهم قد تضخمت قبيل ١٩٢٩ بسبب ازدهار سوق الأوراق المالية والأرباح الخيالية التي حصل عليها كثرة من المضاربين. وهؤلاء حين فقدوا مجال عملهم هذا لم تكن لديهم حرفة أو مهنة أخرى يلتجأون

(1) American Telephone and Telegraph.

(2) General Motors.

(3) General Electric.

(4) Andrew Mellon (1855 - 1937).

إليها لسد الرمق، فكانت الأزمة بالنسبة لهم كارثة جعلتهم يبيعون ما يملكون من منازل وأثاث إذا كان لديهم شيء منها وتحولوا إلى مجرد متسكعين ضائعين في المدينة.

٢- وفي مجال العمال، كانت النكبة كذلك فظيعة. فقد أصبح الحصول على الدولار بعد ذلك الهبوط الشديد في أسعار الأوراق المالية من الأمور المعقدة جداً، وبالتالي احتفظ كل من أسعده الحظ برأس المال محدود أو كبير بما لديه انتظاراً لما ستتأتى به الأيام. فكان أن انهارت حركة الشراء والبيع في الأسواق سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية. وكانت التطورات معقدة وكان من المستحيل التحكم فيها. وبطبيعة الحال تخلص أصحاب المحلات من العمال. المحققين بمحلاتهم، وأوقفت المصانع الكبيرة والصغرى عمالها لمواجهة وقف التصريف من جهة والخد من النفقات من جهة أخرى. وأخذت أرقام العاطلين تتضاعف من شهر لآخر. على النحو التالي:

في مارس ١٩٣٠ بلغ عدد المعطلين ٣,٢٥٠,٠٠٠ شخصاً.

في مارس ١٩٣٢ بلغ عدد المعطلين ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخصاً.

في مارس ١٩٣٤ بلغ عدد المعطلين ١٤,٥٠٠,٠٠٠ شخصاً.

وكان في استطاعة الموظف الذي خفض مرتبه وعلاواته أو صاحب المخزن أو التاجر أن يخفض بسرعة من مستوى المعيشى لمواجهة الأزمة ولكن المشكلة كانت بالنسبة للآخرين لا يمكن أن تحل بمثل هذه الوسائل. فقد كان هناك ملايين قبل الأزمة لا يحصلون على عمل مستديم وإنما لفترات محدودة من السنة، وهؤلاء أصبحوا بلا عمل على الإطلاق لينضموا إلى جيش العمال المعطلين. وأصبحوا أقرب إلى الموت جوعاً. هذه الأزمة الطاحنة التي كانت تعانيها النفس البشرية لها آثار أخرى أخطر، وهي أن مثل هؤلاء العمال الفنيين المعطلين لن

يلبشا - بعد مرور سنة أو أكثر - أن يفقدوا مهاراتهم الفنية، ويتحولوا إلى مجرد عمال عديمي الكفاءة في المستقبل فتزداد عليهم أعباء الحياة أشد عن ذي قبل.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأعداد الكبيرة من المتعطلين والمتعطلات الذين لا يسجلون أسماءهم في السجلات الرسمية لوجدنا أن جيوشًا من المتعطلين الجماع أصبحت تملأ المدن بشكل رهيب. وتحولوا إلى باعة جائلين لا يكاد يبيع الواحد منهم شيئاً في نهاره، أو تحولوا إلى ماسحى أحذية، وانطلق الصبية يبيعون الصحف ويسعون إلى هذه البناء أو تلك لمجرد بيع صحيفة واحدة، وكان هذا غير معتمد من قبل.

وهناك نوع آخر من التدهور وأصحاب الدخول. فحتى أولئك الذين احتفظوا بأعمالهم سواء في دوائر الحكومة أو في المؤسسات وال محلات التجارية واجهوا تخفيضاً شديداً في الأجور. وانتشرت سياسة تخفيض الأجور ووقف صرف العلاوات والمنع التشجيعية وذلك على اعتبار أنها الوسيلة السريعة والفعالة لوقف الخسائر عند حد. ولكن من ناحية أخرى كانت هذه السياسة في نظر كثير من رجال الاقتصاد حينذاك - أشد خطراً على مستقبل البلاد على اعتبار أن القوة الشرائية الضعيفة فعلاً ستشتت ضعفاً، ومن هنا عارض عدد كبير من رجال الأعمال سياسة تخفيض أجور الموظفين والعمال حتى تظل حركة بيع السلع على نوع من الحيوية.

وإذا كانت مأساة التدهور في المدينة قائمة فلقد كانت كذلك في الريف، وإن اختلفت في بعض المظاهر وفي طريقة المواجهة. ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف مزدهراً، وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة.

وكان السبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع قيمة العائدات من الأرض الزراعية، الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء بما لديه من أموال أو يعقد قروض لأجل متوسطة فكان أن ارتفعت قيمة القدان بسرعة من ١٠٠ دولار إلى ٤٠٠ دولار.

وركز المزارعون وال فلاجون على إنتاج القمح أو الدخان أو القطن^(١) لما كانت عليه أسعارهم من ارتفاع مستمر خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. حتى غدا دخل المزارع متوقفا على واحد من هذه المحاصيل والملاحظ أن المزارعين عنوا أكثر بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ باحتياطى لسنوات الأزمة التي لم يكن يتوقعها. وعندما جاءت الأزمة وجد نفسه عاجزا عن دفع قيمة الفوائد المطلوبة.

والأزمة الاقتصادية في الريف بدأت نذرها قبل الأزمة المفاجئة في ١٩٢٩، فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ كانت أعباء المزارع تتزايد بسبب الازدهار الصناعي والتقدم الاجتماعي وبسبب هبوط قيمة الإنتاج الزراعي خلال سنوات العشرينات. وحيث إن أصحاب الأرض كانوا - مثل - أهل المدن - قد تورطوا في عقد القروض وفي شراء الاستهلاكيات بقرؤض أيضا، فقد جاء الوقت الذي أصبح فيه دخل المزارع من أرضه لا يكاد يفي حاجاته اليومية.

وحيث إن القروض كانت في مقابل الأرض، أدى ذلك إلى أن تضع البنوك وبيوت الرهونات في أعقاب أزمة ١٩٢٩ أيديها على أراضي المزارعين وتحول المالك في مساحات شاسعة من أجود الأرضي الزراعية في الولايات المتحدة إلى مجرد إجراء يعملون في الأرض التي كانت تظل أحيانا تحت إدارة البنك أو شركة التأمين أو يشتريها أحد الرأسماليين. وتتحول العلاقة بين المستأجر والإدارة الجديدة إلى مجرد علاقة قاصرة على دفع الأجر وتسليم المحصول دون تعاطف حقيقي بين المزارع وأرضه، ذلك التعاطف الذي كان متوفرا عندما كان هذا المزارع مالكا.

وفي بعض الولايات كان حوالي ربع المالك قد فقدوا أملاكهم إما لصالح البنوك أو في المزاد العلني وحتى أولئك الذين احتفظوا - بقدراتهم الفائقة - بمزارعهم وقطعان ماشيتهم واجهوا مشكلات معقدة، فالمحصول ليس هناك من يشتريه حتى لقد تركت حقول شاسعة في ولاية مونتانا دون حصاد تذروها الرياح،

(١) كانت منافسة الحرير الصناعي أحد الأسباب الرئيسية لتدحرج أسعار القطن الأمريكي، أضف إلى هذا زيادة إنتاج القطن في البلاد الأخرى.

وقتل الرعاء الخراف، حيث إن تكاليف نقلها إلى السوق كانت تقاد تعادل ثمن بيعها.

وما ضاعف من الأزمة في الريف نظام المشاركة الذي كان شائعا قبل أزمة ١٩٢٩. إذ كان صاحب الأرض يتافق مع فلاج يتولى هو وأسرته أمر زراعة محصول القطن على أن يحصل في مقابل ذلك على نصف الإنتاج ويحصل صاحب الأرض على النصف الثاني. وكان تصاعد ثمن القطن قبل العشرينات من هذا القرن قد شجع كثير من الأسرات على الإقبال على نظام المشاركة. ومع أن أسعار القطن خلال العشرينات كان في تناقض مستمر وكان العديد من الأسرات التي ترتبط بنظام المشاركة تزداد فقرا سنة بعد أخرى، إلا أن الآمال كانت معقودة على ارتفاع قريب في أسعار القطن.

وعندما وقع الكساد العظيم كان الفلاح المشارك لا يمتلك شيئا من المدخرات، ومن ناحية أخرى عمدت الغالية العظمى من أصحاب الأرض إلى الاستغناء عن هؤلاء المشاركين. وكانت النكبة كبيرة بالنسبة لهم، إذ كانوا يعيشون في بيت صغير في أرض المالك، وكانوا يتولون زراعة قطعة صغيرة من أراضي المالك لسد حاجاتهم اليومية، وفجأة في خريف ١٩٢٩ وبعد طرد المالك للمشاركين، وجد هؤلاء أنفسهم بلا مأوى وبلا طعام ليوم واحد لأنفسهم أولأولادهم.

وانتشرت البطالة كذلك بين الفلاحين والمزارعين وكان هؤلاء ينطلقون إلى الهجرة إلى المدينة. تلك الفكرة التي كانت تراود كل مزارع أو فلاج يفشل في حياة كريمة في الريف. ولكن في أزمة ١٩٢٩ لم تكن المدينة قادرة على استيعاب أي من هؤلاء الفلاحين ولم يكن يدرك هؤلاء أن متعطلي المدينة أخذوا هم أيضا يفكرون في الرحيل إلى الريف، لعل به ما يسد الرمق.

وتجلت خلال ذلك حقيقة هامة هي أن القوة الشرائية المنخفضة لدى الفلاحين ولدى العمال كانت المظهر العام المسبب لتوقف عمليات السوق اليومية، إذ أصبح الفلاح عاجزا عن شراء منتجات العامل. وأصبح العامل بدوره عاجزا